جامعة آل البيت

معهد بيت الحكمة

العلاقات الإيرانية التركية وأثرها على التوازنات الإقليمية

(2017-2002)

Iranian-Turkish Relations and Their Impact on Regional Balances

(2017-2002)

إعداد الطالب: عماد وصفي بني خالد

إشراف الدكتور:

عاهد المشاقبة

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية/

معهد بيت الحكمة - جامعة آل البيت – المفرق - الأردن

2018

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

تفويض

انا عماد وصفي بني خالد، أفوض جامعة آل البيت بتزويد نسخ من رسالتي للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبهم حسب التعليمات النافذة في الجامعة.

التوقيع ـــــــــــــــــــــــ التاريخ / / 2018م

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التعهد

انا الطالب: عماد وصفي بني خالد الرقم الجامعي: 1620600020

التخصص: علوم سياسية الكلية: معهد بيت الحكمة

أقر بأنني التزمت بقوانين جامعة آل البيت وانظمتها وتعليماتها وقراراتها السارية المفعول المتعلقة بإعداد رسائل الماجستير عندما قمت شخصيًا بإعداد رسالتي بعنوان: العلاقات الإيرانية التركية وأثرها على التوازنات الإقليمية (2002-2017).

Iranian-Turkish Relations and Their Impact on Regional Balances

(2002-2017)

وذلك بما ينسجم مع الأمانة العلمية المتعارف عليها في كتابة الرسائل العلمية، كما انني أعلن بأن رسالتي هذه غير منقولة أو مستلة من رسائل أو كتاب أو أبحاث أو أي منشورات علمية تم نشرها أو تخزينها في أي وسيلة إعلامية، وتأسيسًا على ما تقدم فإنني أتحمل المسؤولية بانواعها كافة فيما لو تبين غير ذلك بما فيه حق مجلس العمداء في جامعة آل البيت بالغاء قرار منحي الدرجة العلمية التي حصلت عليها وسحب شهادة التخرج مني بعد صدورها دون إن يكون لي أي حق في التظلم أو الاعتراض أو الطعن بأي صورة كانت في القرار الصادر عن مجلس العمداء بهذا الصدد.

توقيع الطالب ـــــــــــــــــــ التاريخ / / 2018م

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قرار لجنة المناقشة

جامعة آل البيت

معهد بيت الحكمة

العلاقات الإيرانية التركية وأثرها على التوازنات الإقليمية (2002-2017)

Iranian-Turkish Relations and Their Impact on Regional Balances

(2002-2017)

إعداد الطالب: عماد وصفي بني خالد

المشرف: الدكتور/ عاهد المشاقبة

أعضاء لجنة المناقشة	التوقيع
1. الدكتور/ عاهد المشاقبة.	رئيساً.....
2. الدكتور/ محمد مقداد .	عضواً.....
3. الدكتور/ هاني أخو ارشيدة.	عضواً.....
4. الدكتور/ جمال الشلبي .	عضواً.....

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية في معهد بيت الحكمة في جامعة آل البيت، نوقشت وأوصيَ بإجازتها بتاريخ: 2018/7/29م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإهداء

إلى من ارتقى إلى ربه شهيدًا في منتصف العمر

والدي...

رحمه الله واسكنه فسيح جناته

إلى العطاء المستمر الذي لاينضب

والدتي...

اطال الله في عمرها وأمدها بالصحة والعافية

اهدي هذا الجهد المتواضع

الباحث

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شكر وتقدير

الشكر لله مولاي وخالقي الذي منّ عليّ بإتمام هذا العمل العلمي مع رجائي إن يتقبله مني ويجعله خالصًا لوجهه الكريم.

إنطلاقا من قوله تعالى: (ومن يشْكُر فَإنما يشْكُر لِنَفْسِهِ) ومن قول الرسول (ص): (من لا يشكر الناس لا يشْكر الله) وإيمانا بفضل الاعتراف بالجميل وتقديم الشكر والامتنان لأصحاب المعروف فإني أتقدم بالشكر الجزيل والثناء العظيم لكل من ساعد في إنجاح هذه الرسالة وأخص بالذكر:

أستاذي ومشرفي الفاضل الدكتور عاهد المشاقبة على قبوله الإشراف على هذا البحث ومتابعته له منذ الخطوات الأولى وعلى ما منحنى من صدر واسع ونصح وإرشاد ساعد على إخراج هذا العمل بهذه الصورة. أسأل الله ان يجزيه عني خير الجزاء. كما وأتقدم بالشكر الجزيل لأساتذي الفاضلين:

د.محمد المقداد .

د.هاني أخو ارشيدة .

حفظهما الله على تفضلهما بقبول مناقشة هذا البحث وإثرائه بالنصائح والتوجيهات التي تساعد في إخراجه بأفضل صورة والله أسأل ان يجزل لهم الثواب ويجعل عملهم هذا في ميزان حسناتهم.

كما وأتقدم بالعرفان والتقدير لجامعة آل البيت التي شقت طريقا صعبا حتى وصلت إلى هذه المكانة العالية بين أصرحة العلم العالمية رئاسة وعمادة وأساتذة وإداريين.

وشكري الموصول لمعهد بيت الحكمة عميداً وأساتذةً ومدرسين الذين كان لهم فضل التدريس في مرحلة الماجستير.

الباحث

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
تفويض	أ
التعهد	ب
قرار لجنة المناقشة	ج
الإهداء	د
شكر وتقدير	هـ
قائمة المحتويات	و
قائمة الجداول	ط
الملخص	ي
الملخص باللغة الإنجليزية	ل
مقدمة الدراسة	**1**
المقدمة	1
أولاً: أهمية الدراسة	2
ثانياً: أهداف الدراسة	4
ثالثاً: مشكلة الدراسة وأسئلتها	4
رابعاً: فروض الدراسة	5
خامساً: حدود الدراسة	5
سادساً: محددات الدراسة	6
سابعاً: المتغيرات والمفاهيم الأساسية في الدراسة	6
ثامناً: منهجية الدراسة	8
تاسعاً: الدراسات السابقة	12
الفصل الأول: التطور التاريخي للعلاقات الإيرانية- التركية	**19**
المبحث الأول: التطور على المستوى السياسي	**20**
المطلب الأول: عهد الجمهورية الإيرانية التركية	21
المطلب الثاني: عهد الثورة الاسلامية الإيرانية	23
المطلب الثالث: عهد حزب العدالة والتنمية	28
المبحث الثاني: التطور على المستوى الاقتصادي	**34**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الأول: العلاقات الاقتصادية الإيرانية–التركية (1979–1989)	35
المطلب الثاني: العلاقات الاقتصادية الإيرانية–التركية (1990 – 1999)	39
المطلب الثالث: العلاقات الاقتصادية الإيرانية–التركية (2000–2017)	41
المبحث الثالث: التطور على المستوى الامني العسكري	47
المطلب الأول: التطور على المستوى الامني والعسكري (1979–1989)	48
المطلب الثاني:التطور على المستوى الامني والعسكري (1990–2002)	50
المطلب الثالث: التطورات الامنية والعسكرية في عهد حكومة العدالة والتنمية (2002–2017)	54
الفصل الثاني: المتغيرات الإقليمية وانعكاستها على دول الإقليم	63
المبحث الأول: الدور الإيراني– التركي الإقليمي	64
المطلب الأول: الدور الإيراني – التركي في الإقليم	65
المطلب الثاني: داعش والدور الإيراني التركي	70
المطلب الثالث: الارهاب والدور الإيراني التركي	73
المطلب الرابع: الربيع العربي والدور الإيراني التركي	76
المبحث الثاني: الدور الإسرائيلي في مواجهة النفوذ الإيراني التركي	81
المطلب الأول: الدور الإسرائيلي في مواجهة النفوذ الإيراني	82
المطلب الثاني:الدور الإسرائيلي في مواجهة النفوذ التركي	87
المطلب الثالث: الدور الإسرائيلي في مواجهة النفوذ الإيراني التركي	93
المبحث الثالث: مقومات الأمن القومي العربي في مواجهة النفوذ الإيراني التركي	95
المطلب الأول: التعريف بمفهوم الامن القومي العربي	96
المطلب الثاني: مقومات الامن القومي العربي	98
المطلب الثالث: مقومات الامن القومي العربي في مواجهة النفوذ الإيراني التركي	101
الفصل الثالث: دور الولايات المتحدة الامريكية في مواجهة النفوذ الإيراني التركي	110
المبحث الأول:دور الولايات المتحدة الامريكية في مواجهة النفوذ الإيراني التركي	111
المطلب الأول: دور الولايات الامريكية في مواجهة النفوذ الإيراني التركي	112
المطلب الثاني: دور الاتحاد الأوروبي في مواجهة النفوذ الإيراني التركي	122
المطلب الثالث: الدور الروسي في مواجهة النفوذ الإيراني التركي	128
المبحث الثاني: العلاقات الإيرانية التركية في ظل العلاقات الدولية واثرها على التوازنات الإقليمية	134

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الأول: التحالفات الإقليمية الدولية	**135**
المطلب الثاني: العلاقات الإيرانية التركية وتأثيرها في التوازنات الإقليمية	**139**
المبحث الثالث: الآفاق المستقبلية للعلاقات الإيرانية التركية	**147**
المطلب الأول: نقاط التقارب في العلاقات الإيرانية التركية	**148**
المطلب الثاني: نقاط الاختلاف العلاقات الإيرانية التركية	**152**
المطلب الثالث: السيناريوهات المستقبلية للعلاقات الإيرانية التركية	**156**
النتائج	**161**
قائمة المراجع	**164**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة الجداول

رقم الجدول	اسم الجدول	الصفحة
1	تطور التبادل التجاري بين إيران وتركيا عام (1981-1988)	37
2	تطور التبادل التجاري بين إيران وتركيا عام(١٩٩٠-١٩٩٨)	39
3	التبادل التجاري بين إيران وتركيا (2000-2012)	45
4	التوقعات الاقتصادية لإيران عام 2014م	46
5	التجاره الثنائيه بين إيران وتركيا	46

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العلاقات الإيرانية التركية وأثرها على التوازنات الإقليمية

(2002-2017)

إعداد: عماد وصفي بني خالد

إشراف الدكتور

عاهد مشاقبة

الملخص

هدفت الدراسة إلى رسم ملامح للعلاقات الإيرانية التركية من العام (2002-2017)، واعطاء فهم للسياسة الإيرانية التركية وفق قراءة معينة لتوضيح طبيعة السياسة الخارجية التي ينتهجها البلدين وذلك لاستكشاف المجالات التي يمكن من خلالها تعزيز تلك العلاقات مع دول المنطقة بما يخدم مصالحهما، وتوضح هذه الدراسة اثر العلاقات الإيرانية التركية على دول الإقليم، ودارت مشكلة الدراسة حول التساؤول الرئيس المتعلق بكيفية إنعكاس العلاقات الإيرانية التركية على واقع التوازنات الإقليمية في المنطقة ، وانطلقت الدراسة من فرضية رئيسة مفادها إن هناك عوامل بيئية ومحلية واقليمية ودولية ساهمت بتشكيل العلاقات الإيرانية التركية ، وجعلتها تأخذ طابع التعاون، وللوصول إلى نتائج الدراسة استخدم الباحث كل من منهج النظام الدولي ومنهج المصلحة الوطنية ونظرية الدور .

وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج تمثلت في وجود علاقات إيرانية تركية تتركز في تحقيق كل من الطرفين لأهدافه على الساحة الإقليمية بالرغم من عدم الاتفاق على العديد من الرؤى والأفكار فيما بينهما، كما أظهرت نتائج الدراسة وجود مخططات إيرانية في المنطقة العربية على وجه التحديد منذ سبعينيات القرن الماضي وإنفرادها على الساحة الإقليمية والتأثير على التوازن

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

الإقليمي في وقت نأت تركيا بنفسها بعيداً عن المشهد الإقليمي حتى عادت بشكل واضح في مطلع العام 2003 أبان الغزو الأمريكي للعراق، أضف إلى ذلك أن كل من تركيا وإيران ركزت نفسها في المنقطة تبعاً لأهداف منها عسكرية وأمنية وإقتصادية وعقائدية، كما بنت كل من الدولتين قواها بشكل ملحوظ حتى أصبحت كل منهما قوة إقليمية لديها قدرة التأثير على التوازنات الإقليمية، كما أظهرت نتائج الدراسة وجود تأثير فعلي لكل من تركيا وإيران على التوازنات الإقليمية في عدد من المشاهد كالعلاقات التركية العربية والتدخلات الإيرانية في المنطقة العربية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Iranian-Turkish Relations and Their Impact on Regional Balances

(2017-2002)

Prepared by: Emad Wasfi Bani Khalid

The supervision of Dr

Ahed Mashakaba

Abstract in English

The study aimed at formulating clear features of the Iranian-Turkish relations of the year 2002-2017 and giving an understanding of the Iranian-Turkish policy according to a specific reading to clarify the nature of the foreign policy pursued by the two countries to explore the areas in which these relations can be strengthened with the countries of the region to serve their interests. Also, the study aimed to clarity the impact of the Iranian-Turkish relations on the countries of the region, the problem of the study dealt with the main question of how the Iranian-Turkish relations are reflected on the reality of regional balances in the region from. The study started from the main hypothesis that there are environmental factors and of local, regional and international

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

formation contributed in creating the Iranian-Turkish relations and made her take the character of cooperation. In order to reach the results of the study, the researcher used both the international system approach and the national interest approach.

The study reached a number of results in the presence of Iranian-Turkish relations that focused on the achievement of each of the parties to its objectives in the regional scene, despite the lack of agreement on many of the visions and ideas between them. As the results of the study showed the existence of Iranian plans in the Arab region specifically since the seventies of the last century and its uniqueness in the regional arena and influence on the regional balance at a time when Turkey itself away from the regional scene until it returned clearly in early 2003 when the US invasion of Iraq, adding that both Turkey and Iran focused themselves in the region depending on the objectives, including military, security, economic and ideological, Each built of the two forces significantly until each regional power now has the ability to influence the regional balances. The results of the study also showed a real impact of Turkey and Iran on the regional balances in a number of scenes such as Turkish-Arab relations and Iranian interventions in the Arab region.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مقدمة الدراسة

المقدمة:

يتميز الشرق الأوسط بموقع جيوسياسي جعله عنوانًا للنفوذ العالمي ولا شك أن الفوضى السياسية المتزايدة التي تجتاح الشرق الأوسط، في القرن الحادي والعشرين هي نتاج طبيعي ومتوقع لأكثر من عقد ونصف من المتغيرات السياسية والتحولات الجيوسياسية ، والتدخلات الدولية التي شكلت الصورة الذهنية ، والمشهد السياسي الراهن في هذه البقعة الجغرافية والبيئة السياسية الساخنة من رقعة الشطرنج العالمية، إن مصطلح (عامل التوازن) في العلاقات الدولية يشير إلى امتلاك القابلية والقدرة على التأثير المباشر وغير المباشر في إحداث حالة من الاستقرار، وجعل علاقات الدول في المحيط الإقليمي مقترنة باحتمالات التعاون والتفاهم أكثر من اقترانها باحتمالات التوتر والتنافس والصراع ، وفي هاذا الإيطار تشهد المنطقة صعوداً إيرانيًا– تركيًا أدى إلى إحداث حالة من الاختلال في التوازنات الإقليمية.

وعند حديثنا عن العلاقات التي تجمع كلًا من الدولتين إيران وتركيا فإن العلاقة تعود إلى عهد الإمبراطورية العثمانية ، والتي كإنت تتميز بالتوتر والحروب بين الفرس والعثمانيين، واستمرت هكذا حتى تأسيس الجمهورية التركية عام (1923م) ، حيث أصبحت العلاقة هادئة وجيدة ،ووصلت درجة الهدوء بين الدولتين إلى حد أن الاصلاحات التركية التي قام بها(أتاتورك) قد لفتت انتباه الشاه الإيراني (رضا البهلوني) وجعلته يحاول القيام بمثل هذه الإصلاحات ثم عادت العلاقات للانقطاع والجمود مرة أخرى بعد الثورة الإيرانية، وبقيت على حالها إلى أن جاء صعود حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم عام (2002م) ، و الغزو الأمريكي على العراق في عام (2003م)، والذي ساهم في تحسين العلاقة بين البلدين من جديد، فكانت إيران تعتبر تركيا جسر الاتصال مع الغرب، وكانت تركيا تعتبر إيران الممر الآمن لوسط وجنوب آسيا.

وبناءً على ما تقدم سيتم تسليط الضوء في هذه الدراسة على العلاقات الإيرانية – التركية باعتبارها من أقوى الدول المحركة داخل الاقليم ، ودراسة مدى تأثير هذه العلاقات على التوازنات الإقليمية والتطرق إلى القوى الخارجية وأدواتها في المنطقة ومدى تأثيرها في العلاقات الإيرانية – التركية، وهدف هذه العلاقة ومدى تأثيرها في التوازنات الاقليمية ومن هنا ستحاول الدراسة على الإجابة عن:

انعكاسات العلاقات بين كل من إيران _ وتركيا على واقع التوازنات الاقليمية؟

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولاً: أهمية الدراسة

تشكل العلاقات الإيرانية– التركية:

- عاملاً فعالا واساسياً في توتر العلاقات التركية العربية ، بسبب ما تشتمل عليه هذه العلاقات من تطورات متنامية ،غالبا ما تكون تحالفات سياسية واقتصادية وعسكرية، الأمر الذي يؤدي إلى اختلافات واضحة في ميزان القوى في المنطقة التي تعاني منه اصلا لكن قد يزيد هذا التحالف من اختلافات أكثر تؤثر سلباً على الجانب العربي والتوازن الاقليمي ، ومن هنا فإن هذه الدراسة جديرة بالعرض ، وهي على صعيدين: علمي (نظري) وعملي (تطبيقي) في ظل تغيرات متسارعة على المستويين الإقليمي والدولي ، وانطلاقاً من ذلك تكمن أهمية الدراسة في جانبين:

الأهمية العلمية (النظرية) للدراسة:

1- الارتباط التاريخي القديم بين إيران وتركيا ودول الاقليم ،إذ ارتبطت إيران وتركيا ودول الإقليم بوشائح تاريخية قديمة تعود بجذورها إلى الحكم العثماني والحكم الفارسي، وتتطلع إيران وتركيا للعب دور إقليمي في الصراعات الإقليمية ، كمحاولة لتعزيز دورها وبسط نفوذها في الإقليم.

2- أهمية الموقع الجغرافي الذي تمثله كل من إيران وتركيا بالنسبة لدول الاقليم فهي ترتبط جغرافياً بحدود وممرات مائية من بحر قزوين إلى البحر المتوسط التي تربط العالمين الشرقي والغربي.

3- مساهمة هذه الدراسة في تسليط الضوء على واقع العلاقات الإيرانية التركية وانعكاساتها المباشرة على التوازنات الإقليمية.

4- قراءة وتحليل واقع العلاقات الإيرانية –التركية ، ضمن فترات زمنية محددة شديدة التأثر بما تشهده المنطقة من متغيرات متسارعة على الساحتين الدولية والإقليمة.

الأهمية العملية (التطبيقية) للدراسة

تتمتع تركيا بموقع إستراتيجي هام بالنسبة لدول الإقليم بسبب ارتباطها بحدود إستراتيجية هامه مع الدول الغربية ، وهذا يساهم بفعالية في طبيعة السياسة والعلاقات التي ينتجها الطرفان ، كما أن

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تركيا ترتبط بعلاقات سياسية واقتصادية وأمنية مع إيران ، وهذه العلاقات ذات تأثير شديد الوضوح على علاقة تركيا بدول الإقليم ، وكي تحافظ دول الإقليم ، وخاصة العربية منها ، على العلاقات مع تركيا كحليف إستراتيجي في المنطقة فالأمر يتطلب تسوية القضايا مثار الجدل بين الطرفين إيران – وتركيا.

هذا النوع من الدراسات قد يساهم بتوفير مادة علمية تفيد المتخصصين بالشؤون الدولية وعلى هذا يمكنهم من تكوين رؤى وأفكار مستقبلية يمكن التعويل عليها للخروج بمعطيات خاصة تمكنهم كذلك من الوقوف على فهم الواقع السياسي لطبيعة هذه العلاقات ومن ثم الخروج بتفسيرات مستندة إلى وقائع معينة.

ثانياً: أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف يمكن اجمالها بالآتي:

1- محاولة رسم ملامح واضحة للعلاقات الإيرانية – التركية في ظل توتر شديد في العلاقات الإيرانية –الإقليمية (العربية) ولذا فإن هذه الدراسة تهدف لفهم واقع هذه السياسة وإعطاء قراءة معينة للعلاقات الإيرانية التركية.

2- توضيح طبيعة السياسة الخارجية التي تنتهجها تركيا مع إيران بشكل لا يؤثر سلبا على علاقتها مع دول الإقليم.

3- تعزيز الوسائل التي من شأنها تقوية دعائم العلاقات الإيرانية التركية مع دول الإقليم في كافة الصعد ، لكسبها كحليف إستراتيجي في المنطقة.

4- استكشاف المجالات التي يمكن من طريقها تعزيز العلاقات الإيرانية – التركية مع دول الاقليم بما يخدم الصالح العام خاصة دول الاقليم ، بسبب القوة والمكانة القوية التي تتمتع بها كل من إيران وتركيا على المستوى الإقليمي وبسط نفوذها في الإقليم.

5- توضيح محددات العلاقة الإيرانية – التركية في ظل وجود دول لها وزنها في الاقليم ، مثل دولة إسرائيل وانعكاس هذه التفاعلات على دول الإقليم.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالثاً: مشكلة الدراسة وأسئلتها

شهدت السياسة الخارجية الإيرانية تغيراً ملموساً بعد تسلم حزب العدالة والتنمية للحكم في تركيا، وانتهجت سياسة خارجية مع تركيا الأمر الذي جعل علاقة تركيا مع دول الإقليم لاتسير على وتيرة واحدة.

ومن ذلك يمكن تحديد مشكلة الدراسة انطلاقاً من السؤال محوري الآتي:

- ما انعكاس العلاقات الإيرانية – التركية على التأثير في واقع التوازنات الاقليمية؟ ويتفرع من هذا السؤال المحوري الأسئلة الفرعية الاتية:

1- ما طبيعة السياسة الخارجية الإيرانية –التركية الحديثة بعد تسلم حزب العدالة والتنمية دفة الحكم؟

2- كيف تطورت العلاقة الإيرانية- التركية على المستوى السياسي والاقتصادي والأمني؟

3- ما أبعاد تطور العلاقات الإيرانية – التركية على القضية الكردية؟

4- ما انعكاس العلاقات الإيرانية – التركية على العلاقات التركية مع دول الاقليم؟

5- ماهي آفاق مستقبل العلاقة بين الدولتين في ظل المتغيرات الدولية وتأثيرها في التوازنات الإقليمية؟

رابعاً: فروض الدراسة

تقوم الدراسة على فرضية رئيسة مفادها:

توجد عوامل بيئية جغرافية ومحلية وإقليمية ودولية ساهمت بتشكيل العلاقة الإقليمية بين إيران وتركيا فترة (2002-2017) وجعلتها تأخذ طابع التعاون بين الطرفين.

كما يمكن أن نفترض ايضياً: أن تدهور الأوضاع السياسية في أطراف النظام الإقليمي بالتزامن مع المتغيرات الدولية سمحت بتشكيل سياسات القوى الأقليمية إيران – تركيا، وجعلها تأخذ طابع التنافس.
كلما زادت حدة التنافس بين إيران وتركيا انعكس ذلك سلباً على الأوضاع في من المنطقة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خامساً: حدود الدراسة

ستقصر الدراسة على الحدود الآتية:

الحدود الزمنية:

حدود الدراسة من عام 2002م إلى عام 2017م.

تم اختيار العام 2002م ويعود بسبب صعود حزب العدالة والتنمية إلى سدة السلطة وفوزه في الانتخابات عام 2002م وتشكيله للحكومة التركية ، وانتهاجه سياسية تصفير المشاكل واقامة علاقات دولية مع إيران ، بالإضافة لبروز الدور الإيراني بعد سقوط العراق وبداية العلاقات الدولية مع إيران وكذلك الارتياح الإيراني لمنع تركيا القوات الأمريكية من استخدام أراضيها في ضرب العراق عام 2003م ،وكذلك الارتياح للمواقف التركية أثناء حرب لبنإن عام 2006م ،وحرب غزة عام 2008م، وحادثة منتدى دافوس عام 2009م ،وقد تبنت تركيا موقفًا متوازنًا حيال الملف النووي الإيراني.
واختيار العام 2017م كنهاية للفترة الزمنية للدراسة للعام الحالي الذي يمكن الوصول إليه للدرسات التي تخص العلاقات الإيرانية– التركية.

الحدود المكانية:

حدود الدراسة المكانية هي: " إيران _ وتركيا " ضمن إطار منطقة الشرق الأوسط.

سادساً: محددات الدراسة

تشمل هذه الدرسة المحددات الآتية:

1- عدم وضوح المسار السياسي الذي تسعى إلية دول النظام الاقليمي لإتباعه تجاه التوازنات الإقليمية.

2- غياب استراتيجية عربية موحدة وواضحة تجاه المشكلات التي يمر بها الاقليم، مما سمح ببلورة إقليمية لكل من إيران وتركيا.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3- التغيرات المتسارعة للتحالفات الإقليمية والتحالفات المضادة وغياب المسار الواضح الذي تتبعه دول المنطقة.

سابعاً: المتغيرات والمفاهيم الأساسية في الدراسة

يبرز في هذه الدراسة المتغريان الأتيان:

المتغير المستقل: العلاقات الإيرانية –التركية

المتغير التابع : التوازنات الإقليمية

- **المتغيرات**

1. **المتغير المستقل:** هو ذلك المتغير الذي يؤثر في متغير آخر، أو المتغير الذي يؤدي التغير في قيمه إلى إحداث تغير في قيم متغير آخر، وبعبارة أخرى المتغير المستقل هو السبب الذي يؤدي إلى حدوث ظاهرة أو تغير آخر.

2. **المتغير التابع** : ذلك المتغير الذي يؤثر فيه متغير آخر، أي أن قيمه تتأثر بالتغير الذي يطرأ على قيم المتغير المستقل، وبعبارة أخرى: المتغير التابع هو النتيجة.

- المفاهيم والمصطلحات.

العلاقات الدولية: هي تفاعلات تتميز بأن أطرافها أو وحداتها السلوكية هي وحدات دولية، وحينما نذكر كلمة دولية فإن ذلك لا يعني اقتصار الفاعلين الدوليين على الدول ، وهي الصورة النمطية أو الكلاسيكية التي كان ينظر بها للفاعلين الدوليين في العقود الماضية وهي شبكة من التفاعلات والعلاقات بين مجموعة من الوحدات السياسية.

الدول والمنظمات من أجل تحقيق مجموعة من المصالح والعلاقات الدولية هي تفاعلات ثنائية الأوجه أو التفاعلات ذات نمطين النمط الأول هو نمط تعاوني ،والنمط الثاني هو نمط صراعي، إلا أن النمط الصراعي هو النمط الذي يغلب على التفاعلات الدولية مع محاولة الدول إخفاء أو التنكر لتلك الحقيقة ، بل إننا يمكننا القول إن النمط التعأوني الذي قد تبدو فيه بعض الدول هوا نمط موجه لخدمة الصراع أو نمط صراعي آخر قد تديره الدولة، أو تلك الدول مع الدولة أو مجموعة دول اخرى ، فعلى سبيل المثال نجد أن الأحلاف والروابط السياسية بين مجموعة من

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدول هي في صورتها الظاهرية قد تأخذ النمط التعاوني بين تلك الدول مع أن حقيقة قيامها لخدمة صراع تلك المجموعة من الدول ضد مجموعة أخرى.

الاقليم: الخطوط التي خطها الإنسان سواء كانت سياسية و إدارية، وهي حدود قسمت سطح الارض إلى دول متميزة في الغالب، وتنقسم الدولة الواحدة إلى ولايات أو مديريات أو مقاطعات أومحافظات أو إمارات ، وقد تتفق الحدود البشرية مع الحدود الطبيعبة أو تقاربها أو لا تتفق لذلك من المراعي عند تخطيط إقليم أن يتجانس السكان فيه في وحدة واحدة تجمعهم خصائص مشتركة وتتكامل حياتهم الاقتصادية والاجتماعية داخل الوحدات الصغيرة، ولكن قد تشذ هذه القاعدة في كثير من الاحيان عن النمط السكاني السائد ، وقد ترجع لأسباب تتعلق في المواصلات.

وللحدود البشرية أهمية كبيرة في حياة الشعوب، لإنها تحدد حركة السكان واتجاه نموهم وأنشطتهم المختلفة ومستوى الخدمات التي تتقدم لهم ، بالإضافة إلى أنها تحدد النطاقات التي تمارس فيها الحكومة سلطاتها وعلى ذلك فالإقليم عبارة عن رقعة من الارض ،يسودها عناصر طبيعية محددة مميزة عما يجاوره من الاقاليم ، كما تسكنه جماعات من السكان لهم خصائصهم المميزة من عدة نواح كالعرقية والتاريخية والعادات والتقاليد والنمو السكاني والكثافة والنشاط الاقتصادي ، ومستواهم الحضاري ايضًا إلى غير ذلك.

وقد يشغل الإقليم رقعه واسعة من الارض بحيث يكون قارة أو جزء من قارة ،أي دولة، وفي هذه الحالة تتعدد الملامح الطبيعية وتتباين المظاهر البشرية في هذا الاقليم الصغير، ويتكون الاقليم الصغير.

التوازن الاقليمي: امتلاك القابلية والقدرة على التأثير المباشر وغير المباشر في احداث حالة من الاستقرار، وجعل علاقات الدول في المحيط الاقليمي محملة باحتمالات التعاون والتفاهم أكثر من تحميلها باحتمالات التوتر والتنافس والصراع والصدام، وسيكون للدور المستقبلي أثره الفاعل في عملية التوازن الإقليمي سلبا أو ايجابا، حيث القوة والقدرة الكامنة من حيث العوامل الاقتصادية والعسكرية والجغرافية والتي من الممكن أن تلعب دور في احداث التفاهم والتعاون والاستقرار بين دول الاقليم الواحد، أو بالعكس التنافس والصراع بين نفس الدول والتأثير في السلوك، وبذلك يكون النظام الإقليمي هو حصيلة تلك التفاعلات والتوازنات لقدرة الحضور الفاعل والمؤثر للأطراف المكونة للنظام الإقليمي، لذلك فإن الإخلال بقوة اي دولة في الدفاع عن

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وجودها وسيادتها داخل النظام الاقليمي، يؤثر على التوازن الإقليمي وتبعا لذلك فإن الاقليم يفقد استقراره، فالنظام الإقليمي المستقر هو ذلك النظام القائم على التوازن والتكافؤ مما يخلق حالة من التفاهم والتعاون في إطار مجموع دول الاقليم المتجاورة والغريبة عنها، والعكس صحيح، إن النظام الاقليمي غير المستقر هو ذلك الوضع الناتج عن غياب التوازن، وبالتالي غياب التفاهم والتعاون والرغبة فيهما، ويتوقف على ذلك ايضا قوة ومتانة النظام الإقليمي أو هشاشته تجاه النظام الدولي والقوى الفعالة فيه، حيث يتحدد في هذا السياق انهيار أو بناء الاستقرار الإقليمي.

ثامناً: منهجية الدراسة

استناداً إلى طبعية الموضوع والمشكلة البحثية التي يسعى الباحث للإجابة على تساؤلاتها والأهداف التي يتوخى تحقيقها ،فقد رأى الباحث أن من الانسب استخدام منهج النظام الدولي ومنهج المصلحة الوطنية ونظرية الدور في العلاقات الدولية وفيما يأتي عرض موجز لمنهج النظام الدولي ومنهج المصلحة الوطنية ونظرية الدور من حيث:

- أصحاب كل منهج ومفهومه.
- مقومات المنهج وركائزه.
- كيفية توظيف المنهج في البحث.

- **منهج النظام الدولي :**

أصحاب المنهج (رواده) ومفهومه:

يعتبر (مورتن كابلان) من ابرز مفكري النظام الدولي يعرف منهج النظام الدولي بأنه نظام يشير إلى وجود شبكة علاقات معقدة من علاقات الاعتماد المتبادل بين أجزاء ظاهرة ما ومكوناتها، كما يشير إلى العمليات التي تنشأ من استمرار وانتظام هذه العمليات.

2- مقومات هذا المنهج وركائزه:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يقوم منهج النظام الدولي على مفهوم النظام الدولي وتطبيقه على العلاقات بين الدول ،ويسعى إلى اكتشاف الإنماط المتكررة بين العلاقات الدولية ، الهدف من منهج النظام الدولي يتجه إلى الكشف عن القواعد النظامية، وتطور النظام الدولي ،وكيفية تأثير تلك القواعد على سياسات الدول الخارجية.

3- كيفية توظيف المنهج:

- نظراً لمشكلة الدولة التي يسعى الباحث للإجابة عنها من خلال توظيف المنهج ،سيتم الكشف عن علاقة الاعتماد المتبادل بين إيران وتركيا، واكتشاف الأنماط المتكررة ،والكشف عن القواعد النظامية لهذه العلاقات، وكيفية تاثير تلك العلاقات على سياسيتها الخارجية ،واثر الأنماط والسياسيات المتكررة في التوازنات الإقليمية.

- **منهج المصلحة الوطنية:**

1- أصحاب المنهج (رواده) ومفهومه:

سيقوم الباحث باستخدام منهج المصلحة الوطنية المنبثق عن النظرية الواقعية، باعتبار أن مفهوم هذا المنهج يرتبط إلى حد كبير بنظرية القوة ونظرا لذلك الارتباط فإن (هانز مور جالثو) الأمريكي الاصل، واستاذ العلاقات الدولية أسهم في ايجاد هذه النظرية وتطويرها ، ولم يتردد في ربط المصلحة الوطنية بالقوة ، إذ تضل القوة هدفا لصناع السياسه الخارجية وهي هدف رئيس من اهداف الدولة في علاقاتها الخارجية مع الفاعلين الدوليين.

2- مقومات هاذ المنهج وركائزه:

استناداً إلى مفهوم هذه المنهج يرى أصحاب هذا المنهج أن سلوك الدولة ثم التنبؤ بمستقبل علاقاتها الدولية يعرف من طريق ادراك العلاقة الإيرانية –التركية ، باعتبار أن تلك المصالح هي الباعث الحقيقي لنشاطها وسلوكها تجاه المحيط الإقليمي والدولي ،وبالرغم من أهمية التفاعلات الدولية وفقا لاتجاهات ومفاهيم المصالح الوطنية للفاعلين الدوليين ، فإنه لا يمكن بأي حال من الاحوال تجاهل المصلحة الوطنية كدافع حقيقي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لسلوك الدولي غير إن ما يجدر التنويه اليه هنا أن السبب الرئيس للصراع في التفاعلات الدولية هو تصادم المصالح الوطنية للدول وعلاوة على ذلك فإن تفسير المصلحة الوطنية للدولة وتحديدها يتبدل بحدود فهم صناع القرار السياسي وإدراكهم لمصالح بلدهم.

3- كيفية توظيف المنهج

إن ركائز هذا المنهج ستساهم بشكل كبير في تفسيرالعلاقات الإيرانية –التركية استناداً إلى منهج المصلحة الوطنية ،من هنا نجد مصلحة العلاقات الإيرانية – التركية،تكمن في السيطرة على الاقليم وبسط نفوذها في الإقليم وإحداث حالة من التوازن الاقليمي ،والدافع الحقيقي لهذه العلاقات هي المصلحة الوطنية وعلى ذلك يتم توسيع دائرة المشاركة في كافة النواحي السياسية.

- نظرية الدور في العلاقات الدولية:

1- أصحاب النظرية (روادها)ومفهومها:

أسهم كل من (جورج ميرا) و(جوزيف مورينو) و(بروس بيرل) في إيجاد النظرية وتطويرها، ويقوم مفهوم النظرية في العلاقات الدولية على أنها منظومة تعبر عن السياسة الخارجية التي يرى صناع القرار أن دولتهم جديرة للقيام بها من خلال مجموعة المواقف والمفاهيم والمحددات والعوامل التي توفر إمكانية ادراك الدور وتطويره ،والاستعداد لجميع الاحتمالات الناتجة عنه.

2- مقومات هذه النظرية وركائزها:

تهتم هده النظرية بدراسة سلوك الدول بوصفها أدوارًا سياسية تقوم بها على المسرح الدولي، وتشكل الدور هنا من مجموعة عوامل تتمثل في هوية المجتمعات والدول والقيم السائدة فيها،وخصائصها القومية وتاريخها ومعتقداتها السياسية ومقدراتها الاقتصادية والعسكرية والسياسية والاجتماعية والثقافية ودراسة بنيتها وتركيبها، وتتمايز أدوار الدول بعضها عن بعض تبعا لاختلاف منظور كل منها للظواهر

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والأحداث السياسية ، إذ يعتبر منظور الدور الموجه الأساسي لتتبع مواقفها وادوارها وتحديد اتجاهاتها ، كما أن أداء الدور يتشكل نتيجة لرؤية سياسية واضحة لمصالح الدولة واهدافها الوطنية ويعتبر جوهر الدور المحدد الأساس في قدرة صناع القرار على توظيف القدرات لبناء الدور.

3- كيفيه توظيف النظرية:

نظرا لمشكله الدراسة وأسئلتها فإن هده النظرية تساعد في امكانية توقع الدور الذي تقوم به الدولتان، موضوع الدراسة، بناء على تحليل البيإنات والمعطيات والعوامل والمحددات المتوفره التي تشكل مصادر الدور وتسهم في عملية الربط بين متغيرات الدراسة وتفاعلاتها مع بعضهما ، ومعرفة مدى التغير في ادوارها اثناء فتره الدراسة.

تاسعاً: الدراسات السابقة

اعتمدت هذه الدراسة على عدد من الدراسات السابقة ذات العلاقة بالموضوع ،ومنها:

1- **دراسة فيليب روبنس ١٩٩٣م، وهي بعنوان " تركيا والشرق الأوسط، " صدرت عن دار قرطبة للنشر والتوثيق والأبحاث، قبرص**

حيث تناولت الدراسة في بدايتها أحداثاً معينة في الشرق الأوسط أثرت علي سياسة تركيا الداخلية ومجتمعها، وقد تناول الباحث أهم المبادئ الأساسية التي سارت عليها تركيا في سياستها الخارجية قبل فترة حكم حزب العدالة والتنمية ،خاصة أزمة الخليج العربي، ثم انتقل لعدة قضايا تهم الشرق الأوسط، مثل قضية الأكراد وما لها من تداعيات خطيرة على مستقبل عدة دول، مثل: سوريا وتركيا والعراق، ثم انتقل لقضية دور الإعلام في السياسة ،خاصة مع التقدم العلمي والتكنولوجي الهائل الذي بدوره أثر على خطى وسائل الإعلام المختلفة، ايضاً وضح الكاتب من خلال دراسته خطر الإسلام السياسي على الشعوب، حيث إن الإسلاميين من خلال خوضهم غمار السياسة سينتشر التطرف والعنف، وفي الفصل الذي يليه تطرق الكاتب إلى العلاقات التركية سواء إيجابياً أو سلبياً مع جيرانها في المحيط العربي، حيث وضح الوضع الإقليمي لتركيا ومدى تقبل دول الجوار لها للعب دور إقليمي في المنطقة على حساب قوى أخرى باتت تشكل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خطرا ثم تحدث الكاتب عن الدول العربية وإيران والعراق من وعن جوانب العلاقات التركية مع بعض الدول العربية مثل سوريا ومستقبل هذه العلاقة. ووضح الكاتب موقف تركيا من أزمة الخليج والسياسة التي اتبعتها في هذه المنطقة للتخفيف من حدة التوترات والنزاعات، ثم تطرق لدور تركيا في الصراع العربي الإسرائيلي، والسياسة المائية لتركيا، حيث بين مدى تطور مشكلة الصراع على مياه الفرات وما له من أهمية خاصة لعدة دول، ثم انتقل إلى المخاوف التي تنتاب سوريا والعراق من تناقص المياه بسبب عدة مشاريع تركية مثل خط إنابيب السلام التي قامت به تركيا، وعلاقة تركيا باقتصاد الشرق الأوسط، وقد أرجع الباحث إن الترأوح الذي عايشته وتعيشه تركيا بين الإسلام والعلمانية، لا يسمح لها إن تسير بعيدا في أي اتجاه منهما علي حساب الآخر، وإنها تتأرجح بين إطارين: أحدهما الأمة التركية، والآخر منظمة المؤتمر الإسلامي.

2- **دراسة هانز كرامر،2001، تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد، ترجمة فاضل جكتر، المملكة العربية السعودية، مكتبة الكعيبان.**

يقوم القسم الأول من الكتاب بعرض بعض السمات الرئيسة للمشهد السياسي الداخلي في تركيا ،وبتقديم تحليل للطريقة التي أصبحت بها تطورات معينة، مثل صعود الإحيائية الإسلامية على الساحة السياسية وتزايد الوعي (القومي) الكردي، القادر على تحدّي المرتكزات والاركان التي ظلت الانظمة الجمهورية في تركيا تستند عليها وتقوم عليها خلال العقود السبعة الأخيرة. أما القسم الاخر ، يبين الكاتب تحليل طبيعة العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وتركيا والعلاقات الأمريكية. والتركية في السنوات الختامية للعقد الماضي. وهذان الفصلان يقدمان أيضاً توصيات سياسية تهدف إلى إدخال تركيا وتثبيتها في حظيرة الغرب، كوسيلة من وسائل ضمان الإصلاح في تركيا وتعزيز التحالف الغربي.

3- **دراسة (جفال، 2005، " التنافس التركي الإيراني في آسيا الوسطى والقوقاز "، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية).**

وفيها بين الكاتب انهيار الاتحاد السوفيتي وإعطاء الفرصة للقوى المحلية في منافسة ساخنة ،وقدمت الدراسة تحليلا للمنافسة بين الدولتين هدفت الدراسة إلى موازنة التأثير على التحالفات الاقليمية والدولية وإن هذه المسابقة لم تحبط التعاون الموضوعي بين دولة إيران وتركيا، ولا سيما في مجال العلاقات الثقافية المشتركة وإن سياسة إيران وتركيا المستقبلية في الشرق الأوسط تعمل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

على حل الخلافات الداخلية ،وتعاملت مع الضغوط التي تمارسها الولايات المتحدة وروسيا التان لا تزالان اكثر تاثيراً في المنطقة.

4- دراسة علي جلال عبد الله معوض (٢٠٠٩، وهي بعنوان " الدور الإقليمي لتركيا في الشرق الأوسط ٢٠٠٢ – ٢٠٠٧." وهي رسالة قدمت لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية من جامعة القاهرة)

حيث تناولت الدراسة الدور الإقليمي لتركيا في الشرق ١٢ الأوسط من ٢٠٠٢ حتى ٢٠٠٧،وهي فترة الحكم الأولي لحزب العدالة والتنمية في تركيا، وقد جاءت الدر اسة في خمسة فصول ومن ثم الخاتمة، حيث تناول الفصل الأول مراجعة للأدبيات المختلفة التي استخدمت مفهوم الدور في دراسة تحليل السياسة الخارجية، وإنواع ادوار السياسة الخارجية. أما الفصل الثاني فقد تطرق إلي تصورات حكومة العدالة والتنمية لدور تركيا الإقليمي، وانطلاقاً من ذلك فقد وضحت وجهة النظر التركية في الدور الذي تلعبه تركيا في منطقة لشرق الأوسط، لهذا الدور وتصورا وكيفية خدمته لتركيا ، أو استغلال هذا الدور في خدمة الأجندة التركية في المنطقة العربية ومنطقة الشرق الأوسط. أما الفصول :الثالث والرابع والخامس فقد تعرضت للتحليل التفصيلي لادوار تركيا في مناطق معينة، مثل منطقة الشرق الأوسط، ودورها الكبير في التأثير على سياسات الدول في هذه المنطقة، والتغلغل الكبير الذي تقوم به تركيا للعب دور إقليمي ومؤثر في هذه المنطقة الأكثر حساسية في العالم، والوساطة في الصراع العربي الإسرائيلي، والتي استخدمتها تركيا كمدخل للمنطقة العربية، فتدخلت مرارا بين سوريا واسرائيل وهو ما لاقي ترحيباً سورياً بهذه الوساطة بالوساطة، ثم الوساطة في النزاعات بين الفلسطينيين والإسرائيليين وغير ذلك. والدور التركي في العراق، خاصة مع ظهور مشكلة الأكراد وتداعياتها على تركيا، ورفض تركيا استخدام مجالها الحيوي في ضرب العراق،وقد خلصت الدراسة إلي مجموعة من النتائج الرئيسة فيما يتعلق بمدى صلاحية مفهوم الدور لدراسة السياسة الخارجية، وطبيعة الأدوار التركية في عهد حكومة حزب العدالة والتنمية، وعناصر القوة والضعف في الأدوار التركية.

5- الناصر،علي، 2010، دراسة بعنوان العلاقات التركية الإيرانية للفترة 1979-2010م،قدمت لنيل درجة الماجستير،جامعة مؤتة،الاردن.

هدفت الدراسة إلى تتبع تطورات العلاقات التركية الإيرانية منذ عام 1979 وحتى عام 2010م في شتى مجالات العلاقة البينية أو الثنائية بين البلدين، وتوضيح أهم المحطات التي توقفت

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عندها هذه العلاقة ،والتي شكلت بداية لتغيرات مفصلية في سياسة لكل من البلدين ومدى أهمية التفاعلات السياسة والاقتصادية التي تضمنتها العلاقة بين البلدين، وكذلك اثر الطموحات الإقليمية لكل منهما في بناء التوجهات المستقبلية لكل طرف في علاقته مع الطرف الاخر.

6- مصطفى ، حبيب، 2010م،دراسة بعنوان العلاقة التركية الإيرانية منذ العام 1990 – 2008 م،دراسة لنيل شهادة الماجستير،جامعة مؤتة، الاردن

هدفت الدراسة إلى اظهار الصعود الجديد للعامل الإيراني التركي مقابل تراجع المشروع القومي الوحدوي العربي ،ويرى الباحث أن الدولتين الاسلاميتين إيران وتركيا دولتين طرفيتين أو هامشيتان وتتساوان مع اسرائيل من حيث الجوار الجغرافي الذي غلب على المصلحة القومية الضيقة الامر الذي أصبح مفيداً في مراجعة مفهوم النظام العربي على نحو يسمح بمعالجة القضايا الاقليمية من منظور اشمل وأوسع ،ليشمل كل من إيران وتركيا وريما آسيا الوسطى وما وراءها.

7- دراسة علي حسن باكير (2012، وهي بعنوان " الثورة السورية في المعادلة الإيرانية – التركية، المأزق الحالي والسيناريوهات المتوقعة، " صدرت عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر).

حيث يشير علي باكير فيها، إلى أن الثورة السورية فاجأت طهران وأنقرة، كما فاجأت المتابعين والمراقبين المعنيين بالشأن السوري، وفاجأت النظام السوري قبل الجميع، ويرى باكير أن الثورة السورية وضعت كلا من إيران وتركيا في مفترق طرق، كاشفة تناقض الأجندات الإقليمية للطرفين، مؤكدة ما كان يروج له البعض بإن وجود حلف يضم إيران وسوريا وتركيا و حزب الله في جبهة واحدة ما هو إلا محاولة لاحتواء الصعود التركي إنذاك، ضمن المحور الإيراني في المنطقة العربية، ولمنع الاستفادة من دور تركيا في الحد من النفوذ الإيراني أو الاستعلاء الإسرائيلي.

ويعتبر الباحث أن سقوط نظام الرئيس بشار الأسد سيكون له تداعيات عميقة على بنية المشروع الإيراني في المنطقة ،انطلاقاً من كون سوريا المدخل الرئيس لإيران إلى انطلاق الساحة العربية، بحيث ستفقد إيران حليفا إستراتيجيا تاريخيا لا يمكن تعويضه مهما كانت المكتسبات اللاحقة، كما ستنقطع الحلقة الواصلة مع حزب الله ذراع طهران الرئيسية في المنطقة وفي لبنان، وسيفقد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اللاعب الإيراني بذلك القدرة على التأثير المباشر في منطقة نفوذه مع سقوط المنظومة السورية السياسية والأمنية في لبنان.

8- **العداون،طايل،2013م،دراسة بعنوان الاستراتيجية الاقليمية لكل من تركيا وإيران نحو الشرق الأوسط:2002-2013، قدمت لنيل درجة الماجستير،جامعة مؤتة،الاردن**

هدفت الدراسة إلى التعرف على الجوانب الرئيسة التي تقوم عليها الإستراتيجية الإقليمية لكل من تركيا وإيران في منطقة الشرق الأوسط للفتره 2002-2013 وبيإن اثر البيئة المحلية والإقليمية والدولية على طبيعة الإستراتيجيات الإقليمية لكل منهما في منطقة الشرق الأوسط والتعرف على التحولات الراهنة في منطقة الشرق الأوسط على طبيعة الاستراتيجية الاقليمية لكل من تركيا وإيران.

9- **الجريبيع، احمد، 2015م، دراسة بعنوان السياسة الخارجية التركية والإيرانية تجاه دول الربيع العربي:الأزمة السورية أنموذجاً، اطروحة دكتوراه،جامعة العلوم الاسلامة العالمية، الأردن**

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على طبيعة محددات السياسة الخارجية التركية الإيرانية تجاه دول الربيع العربي 2010-2014م ، بالتركيز على الازمة السورية وما ستؤول اليه نتائجها وانعكاساتها على مستقبل الدور الإقليمي لكل من تركيا وإيران في المنطقة، عبر محاولة فهم الدوافع والمحددات لتلك السياسات الخارجية واسباب تباينها واختلافها، إضافة إلى تحديد أوجه الشبه والاختلاف في محددات السياسة الخارجية التركية والإيرانية تجاه دول الربيع العربي وسوريا.

الدراسات باللغة الإنجليزية

1- دراسة Karakok,Abdullah،2009، بعنوان: Turkeya relations with iran and the united states ;ashift in alignment؟

الهدف من هذه الرسالة هو الإجابة على الأسئلة التالية: هل تركيا غيرت اتجاه السياسة الخارجية؟ هل هناك حقا أرضية مشتركة لتركيا وإيران للتعاون من أجل استقرار المنطقة؟ هل التعاون ممكن لهذه الدولتين المتنافستين القديمتين كل منهما كان يسعى إلى أن يكون هو المسيطر على قوة هذه المنطقة منذ بداية تاريخها الطويل؟ هل من المفيد لتركيا تحسين علاقاتها

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مع إيران حتى في وجهها من معارضة الولايات المتحدة؟ على الرغم من أن هناك يبدو انتعاش نسبي في العلاقات التركية الإيرانية وتراجع علاقات تركيا مع الولايات المتحدة بسبب مصالح متباينة في الشرق الأوسط وتركيا والولايات المتحدة وفي هذا السياق ينبغي أن تدرك الدول أهميتها لبعضها البعض. يجب أن تنشئ بنية أقوى لمزامنة العلاقات ، بحيث لا تنتهي في "خسارة الخسارة موقف بتجاهل الولايات المتحدة لكل منهما.

2-دراسة Christopher M. Blanchard and others (2012)، بعنوان: **Change in the Middle East: Implications for U.S. Policy.**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على التغيير السياسي والاضطرابات التي عصفت في منطقة الشرق الأوسط وخصوصاً في المنطقة العربية منذ مطلع العام 2011، وما هو الدور الأمريكي في هذه القضايا، وعليه فقد قام الباحثون بالإطلاع على الأدب المنشور والدراسات السابقة، وملاحظة المتغيرات الإقليمية والدولية في المنطقة العربية ،وإجراء الدراسات والمعالجة النوعية ،للوصول إلى نتائج الدراسة والتي تمثلت الأخيرة في التغييرات الإقليمية التي حدثت في المنطقة العربية خصوصاً، وقد أدت إلى تغير في السياسات الأمريكية على مستوى المعاملات في المنطقة العربية، كما إن تلك المتغيرات تُعد خطر وخيمًا يخيم فوق المصالح الأمريكية في المنطقة العربية، الأمر الذي دفع الولايات المتحدة إلى إن تكون طرف في تلك المتغيرات، ووضع نفسها وسط تلك المتغيرات على شكل متغير سياسي وأحيإنا بالتدخلات العسكرية في سبيل خدمة مصالحها السياسية والعسكرية والاقتصادية في المنطقة العربية.

3-دراسة: Ehteshami, Anoushiravan (2014)، بعنوان: **Middle East Middle Powers: Regional Role, International Impact.**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على القوى الدولية والإقليمية الوسيطة في النزاعات والثورات العربية، وعليه قام الباحث باتباع المنهج الوصفي التحليلي ،للوصول إلى نتائج الدراسة و تمثلت هذه النتائج باعتبار النظام الإقليمي في المنطقة العربي يعتبر نظأما ديناميكاً، وبيئته متغيرة باستمرار وغير مستقرة، كما إن السلطات في الدول العربية هي الآمر الناهي للعديد من مجالات الحياة، وأظهرت نتائج الدراسة درجة التشتت الكبيرة للدول العربية وعدم استقرارها واتفاقها فيما بينها، الأمر الذي دعا دولاً إقليمية ودولية للتدخل وفرض نفسها في المنطقة العربية ، لتؤثر بشكل كبير على التوازنات الإقليمية وتغيير خارطة الطريق في المنطقة العربية، مع بقاء المنطقة العربية تحت الهيمنة الغربية، وفقد أظهرت نتائج الدراسة إن الدول العظمى تعمل على دعم

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ورعاية الدول العربية الصغيرة ذات الامكإنيات الاقتصادية والعلمية الكبيرة لتمثل قاعدة للقوات الخارجية تنطلق منها والسبب في ذلك إن الدول العالمية قادرة على السيطرة على تلك الدول الصغرى في حال تغيرت وجهات النظر في العلاقة ما بين الطرفين.

ما تختلف به الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

تختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة من حيث عدة محأور أساسية، إلا أن هناك تشابهًا إلى حد ما بين دراستي وبعض الدراسات السابقة ضمن العلاقات الإيرانية الركية كدراسة **مصطفى، حبيب، وهي بعنوان: دراسة بعنوان العلاقة التركية الإيرانية منذ العام 1990 – 2008 م**، وأيضاً دراسة **الناصر، علي، 2010، وهي بعنوان: العلاقات التركية الإيرانية للفترة 1979–2010م**، أضف إلى ذلك أن الدراسات السابقة تشابهت مع الدراسة الحالية في دراسة واستقصاء الدور الإيراني أو التركي أو كليهما في منطقة الإقليم العربي أو الشرق الأوسط، وهذا ما رمت إليه الدراسة الحالية، والشرق الأوسط هو أحد مكونات الإقليم العربي والآسيوي.

أما في ما يخص الاختلاف ما بين دراستي والدراسات السابقة جميعها ،فيكمن في النقاط الرئيسة الآتية:

أولاً: تتميز الدراسة الحالية ،عن الدراسات السابقة في أنها جمعت العلاقات التركية الإيرانية ضمن نطاق الدراسة الحالية والنظر في أثر هذه العلاقة على التوازنات الإقليمية وخصوصاً في المنطقة العربية، بينما لم تتطرق الدراسات السابقة بين جمع العلاقات التركية الإيرانية، وفي ذات الوقت النظر في أثر هذه العلاقة على التوازنات الإقليمية.

ثإنياً: تختلف الدراسة الحالية من حيث أهداف الدراسة وطبيعتها وكيفية توجيهها ضمن هذه الدراسة، بالإضافة إلى مشكلة الدراسة وما يتبعها من أسئلة سعت الدراسة إلى الإجابة عنها.

ثالثاً: وتتميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة من حيث منهجية الدراسة، إذ إن دراستي الحالية تضمنت كلًا من منهج النظام الدولي ومنهج المصلحة الوطنية ونظرية الدور في العلاقات الدولية، وهذا ما لم يرد ذكره بشكل واضح في الدراسات السابقة.

رابعاً: كما تختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة من حيث الحداثة، إذ إن الدراسات السابقة تم نشرها وإصدارها خلال الفترات الزمنية المنحصرة ما بين العام 1993 وحتى عام 2015، بينما دراستي الحالية ثم البحث فيها ومناقشتها في عام 2018، ولذا فإن الدراسة الحالية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سينتج عنها أحدث النتائج التي تحاكي الواقع الحالي لما تضمنته من ملاحقة المعلومات والأحداث محل الدراسة الحالية.

خامساً: تختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة من حيث الاختلاف في النتائج والتوصيات الأساسية|، والتي تعتبر الأحدث والأقرب إلى مجريات الحياة السياسية وخصوصاً في العلاقات التركية الإيرانية وأثرها على التوازنات الإقليمية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الأول

التطور التاريخي للعلاقات الإيرانية– التركية

تعود جذور العلاقات الإيرانية_ التركية إلى تاريخ حافل من التنافس والصراع ،فقد كان التاريخ شاهداً على الصراع بين المشروعين الصفوي الإيراني من جهة والعثماني التركي من جهة أخرى، إذ شهدت العلاقات الإيرانية–التركية فترات مد وجزر تعاقبت في اتصال لم ينقطع منذ مئات السنين وكان معطيات الجغرافيا قد أبت إلا أن تكون ركيزة من الشد والجذب التي طغت على العلاقات الإيرانية–التركية منذ ما يزيد على خمسة عام ومثلما كانت الجغرافيا كذلك حاضرة في مسار تطور هذه العلاقات ، ومن الأمثلة الأخرى على التقارب بين البلدين العلاقات الدافئة التي ربطت بين شاه إيران الأسبق(رضا شاه)ومؤسس الجمهورية التركية (مصطفى كمال آتاتورك) في أواخر العشرينيات وأوائل الثلاثينيات، وفيما بعد تغيرت الأوزان النسبية في منطقة الشرق الأوسط من جديد بعد انتصار الثورة الإيرانية في العام 1979 م من جراء تصادم النظام الإيراني الجديد مع التحالف الدولي الذي تقوده واشنطن، وتأسيساً على ذلك التصادم فقد عادت العلاقات الإيرانية–التركية إلى سابق عهدها من فتور وتصارع. (**اللباد**،2006،ص88–89)

يتنأول الباحث في هذا الفصل المباحث اللآتية:

المبحث الأول: التطور على المستوى السياسي

المبحث الثاني: التطور على المستوى الاقتصادي

المبحث الثالث:التطور على المستوى الأمني والعسكري

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول

التطور على المستوى السياسي

ظهرت ملامح منطقة الشرق الأوسط الحالي ابتداء من العقد الثالث للقرن العشرين، فالإمبراطورية العثمانية قد اختفت من الوجود وحلت محلها الجمهورية التركية، وانتقلت مقاليد الحكم في إيران من يد الأسرة القاجارية إلى يد رضا شاه الجندي والضابط وقائد الجيش في وقت لاحق ،أما في الدول العربية فقد عبثت اتفاقية سايكس–بيكو بملامح جغرافيتها بشكل حاسم وصلاً وقضماً، وضماً وقطعاً، وتمثاتفي تشكيل حدود دول المشرق العربي حاضرًا وناجزًا، إلا أنها في الوقت ذاته دشنت الدول الوطنية العربية لأول مرة في تاريخ المنطقة، يبدو أن الصراع على النفوذ بالشرق الأوسط والرغبة في التمدد الإقليمي قدراً مستمراً للعلاقات الإيرانية–التركية.

على الرغم من بعض الفترات التاريخية التي شهدت العلاقات فيها تقارباً بين البلدين، تغيرت الأوزان النسبية في منطقة الشرق الأوسط من جديد بعد انتصار الثورة الإيرانية في العام 1979، من جراء تصادم النظام الإيراني الجديد مع التحالف الدولي الذي تقوده واشنطن، وتأسيساً على ذلك التصادم فقد عادت العلاقات الإيرانية–التركية إلى سابق عهدها من فتور وتصارع، وجاء الإنقلاب العسكري في تركيا بكنعإن إڤرين رئيساً للجمهورية التركية عام 1980، ليزيد من حدة الاستقطاب في العلاقات الثنائية بين البلدين الجارين. **(اللباد**، 2006،ص 99).

يناقش الباحث في هذا المبحث المطالب الآتية:

المطلب الأول: عهد الجمهورية الإيرانية– التركية

المطلب الثاني: عهد الثورة الاسلامية الإيرانية

المطلب الثالث: عهد حزب العدالة والتنمية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الأول

عهد الجمهورية الإيرانية- التركية

بدأت عوامل الإنفراج والتطور في مجرى العلاقات بين تركيا وإيران تتضح بعد انهيار الدولة العثمانية وقيام مصطفى كمال اتاتورك بتأسيس الدولة التركية الحديثة عام 1923. ومجئ رضا شاه للحكم في إيران عام 1925 ،ومهدت تلك الظروف والمعطيات الدولية لعهد جديد من الصداقة والتعاون بينهما والتي ارتكزت على المصالح المشتركة والمنافع المتبادلة التي وضعت تلك العلاقات فيما بعد في إطار التحالف الغربي، ما عززها ودفعها باتجاه التنسيق والتعأون المشترك لتحقيق أهداف واستراتيجيات الدول الكبرى (**عقراوي**،2015، ص 11).

ومن الجوانب الأخرى لأهمية دراسة هذه العلاقات ما إنطوت عليه الأخيرة من مضامين وأبعاد معقدة ومتشابكة قل أن توجد في أي علاقة ثنائية أخرى، فعلى الرغم من ظهور الكثير من الخلافات بين تركيا وإيران إلا إن مستوى ترابط المصالح بينهما كان يذلل تلك العقبات بفعل التزام الطرفين تجاه بعضهما، أو بعبارة أخرى إن الأساس الصلب للمصالح الثنائية قد أثبت بإنه مقتوم للازمات، وفي الوقت نفسه أظهر التعاون بين الطرفين مرونة بحيث سمحت لهم بتذليل كل العقبات ومعالجة الخلافات جميعها آلتي ظهرت بينهما، الأمر الذي أعطى لهذه العلاقات قوة وديمومة بشكل ملفت للنظر، استحقت أن تأخذ تلك الأهمية بالدراسة والتمحيص والبحث لمعرفة حقيقة وأبعاد تلك العلاقات وتطورها.(**عقراوي**،2015، ص 11).

منذ قيام الجمهوريه التركية عام 1923 كان الشعار الذي رفعته تركيا أنذاك" السلم في الوطن والسلم في العالم "، بفضل هذه التطورات التي حصلت شعرت إيران أنها قد تخلصت وإلى حد كبير من الخطر التركي الذي كان يهددها خارجيا من جهة الغرب ،بالاضافه إلى أن إيران استفادة من الإصلاحات التحديثيه التي بدأت تركيا في تطبيقها والتي جذبت انتباه الشاه رضا بلهولي (**أوغلو**، 2010).

إن تطور العلاقات الإيرانية التركية إلى أن تصل إلى مستوى التحالف الاستراتيجي حبيس الصورة الذهبية النمطية لدى كل طرف تجاه الاخر ورهين قدرة البلدين بتبديد شكوك كل منهما

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إلى الاخر، وأن كل خطوة تخطوها الدولتان مرتبطة بمصالحها واهدافها الآنية إضافة إلى أن الصراع القديم بين الدولتين فرض كل منهما نفسه كقوة اقليمية على حساب الطرف الأخر، ويبدو أن العلاقة قد أخذت طريقًا آخر في تطورها بين البلدين وبشكل مباشر في إيجابية وسلبية المواقف الدولية وتجاه القضايا الخارجية (**أوغلو**، 2010).

ويرى الباحث أن عهد الجمهورية التركية قد لوحظ من خلال التطور في العلاقات السياسة ،و اتسم بالسمات التالية:

1- اتجه النظامان في البلدين نحو تغريب الدولة وعلمنة النظام السياسي في كل منهما، وإزالة الخلافات المذهبية.

2- إعلاء البلدين العنصر العرقي القومي (الفرس –الترك) على سائر الاعراق المكونة للدولة.

3- سيطرة الدافع الأمني على تحسين العلاقات وتطوريها بين البلدين وابرام معاهدة (سعد آباد) لمواجهة الخطر الكردي.

4- انضواء البلدين إلى المعسكر الغربي، مما أدى الى تحس العلاقات وتنحية الخلافات جانبًا (**أوغلو**،2010).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني

عهد الثورة الاسلامية الإيرانية

امتازت العلاقات الإيرانية التركية في مطلع هذه الفترة بالبرود وعدم التفاعل لانشغال النظام السياسي الإيراني بتثبيت حكمه وخوضه حربا ضروساً مع العراق (1980–1988)، فضلا عن حاجة إيران إلى تهدئة الأجواء للتفرغ للحرب العراقية (**الرشدان، الخماش**، 2016، ص 83).

وأثناء الحرب العراقية الإيرانية التزمت تركيا الحياد، وحاول الرئيس (تورغوت أوزال) استغلال الحرب، لفتح السوق الإيرانية أمام البضائع التركية، ولم تشارك تركيا في الحملة المضادة لإيران بعد قيام الثورة الاسلامية، كما تفادت إيران استدعاء تركيا ضده. (**الرشدإن، الخماش**،2016، ص 83)

إن مؤسسات العلمانية توجت انتصار الثورة الاسلامية في إيران ومدى تأثيره في تحركات الاسلاميين في تركيا ورفع روحهم المعنوية ،وفي مقدمتهم رئيس الوزراء التركي التركي الاسبق (نجم الدين اربكان) وربما يكون الانقلاب العسكري الذي وقع في تركيا عام (1980) محاولة لؤد حلم الاسلامين الأتراك في مهده، لتكرار التجربة الإيرانية صوت الشعب التركي عام(1996) لحزب الرفاه بقيادة نجم الدين اربكان، مما مكنهم من رئاسة حكومة ائتلافية مع حزب الطريق القويم برئاسة (تانسو تشيللر) وادت نتائج الانتخابات هذه إلى تحسن العلاقات الإيرانية التركية على اصعدة عدة. (**الرشدان، الخماش**،2016، ص84).

لقد غيرت الثورة الاسلامية التي قامت عام 1979 من دور إيران بشكل جذري كراع للمصالح الأمريكية وإحدى ركائز الاستقرار في منطقة الشرق الاوسط، فقد كان مجيء وبقاء الشاه محمد رضا شاه بهلوي في سدة الحكم مستندا إلى دعم أمريكي واسع النطاق على الصعيد السياسي، لذا فإن الثوار الإيرانين الذين أطاحو بالشاه لم ينظروا إلى الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها مصدر قهر الشعب الإيراني فحسب ،بل أيضا بصفتها الحامي للأنظمة العربية القمعية في الشرق الأوسط، فكانت السياسة الخارجية الإيرانية في أوائل عهد الجمهورية الاسلامية تركز على تحرير العرب من "الهيمنة" الامريكية، غير أن المحاولات الإيرانية لتقويض حكومات المنطقة لم

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تقتصر على الوطن العربي وحده ،كما أخذت إيران ترعى الجهود الحثيثة التي كانت تبذلها الجماعات الاسلامية كذلك منخلال "حزب الله التركي" لتقويض الحكومة.

تركيا لم تكن هي هدف إيران الاساسي وقد استنزفت الحرب مع العراق 1980–1988 كثيرًا من موارد إيران وأدت في نهاية المطاف إلى عزلها عن منطقة الشرق الأوسط كما كرست إيران بعضًا من طاقاتها ومواردها، لمكافحة الوجود الاسرائيلي على إلأ راضي اللبنإنية، وعلى الرغم من أن تركيا كانت دولة علمانية وموالية للغرب إلا إنها لم تشكل تهديدا مباشرًا للجمهورية الاسلامية مع العم يأنه لم يكن هناك دفء في العلاقات بين البلدين على نحو خاص حتى بداية القرن الحادي والعشرين، غير إن ايا منهما لم يبلغ حد المجاهرة بعداءه للاخر. (**إف ستيفان الرابي**، 2013).

لعبت العقيدة التي تنتهجها إيران، والتي تتأسست على فكرة تصدير الثورة، دوراً حيوياً في علاقة إيران بجاراتها من دول الشرق الأوسط، حيث سعت إيران دوماً لتحقيق أهدافها السياسية، والخروج من العزلة المفروضة عليها، ببناء دولة إسلامية شيعية تتجه نحو الأقليات الشيعية خارج إيران، مع اهتمامها بالحركات الأصولية السنية (**بنفاني**، 2017).

إضافة إلى الدور الجديد الذي شرع (تورجوت أوزال) في بلورته تحت شعار "العثمإنية الجديدة" وتعني قيام تركيا بدور في محيطها الممتد في بحر الادرياتيك إلى حدود الصين مروراً بالشرق الأوسط إلى تلك المناطق التي كانت وقتًا ما من الدولة العثمانية، وتركيز القوقاز وجمهوريات اسيا الوسطى، مما أحدث حالة من الصراع بين إيران وتركيا التي تربطها علاقات جفرافية ودينية وثقافية ولغوية مع هذه الجمهوريات وقد زاد هاذ التنافس إنهيار الاتحاد السوفيتي وبروز دول في النظام الإقليمي الجديد.

هذا وقد أدى التنافس الإيراني التركي بعد إنهيار الاتحاد السوفيتي إلى انعكاس طموح كل منهما بعد الفراغ الذي حصل بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وذهب إلى تحقيق هدفين:

الأول: هيكلة المجال المجاور في منظمات تعاون دولي .

الثاني: صوغ المحتوى السياسي والتوجه الخارجي للتنظيم الإقليمي المفتوح.

– وعليه سارعت الدولتان إلى تشكيل مجالاتهما الحيوية على مستويين:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأول: المستوى الإقليمي ويهدف إلى إقامة تعاون يضم إيران وتركيا ومجموعة دول آسيا الوسطى والقوقاز.

الثاني: يقوم على جمع الدول المطلة على مجال ومجرى واحد تمثل في بحر قزوين بالنسبة للإيران والبحر الاسود بالنسية لتركيا.

وانطلاقًا من علاقة البلدين الثنائية والاقليمية فقد شهدت مراحل طويلة من التطور السياسي ويمكن تحديد أهم العوامل الفاعلة في العلاقة الإيرانية التركية بالآتي:

1- التجارب السابقة : تخص كل من البلدين برصيد من التنسيق والتعاون السياسي

2-الموقع الجيوستراتيجي: تمتد المنطقة الإيرانية التركية ومجموعة الاعضاء الجدد إلى حدود الهند والصين شرقاً إلى مشارف أوربا ، وترتبط بالحدود الجنوبية لروسيا وتطل من الجنوب على الخليج العربي .

3-القواسم الثقافية المشتركة: من المسارات الثقافية والتاريخية المتقاربة للشعوب والتي أنتجت إنصهار الشعوب في المنطقة وثقافتها **(جفال**،2005، ص 66-68)

وقد اتضح موقف هذه العلاقة بشدة بعد النجاح الانتخابي لحزب الرفاه الاسلامي في تركيا وشروعه في توسيع العلاقات الثنائية مع إيران ،وهذه العلاقات ،من وجهةالنظر الامريكية والاسرائلية مساس خطير بالتوازنات الإقليمية السائدة ،ولا يمكن قبوله، ومن هنا يمكن القول: إنه تم طي صفحة الماضي بالنسبة للتنازع الإيراني التركي وانتهاج سياسة طويلة الامد مع التأكيد على اقامة علاقات جيدة مع الدول العربية العربية والاسلامية التي تشترك معها الدول بروابط ثقافية وإسلامية **(جفال**، 2005 ص 70).

ومن هنا يمكن ايجاز الرؤية الشاملة المتعلقة لكل من إيران- تركيا التي مكنتها من بلورة سياستها الخارجية بعد الثورة الإسلامية بالآتي:

1- الرؤية الشاملة المتعلقة بالمصلحة الوطنية تمتلك رؤية شاملة في المجال الذي سوف تنشط فيه، وكذلك افضل اقتراب لبناء قوة إقليمية كبرى بل دولية في المستقبل ،وكان لأحمد داود أوغلو وزير الخارجية دورا كبير في تشكيل المنظور التركي للذات والعالم

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والدور الخارجي للدولة التركية، عاكسا الأسلوب الاكاديمي في صياغة سياسة السياسة الخارجية في احد الممرات النادرة داخل العالم الاسلامي وإن تلك الحالة من التلازم بين النظرية والتطبيق أو بين الاكادمي والسياسي التي افرزت سياسة خارجية مدروسة ومتطورة فمن خلال نظرية العمق الإستراتيجي استطاعت تركيا المصالحة بين ثنائيات عدة ما خلقت استقطابا في الواقع العربي. (**العدوان**،2003،ص30).

2- العوامل المحلية المتعلقة بإيران:

لايمكن اختصار مشروع إيران في مجرد تصدير الثورة أو ما تتهم به من محاولات تشييع المنطقة بل إن مشروعها يشبة هرم متعدد الطبقات وفق التالي:

أ. قاعدة الهرم: الطبقة الأولى من القاعدة تتكون من العوامل الاقليمية الخاصة بمنطقة، الخليج والطبقة الثانية تتكون من منطقة الشرق العربي.

ب. قمة الهرم: تتكون بالعوامل المحلية المتعلقة في إيران وهي الطبقة الثالثة التي تعتمد على القدرات العسكرية الرادعة ،والطبقة الرابعة من الهرم المساعي الإيرانية للحصول على التكنولوجيا النووية المطورة ، لتشكيل سقف تستظل به إيران لتحقيق مساعي سياستها الخارجية.

3- العوامل الداخلية التي تنبثق من الداخل التركي

هذه العوامل الأكثر دفعا وتاثيرا لسياسة خارجية نشطة وفعالة على المستوى الإقليمي، إذ استطاع االنظام التركي بلورة موقف ايجابي من الاسلام وتجاوز حالة العداء مع الغرب ونجح في مشروع الثورة المعرفية وتتبنى العلمانية اساسا للحكم وحصل على الدعم الشعبي ،وعمل على إيجاد بيئة مناسبة من أجل الانتقال إلى الديمقراطية، وتتبنى نظام قائمًا على التعددية الحزبية الذي مهد الطريق نحو الانفتاح السياسي. (**العدوان**،2003،ص31ص34)

اتسمت هذه الفترة بالعلاقات التنافسية بين البلدين وبحث كل منها الانتفتاح والنفوذ في المنطقة، ولاسيما بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وفي ما يأتي يلخص الباحث ابرز التطورات السياسية في العلاقات الإيرانية التركية التي حصلت في عهد الثورة الاسلامية، وهي كالآتي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

– في العام 1979 كان هناك تطور ملحوظ وتوسع في العلاقات السياسة الإيرانية التركية اما عام1980–1988 سعت إيران إلى تطوير علاقتها السياسية ، وذلك بغرض تحسين اقتصادها اثناء حربها مع العراق وعام1989 توسعت العلاقات الإيرانية التركية وتم تعيين سفير لإيران في تركيا سعى الطرفان في عام 1991لتقوية علاقتهما بسبب الفراغ الذي حصل في المنطقة وانهيار الاتحاد السوفيتي وعليه شهد عام1992 توقيع اتفاقيات بين الطرفين ومنها اتفاقية مراقبة الحدود المشتركة بين إيران وتركيا عام1996 شهد تولي نجم الدين اربكان للسلطة وقيامه بزيارة لإيران وانبثقت عن الزيارة تحسن في العلاقات بين البلدين على مستويات عدة ومنها:

1–تجاوز تركيا قرار معاقبة الشركات الاجنبية التي تستثمر اكثر من 40 مليونًا في الموارد النفطية في إيران وليبيا

2–طلب مرشد الجمهورية (آية الله خامئني) من تركيا قطع العلاقات مع إسرائيل .

3–توقيع اتفاقية الغاز بين البلدين .

4–التأكيد على التقارب الديني والثقافي بين البلدين.

وفي عام 1997 استمرت تطور العلاقات بين البلدين مع استلام (خامئني) للسلطة وعام 2001 كان لابد من توثيق العلاقات بين البلدين وخاصة في سعي الولايات المتحدة لمكافحة الارهاب ، لعدم تدخلها في شؤون البلدين.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثالث

عهد حزب العدالة والتنمية

كان لصعود حزب العدالة والتنمية أثر كبير على العلاقات الإيرانية التركية لسياسة الحزب الخارجية القائمة على سياسة تصفير المشكلات مع دول الجوار، ومنها إيران، فضلا عن تطوير العلاقات ،الاقتصادية ما أدى إلى حدوث تحسن جوهري في العلاقات بين البلدين هذه الفترة. **(الرشدان، الخماش**،2016، ص 88).

في الظاهر بدأت تركيا باستبعاد حزب الرفاه الاسلامي من السلطة ما أعقب ذلك من أحداث 11/سبتمبر/2001 ،ونية الولايات المتحدة الامريكية في الدخول إلي العراق فالدولتان يعتبران أن اكبر تهديد لهم قيام دولة كردية في المنطقة وعلى المنحنى الاخر إن الطرف الإيراني ومنذ قيام الثوره إنتهجت سياسه خارجيه تفضل عدم افساد العلاقات مع تركيا ،مما جعلها تتجاوز موقفها الأيدلوجي واضعة باعتبارها أن تركيا هي الجسر الوحيد المستقر الذي يوجهها مع الغرب **(أوغلو**،2010).

لوحظ التطور في العلاقات الإيرانية التركية بسبب السياسات التي نفذتها الاداره الامريكية بعهد بوش الابن بعد ما مارست الاداره الامريكية ضغوطًا شديدةً على حزب العدالة والتنمية، لمجرد وصوله إلى السلطه من أجل السماح للوحدات العسكرية الامريكية للمرور إلى العراق وقد رفض هذا الامر البرلمان التركي بفارق الاصوات، فيما قوبلت هذه الخطوه بتقدير كبير من إيران، كذلك قوبل رد الفعل التركي الغاضب من اسرائيل عقب اغتيال الشيخ احمد ياسين، الاب الروحي لحماس، برضا كامل من إيران، والارتياح واضح من الجانب الإيراني (أو**غلو**،2010) ادى التطور في العلاقات إلى منحنيات عدة ، بعد احتلال العراق إلى نتيجة واضحة في التنافس الإيراني التركي، مفادها أن الطرفين الأميركي والإيراني صارا الأقوى على الساحة العراقية؛ فالأول يحتل العراق عسكرياً، والثاني يحكم ويتحكم في مقدرات السلطة في بغداد عن طريق الحلفاء، كلاهما لا يستطيع إزاحة الآخر، طهران لا تملك الأدوات العسكرية لذلك، أما واشنطن وإن سيطرت عسكرياً فإنها تعاني مأزقاً مستحكماً متمثلاً في تصاعد عمليات المقاومة، ولا يمكنها إزاحة حلفاء إيران من المشهد السياسي ،هذا ويلعب الأكراد دور العازل الجغرافي ،لتمدد تركيا الإقليمي في العراق، بانتشارهم على كامل الحدود العراقية–التركية المشتركة ،وبغطاء أميركي سياسي وعسكري ، ومع تحييد دور تركيا والخواء الإقليمي الذي تشهده المنطقة بسبب غياب

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدور العربي الملتحق بالدور الأميركي قسراً، فلم يتبق على الساحة العراقية سوى اللاعبَين الأساسيَين واشنطن وطهران ،وكان الدور الإقليمي، ومازال، هاجساً يسكن قلوب حكام إيران منذ تأسيس دولتها الحديثة، إضافة إلى محاولة مد نفوذ إيران إلى العراق مثل دوماً توتراً لقياس قدراتها الإقليمية فقد كانت السياسة الإقليمية لتركيا في العراق في مأزق، بسبب تزايد الثقل الإقليمي الإيراني هناك، وهكذا عدّلت طهران نتيجة السباق الإقليمي بينها وبين أنقره، بعد ان كانت الكفّة تميل لمصلحة الأخيرة بعد أن حسمت الصراع على طرق نقل أنابيب النفط من بحر قزوين وآسيا الوسطى لمصلحتها ، ومع تزايد الطموحات النووية الإيرانية، فقد عمدت تركيا بدورها إلى إعادة النظر في استراتيجيتها النووية باتجاه التراجع عن حيادها النووي، لإن وصول إيران إلى امتلاك التكنولوجيا النووية يثبِّت وضعها أمام تركيا الراغبة مثلها في التمدد إلى منطقة الشرق الأوسط. (**اللباد**،2006، ص93).

أن إلاجراءات التي اتخذتها تركيا والمتمثلة في قبول تركيا تغيير النظام الإيراني تغييرًا كاملاً، إذ بادرت الحكومة بسرعة الاعتراف بالنظام الجديد في طهران، وهذه الاجراءات قللت من احتمال نشوب الصراع ، ومن منحى اخر فقد كان لاستمرار الحرب العراقية –الامريكية عام 2004 تأثير كبير على العلاقات الإيرانية التركية، وأصبحت ذات أهمية ،وعليه ترسخت العلاقات وقامت الروابط الاقتصادية بين الدولتين ومن المعروف إن كل من إيران وتركيا لا يوافقان على قيام دوله كردية وهناك تعأون بين الدولتان، في هذا المجال، وحاجه تركيا إلى التعاون اكبر من حاجة إيران، وذلك لعدد الاكراد الموجودين في تركيا بالإضافه إلى المتاعب التي يسببها حزب العمل الكردستاني للسلطات التركيا (**ضاري**، 2012،ص37 ص41).

قد دفع التوافق والتطور الحاصل في السياسة الخارجية التركية مع بروز اشكاليه البرنامج النووي الإيراني ، وتنامي حدة التوجه الغربي مع إيران في دفع إيران إلى التعاطي مع المساعي من طريق تركيا لكسب ود القادة الاتراك في مواجهة الولايات المتحدة (**حميد**،2017).

ومع الأزمه العراقية بات صناع القرار في تركيا يدركون أن إيران وسوريا أقرب لبلادهم من الولايات المتحدة الامريكية ،لإن هناك نقاط التقاء ومصادر واضحه بين الدول الثلاث في إبقاء العراق موحد دون اي تغيير على حدوده الراهنة وأن هذا ما شجع استقرار وتطور العلاقات الإيرانية التركية وموقفها الموحد اتجاه الاحتلال الامريكي للعراق حيث ترى كل من إيران وتركيا أن تجزئة العراق لا يضر بالعراق، بل يضر مستقبلا بالقوة الاقليمية المجاورة، فضلا عن ذلك معرفة إيران أن وجود الولايات المتحده الامريكية في العراق سوف يبقى مطولا، ما دفعها إلى التوجه إلى إقامة علاقات مع تركيا بشكل أكبر وبناء هذه الرؤية بخصوص هذا الوجود في

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تحسين علاقات مع جمهورية تركيا، وأصبحت في صدد التنسيق المستمر لمواجه التطورات المستقبلية (**حميد**، 2017).

ومن بعد جهود الحكومة التركية بصيف 2006 ،لوقف اطلاق النار أثناء الاعتداءات الإسرائيلية في لبنان ،ترسخت العلاقات الإيرانية التركية ، لتأتي بعد ذلك المشادة الكلامية بين اردوغان وشمعون بيريز في منتدى دافوس عام 2009 لتزيد وجه اعجاب إيران بحكومة تركيا وما يشيد تطور العلاقات قيام أردوغان بزياره طهران ،وفي الفتره نفسها قام الرئيس الإيراني محمود نجاد بزيارة اسطنبول ،ومن جانب اخر تواصلت الزيارات الروتينية التي تقوم بها الهيئات التابعه للبلدين وتواصل التعاون في عدد من المجالات خصوصا الاقتصاد والطاقة (**اغولو**،2010).

فيما بعد ترسخت العلاقات بين البلدين خاصة بعد الاعتداء الاسرائيلي على أسطول الحرية في يوليو 2010 الذى كان متوجهاً نحو قطاع غزة ،لكسر الحصار الإسرائيلى الظالم ضد الشعب الفلسطيني (**ادريس**،2016).

تركيا فى ظل هذه الظروف والتطورات الساخنة اختارت سوريا بوابة لسياستها العربية، واستبدلت المناورات العسكرية مع سوريا بمناوراتها مع إسرائيل ،خاصة المناورة الأهم مع الحلف الأطلسى (نسر الأناضول). وفى غمرة هذه التطورات أقدمت تركيا نحو خطوة شديدة الأهمية على المستوى الإستراتيجى، عندما استبعدت إيران وسوريا من الدول التى تشكل تهديداً لأمنها القومى، وجعلت من إسرائيل أحد مصادر تهديد هذا الأمن (**ادريس،2016**).

وهكذا ترسخت معالم الشراكة الإيرانية – التركية ما جعل تركيا تنحاز إلى إيران فى ملفها النووى، وما جعل إيران تقبل بأن تكون تركيا ،وليس روسيا ،بلداً مقترحاً لتبادل اليورانيوم بنسبة 3.5% مع الدول الغربية بآخر مخصب بنسبة 20% حسب اتفاق (فيينا) بين إيران ودول "مجموعة 5+1" (الدول الخمس الأعضاء الدائمون فى مجلس الأمن + ألمانيا)، لكن رياح الثورة العربية وبالذات رياح الربيع التى انطلقت من سوريا جاءت لتفرض تحديات لا يستهان بها فى العلاقة بين إيران وتركيا. (**ادريس**،2016).

وعلى مدار السنوات الست السابقة هبط مؤشر العلاقة بين البلدين إلى حدوده الدنيا، نظراً للتباين الهائل في الملفين العراقي والسوري ،إذ ظلت انقرة تتبنى موقفاً جدياً من رأس النظام في دمشق بشار الاسد حيث دعمت ثورة الشعب السوري في مواجهة نظام بشار الاسد الذي طالبت بضرورة رحيله وعدم مشاركته في رسم مستقبل سوريا وهاجمت تركيا وبشدة ، في ظل وجود الميليشيات المسلحة ذات الصبغة الطائفية المرتبطة بإيران، وعملت على محاولة تدشين تحالف سني بالتعاون مع دول الخليج وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية للجم التمدد الإيراني في المنطقة،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وحلحلة الملف السوري، حيث جرت مياه كثيرة في نهر العلاقات التركية العربية، خاصة التركي – السعودي، فزار العاهل السعودي سلمان بن عبد العزيز تركيا، للمشاركة في اعمال قمة منظمة التعاون الاسلامي في إسطنبول ،حيث اجرى مباحثات مع أردوغان في انقرة قبيل إنطلاق أعمال القمة، وكانت تلك الزيارة هي الثانية في غضون ستة أشهر لسلمان وبعد حوالي أربعة اشهر من زيارة رسمية قام بها ادورغان إلى الرياض (**العركي**،2017،ص2).

والأزمة اليمنية أيضاً، التي ستُمثل ساحة الانعكاسات المرتقبة في ظل تعثر قوات التحالف العربي بقيادة السعودية في حسم النزال الممتد منذ أكثر من عامين ، إذ ستكثف إيران من دعمها للحوثيين لحمل الرياض (**العركي**،2017،ص4).

كان التحول في العلاقات بين البلدين ، ومن بعد رياح العاصفة في المنطقة بعد الربيع العربي التي وجهت البلدين مرحلياً في طي صفحة الخلافات تأسيساً لمرحلة جديدة، يبدو فيها النظام العربي قد وصل إلى مرحلة الموت السريري بحيث بات عاجزاً عن لعب دور مؤثر في حل معضلاتة، وفشلت وحداتة السياسية في بناء تحالفات إقليمية ناجعة، بل عمدت بغرابة شديدة إلى تقويض كل الفرص التي أتيحت لتجديد بنية النظام العربي، حيث عملت بجد لإجهاض الربيع العربي، وسحق قواه الحية، لكنها تبدو عاجزة عن إدراك حقيقة إن المنطقة العربية لن تعود سيرتها الأولى وأن حل قضاياها بات رهناً بيد القوتين الابرز– إيران وتركيا – وشهدت تلك الفترة اعلى مستويات التعاون والزيارات بين البلدين (**العركي**،2017، ص4 ص5).

وفي الوقت الراهن وفي اطار تطور العلاقات الثنائية تجدر الاشارة إلى أن إيران جارة تشارك تركيا حدودا طولها 560 كم دون تغيير منذ حوالى 400 عام، بالإضافة إلى السفارة التركية في طهران، هناك أيضا القنصليات العامة التركية في تبريز، أورومية ومشهد إيران ممثلة في تركيا من قبل سفارتها في إنقرة، وقنصلياتها العامة في اسطنبول وترابزون وإرزروم. (**وزارة الخارجية التركية**)

إضافة إلى أن العلاقات الثنائية الإيرانية التركية في تطور على أساس مبادئ عدم التدخل في الشؤون الداخلية والاحترام المتبادل وحسن الجوار، وتبذل جهود لزيادة تعزيز الحوار السياسي بشأن القضايا الثنائية والإقليمية، من خلال الزيارات والآليات المتبادلة مثل مجلس التعاون الرفيع المستوى واللجان المشتركة في مختلف القطاعات (**وزارة الخارجية التركية**).

وقد وفر مجلس التعأون التركي الإيراني الرفيع المستوى الذي أنشئ في عام 2014 أساسا منظما للعلاقات التركية الإيرانية، وعقد الاجتماع الأول للجنة الرفيعة المستوى في انقرة في 9 حزيران /

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يونيو 2014 أثناء زيارة (حسن روحاني)، رئيس جمهورية إيران الإسلامية إلى تركيا، والثاني في 7 نيسان / أبريل 2015 أثناء زيارة (رجب طيب أردوغان)، رئيس جمهورية تركيا إلى إيران، والثالث بمناسبة زيارة (حسن روحاني)، رئيس جمهورية إيران الإسلامية إلى تركيا في 16 نيسإن / أبريل 2016، وأخيرا، بمناسبة زيارة رجب طيب أردوغان، رئيس جمهورية تركيا إلى إيران في 4 تشرين الأول / أكتوبر 2017، تحقق الاجتماع الرابع للجنة الرفيعة المستوى **(وزارة الخارجية التركية)**.

هذا وقام حسن روحاني، رئيس جمهورية إيران الإسلامية بزيارة أخرى إلى تركيا في 13 كانون الأول / ديسمبر 2017 بمناسبة انعقاد الدورة الاستثنائية لمؤتمر القمة الإسلامي لمنظمة المؤتمر الإسلامي، وعقد اجتماعا ثنائيا مع رجب طيب أردوغان، رئيس جمهورية تركيا **(وزارة الخارجية التركية)**.

وعلى مستوى رؤساء الوزراء، زار إسحاق جهانغيري، النائب الأول لرئيس جمهورية إيران الإسلامية، تركيا في 19 تشرين الأول / أكتوبر 2017 بناء على دعوة من سعادة بنالي يلديرم، رئيس وزراء جمهورية تركيا، وعقب الاجتماعات المعقودة في إنقرة، السيد جهانغيري أيضا مؤتمر قمة مجموعة الثمانية في اسطنبول في 20 تشرين الأول / أكتوبر 2017. قام أحمد دأود أوغلو، رئيس وزراء جمهورية تركيا، بزيارة طهران في الفترة من 4 إلى 5 اذار / مارس 2016 بناء على دعوة من إسحاق جاهانغيري، النائب الأول لرئيس جمهورية إيران الإسلامية **(وزارة الخارجية التركية)**.

وعلى مستوى وزراء الخارجية، زار جواد ظريف، وزير خارجية جمهورية إيران الإسلامية تركيا في 7 حزيران / يونيو 2017، وقام سعادة (ميفلوت) وزير خارجية جمهورية تركيا بزيارة إلى إيران في 26 تشرين الثاني / نوفمبر 2016 ،وأخيرا، نوقشت مسألة أمن الحدود ومكافحة الإرهاب والجرائم المنظمة خلال الزيارات المتبادلة لرؤساء الأركان العامة للبلدين وزيارة وزير الداخلية في جمهورية تركيا إلى إيران **(موقع وزارة الخارجية التركي)**.

ويرى الباحث أن هذه المرحلة من العلاقات اتسمت في التعاون، وخاصة بعد صعود حزب العدالة والتنمية لسدة الحكم وسياسته في الانتفتاح وتصفير المشكلات، ومما عزز هذا التعاون نية الولايات المتحدة في محاربة الارهاب، لكن الحرب العراقية كان لها رأي اخر، والوجود الإيراني القوي في الاراضي العراقية والبرنامج النووي الإيراني أبرز النفوذ الإقليمي الإيراني في المنطقة، وذهبت العلاقات إلى التنافسية بين البلدين ،ومن بعد ذلك ومع الاعتداء الاسرائلي على الاسطول التركي، وتنامي جهود الولايات المتحدة بخصوص برنامج إيران النووي، توجهت سياسة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تركيا الخارجية من الغرب إلى الشرق واقامة علاقات مع إيران بوساطة سورية وشهدت العلاقات تفاعلات عدة إلا أن احداث الربيع العربي والتدخل في الشؤون الداخلية للبلدان العربية احدثا حالة من التوتر والصراع بين البلدين، ومن هنا توجه البلدان إلى مرحلة طي صفحات الخلاف وخاصة أن كلا من إيران وتركيا قامت بدور ناجح في ضل هذه الثورات العربية.

فيما يأتي يلخص الباحث ابرز التطورات السياسة في العلاقات الإيرانية التركية التي حصلت في عهد حكومة العدالة والتنمية وهي كالآتي:

– في العام 2002 عهد حكومة العدالة والتنمية القائمة على تصفير المشكلات والانتفاح على الدول في سياستها الخارجية وإقامة علاقات مع إيران، في عام 2003 كان الاحتلال الامريكي للعراق وزيارة اردوغان لإيران وقد تناولت ما يأتي:

1– الوضع في العراق في ضوء العمليات العسكرية الإيرانية.

2– عمل الطرفين لمنع قيام الدولة الكردية.

3– تطوير العلاقات الاقتصادية بين البلدين.

– في العام 2006 تم اغتيال الشيخ (أحمد ياسين) من الدولة الاسرائلية ، ورفض الدولة تركيا الاعتداءات الاسرائيلية على الفلسطينين مما أحدث إعجاب وإشادة إيران بالموقف التركي وفي منتدى منتدى دافوس عام 2009 حصلت مشادة كلامية بين اردوغان وشمعون بيريز مما اثار إعجاب الدولة الإيرانية بالموقف التركي، وفي عام 2010تم فرض عقوبات على برنامج إيران النووي والرفض من الدولة التركية لهذه العقوبات، وتاكيد حق إيران على امتلاك البرنامج النووي للغايات السلمية وفي عام 2011 تطور الزريارات على أعلى المستويات بين البلدين بعد اندلاع الاحتجاجات العربية، وفي عام 2012 التقاء رئيس الوزراء التركي ان اردوغان بالرئيس حسن روحاني، والتباحث بالقضايا الإقليمية وتوقيع بيان سياسي مشترك حول تعاون عال بين البلدين وزيارة روحإني للرئيس التركي عبدالله غول ، زيارة الرئيس التركي ادوغان إيران علم 2015، وتمت الزيارة بعد تدخل السعودية في اليمن ودعا الطرفان إلى ضرورة إيقاف الحرب الدائرة في اليمن والتصدي للعنف واتفاق على محاربة الارهاب وإشادة الرئيس التركي لموقف إيران المساند، وقيام أحمد داود أوغلو، رئيس وزراء جمهورية تركيا، بزيارة طهران في الفترة من 4 إلى 5 إذار / مارس 2016 بناء على دعوة من إيران في ما حضر جهانغيري أيضا مؤتمر قمة مجموعة الثمانية في اسطنبول في 20 تشرين الأول / أكتوبر 2017.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني

التطور على المستوى الاقتصادي

بالرغم من تدهور العلاقات السياسية الإيرانية – التركية إلا أن الاقتصاد كان حاضراً وبقوة بل أن الاقتصاد عمل على إنقاذ العلاقات السياسة بين كل من إيران وتركيا عبر فترات زمنية عدة.

من الواضح أن العلاقات الاقتصادية بين البلدين كانت ،وما زالت ، في تطور مستمر إذ إن الواقع فرض على البلدين، وخصوصا الموقع الجغرافي لكل من إيران وتركيا والحدود المشتركة، والبوابة التركية بالنسبة لإيران لتصدير مواردها إلى أوروبا وإيران، في الوقت ذاته تعتبر البوابة التركية إلى اسيا غير أن كل من البلدين بحاجة إلى السوق الاستهلاكية لتصدير واستيراد السلع والخدمات ،فضلا عن الموقع الجغرافي الذي يقلل التكلفة المادية لمرور هذه الموارد السلع وعليه فقد تطورت العلاقة وشهدت توقيع العديد من الاتفاقيات وتبادل الزيارات ،واتجهت العلاقات بين البلدين إلى الانفتاح الداخلي خصوصا في التبادل التجاري.

يستعرض الباحث في هذا المبحث التطور الاقتصادي بين البلدين عبر ثلاثة مطالب ، وهي كالاتي:

المطلب الأول: العلاقات الاقتصادية الإيرانية–التركية (1979–1989)

المطلب الثاني: العلاقات الاقتصادية الإيرانية–التركية (1990 – 1999)

المطلب الثالث: العلاقات الاقتصادية الإيرانية–التركية (2000–2017)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الأول

العلاقات الاقتصادية الإيرانية-التركية (1979-1989)

في عهد (تورغت أوزال) عام 1989 قام الإيرانيون بخطوات واسعه اتجاه تطبيع العلاقات مع تركيا بسبب ظروف الحرب العراقية- الإيرانية وذلك يعود لحاجة إيران الماسة لأطراف تجارية غير خليجية، لكن مع بداية التسعينيات عاد الفتور من جديد بعد انتهاء الحرب الباردة ، ومع تولي اربكان رئاسة الوزراء راود الإيرانين الأمل في توطيد العلاقات ، في أول زيارة خارجية له وقع اربكان في طهران عقدًا قيميتة (23 مليار دولار) لشراء الغاز من إيران ، ومع تولي (يلماز) الوزارة تنصل من هذه الاتفاقية بحجة ارتفاع التكاليف. **(اسماعيل،2010،ص267)**.

وكان لمنظمة التعاون الاقتصادي (ECO) والتي تضم إلى جانب إيران كلا من تركيا وافغانستان وباكستان ، الاطار الأكبر للتعاون الاقتصادي الدولي بين الأعضاء ، كما ضمت الدولة المطلة على بحر قزوين بغية التعأون والتنسيق يما يخص بحر قزوين **(اسماعيل،2010،ص269)**.

وقد شهدت العلاقات الاقتصاديه بين البلدين تطورا ملحوظاً في ظل الحكومة الإيرانية الجديده قياسيا بما كانت عليه في زمن الشاه، فقد وقعت اتفاقيات في تلك الفتره شملت مجالات مختلفه مثل الصناعة والتجارة والزراعة والنقل والموصلات، وبعد قيام الحرب الإيرانية العراقية شكلت هذه الحرب دافعًا قويًا في زيادة العلاقات بين البلدين خاصه علاقات التجاره. **(عقرأوي،2015،ص255)**.

وقد وحدث تطور بارز في العلاقات بين البلدين تمثل بزيادة حجم التبادل التجاري خاصه بعد التوقيع على اتفاقيات التعاون الاقتصادي التجاري بين إيران وتركيا عام 1980، نصت بنود الاتفاقيه على تسهيل إبرام العقود طويلة الاجل بين المؤسسات والشركات ،والعمل على تطوير التبادل التجاري وتهيئة تامة لمستلزمات نجاح الاتفاقية المذكورة، وعلى كافة مستويات والإنشطة الاقتصادية بين البلدين وازدياد استيرادات إيران من تركيا وقد بلغ (257) مليون دولار **(عقراوي،2015، ص256)**.

وقد بلغت قيمة استيردات تركيا من النفط الإيراني في سنه 1980 أكثر من (800) مليون دولا بخلاف الأعوام التي سبقتها، أما صادرات تركيا إلى إيران لم تتجاوز فيه قيمه هذه الصادرات، وفي نفس العام وبعد اجتماع وزير خارجيه البلدين، أعلن وزير الخارجية الإيراني بإن إيران ستقوم

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بتقديم قروض لتركيا بقيمة (500) مليون دولار لشراء النفط الخام، ويتم تسديدها بصادرات من تركيا من المنتجات الزراعية والمواد الغذائية والصناعية واستمر التطور من الجانب الاقتصادي عام 1981 بعد زيارة وزير التجاره التركي لإيران مع وفد من المسؤليين في وزاره التجارة والصناعة ، وإجراء مباحثات لفرض تنظيم التعاون الإيراني التركي ، وتم توقيع برتكول لتبادل الطاقة الكهربائية مقابل تزويد تركيا لإيران بالمواد الغذائية والزراعية.**(عقراوي،2015،ص257)**.
في عام 1982 زار نائب رئيس الوزراء التركي إيران بغرض زيادة حجم التبادل التجاري، وأسفرت الزياره عن توقيع عقود تجارية مع رجال الأعمال ، وتم التوقيع على اتفاقية تضمنت توسيع النقل البري والترانزيت.

وفي عام 1983 استمر التطور في العلاقات الاقتصادية تضمنت توقيع اتفاقيات التجاره التقنية بين البلدين واعتبرت هذه الاتفاقيات طفرة في زيادة حجم التجارة بين البلدين.
أما في عام 1984 حدث التقارب بين تركيا والسعودية ، مما ازعج إيران وقد ادى ذلك إلى انخفاض في التبادل التجاري بين البلدين ومع زيارة تورغت أوزال إلى إيران تحسنت العلاقات التجاريه بين البلدين بعد الفتور الذي كان بينهما.

وخلال عام 1984 – 1985 وصلت قيمة التبادل التجاري بين البلدين في أعلى مستوياتها جاعلةً تركيا ثالث وأبرز وأهم شريك لإيران وتأسست في تلك الفترة منظمة اقتصادية جديدة (ECO) لتنظيم العلاقات التجارية بينهم. في عام 1986 ثم اجتماع الطرفين في طهران واسفر الاجتماع عن اتفاق بزيادة التبادل التجاري إلى 3 مليار دولار، وفي عام 1988 وبعد انتهاء الحرب العراقية تراجع حجم التجاره بين إيران وتركيا من (2.5) مليار إلى (600–700)مليون دولار. **(عقراوي،2015،ص260–267)**.

جدول رقم (1): تطور التبادل التجاري بين إيران وتركيا عام 1981–1988

الأعوام	الصادرات التركية الإيرانية			الواردات التركية الإيرانية		
	إجمالي	القيمة	النسبة %	إجمالي	القيمة	النسبة %
1981	4،702	233،7	4،9	8،933	514،2	5،7
1982	5،746	791،1	13،7	8،842	747،7	8،4
1983	5،727	1،087،7	19،0	9،253	1،122،1	13،2
1984	7،033	750،9	10،6	10،756	1،565،7	14،6

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

11،1	1،264،7	11،343	13،6	1،078،9	7،958	1985
2،0	221،3	11،104	7،6	564،4	7،456	1986
6،7	947،6	14،164	4،3	439،7	10،190	1987
4،4	154،9	3،493	3،7	103،5	2،802	1988

(عقراوي،2015، ص273).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني

العلاقات الاقتصادية الإيرانية–التركية (1990 – 1999)

مع قيام نجم الدين اربكان زعيم حزب الرفاه الإسلامي في تركيا بتشكيل حكومة ائتلافية عام 1996 بدأت تبرز بوادر تحسن العلاقات الإيرانية التركية، وذلك في إطار رؤية حزب الرفاه المنفتحه على العالم الإسلامي، وإيران جزء منه، ومن هنا كانت إيران أول دولة يزورها اربكان عام 1996 وأسفرت هذه الزيارة عن تحقيق اختراق في العلاقات الاقتصادية بين البلدين متمثلا بتوقيع اتفاقيه الغاز المعروفة (صفقة العصر) وبموجب هذا الاتفاق تتعهد إيران بتصدير 190 مليار متر مكعب من غازها الطبيعي إلى تركيا ، ولمدة 22 عاماً بقيمه اجماليه تبلغ 22مليار دولار. **(إبراهيم،1999، ص368)**.

ومع استقرار التحسن في العلاقات الإيرانية التركيا بادرت حكومة اربكان بالدعوه لتأسيس مجموعه الثمانية وقد اسفرت جهودها عن إعلان هذه المجموعة في يونيو عام 1997 ، وهي تضم كلا من (تركيا،إيران،مصر ،ماليزيا،إندونيسيا،نيجيريا،باكستان،بنقلادش) وتتمثل أهداف المجموعة في تعزيز التعاون بين دول الاعضاء في شتى المجالات ، ومواصلة الجهود في القضاء على الحرب والبطالة وتنمية الموارد البشرية وتنسيق المواقف في المنظمات الإقليمية **(ابراهيم،1999 ،ص369)**.

إضافة إلى أن قيمة الصادرات الصادرات الإيرانية لتركيا بلغت (816) مليون دولار امريكي في العام 2000م ما يشكل نحو 3% من إجمالي قيمة الصادرات الإيرانية في العام المذكور وما يجعل السوق التركية تأتي ضمن أهم الاسواق التي توجهت لها الصادرات الإيرانية وتعتبر إيران مستوردا كبيرا لكثير من السلع الصناعية الاستهلاكية المعمرة والغذائية التي تصدرها تركيا، أما بالنسبة لتدفقات رؤوس الأموال بين البلدين إيران وتركيا ، فإنها لا تذكر نظرا لأن البلدين تعدان مستوردين لخدمات رؤوس الأموال، أما حركة السياحة بين البلدين فإنها في انتعاش دائم ، ولكن الغالبية الساحقة منها هو عبارة عن سياحة إيرانية لتركيا، أن العلاقات الاقتصادية بين البلدين علاقات ضرورة بمعنى أنها قائمة على ما يمكن تسميته بالضرورة التي جعلت تركيا تفضل الغاز الإيراني الاقرب والاقل تكلفة، وأن العلاقات ليست قائمة على السعي من اطرافها لتطوريها وتوسيع نطاقها بقدر ما هي قائمة على الضوروة الاقتصادية بين البلدين ومع تلك الضرورة التي قلصت الخلاف بين البلدين فأن التطور الاقتصادي بين البلدين يشهد انتعاش على مستويات عدة **(النجار،2013)**.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (2): تطور التبادل التجاري بين إيران وتركيا عام 1990-1998

العام	الصادرات التركية إلى إيران مليون دولار أمريكي	الواردات التركية من إيران ميون دولار أمريكي	العجز والفائض مليون دولار	حجم التبادل التجاري بين البلدين مليون دولار
1990	495483	492400	3083+	987،883
1991	486903	90538	396365+	577،441
1992	455286	364883	90403+	820،169
1993	289547	667027	377480-	956،574
1994	249816	692409	442593-	942،225
1995	268434	689476	421042-	957،910
1996	297521	806335	508814-	1،103،856
1997	307007	646402	339395-	953،409
1998	194696	433026	239330-	627،722

(الطويل،2008) ص146

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثالث

العلاقات الاقتصادية الإيرانية-التركية (2000-2017)

إن توسع العلاقات الاقتصادية بين إيران وتركيا في منتصف التسعينيات نتج جزئيا في التحسن في ميزان المدفوعات الإيرانية بفضل ارتفاع اسعار النفط الدولية ، غير أن الانخفاض في أسعار النفط العالمي عام 1998-1999 جر إيران مرة اخرى إلى ازمات اقتصادية مما قلل من واردتها وأدى إلى إنخفاض الصادرات التركية إلى إيران لادنى مستوياتها، ومع ذلك وقعت إيران مع تركيا عام 2000م اتفاقية تنص على تخفيض الضرائب الجمركية عند المعابر الحدودية وتوسيع مدة فتح المعابر طبقا لإحصاءات عام 2001 م، ووصلت الصادرات التركية إلى حوالي (360) مليون دولار كما أن البلدين قاما بتفعيل المنظمات الاقتصادية وتوقيع اتفاقيات الاسعار التفضيلية وشمول الجمهوريات المستقلة في المنظمة، لتقوية اقتصادهما (**النعيمي،2009**).

وفي عام 2001 وقعت تركيا اتفاقية جديدة اخرى مع إيران، لفتح انابيب الغاز التي تمتد من مدينة تبريز الإيرانية لأنقره ويعد الغاز الإيراني اكبر واردات تركيا في العام 2002، وعند وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة عمل الحزب على توسيع وتقوية العلاقات الاقتصادية وصفقات الغاز الطبيعي وخطوط الانابيب الرئيسة مع إيران وقد شهد عام 2004م تحسن في العلاقات، حيث بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين (2،7) مليار ما يعادل (3،3%) من إجمالي التبادل التجاري وجاءت إيران في المرتبة بعد روسيا الاتحادية وأوكرانيا في التبادل التجاري مع تركيا، أما في العام 2006 وصل حجم التبادل التجاري إلى (6،2) مليار دولار، وقد نما حجم التبادل التجاري، بشكل ملحوظ من 1 مليار في العام 2000م إلى 22مليار دولار في عام 2012م وفي شباط من عام 2007 وقعت اتفاقيه في الطاقه مع إيران ،لاستكشاف النفط وأخرى لنقل الغاز الطبيعي، وأعلنت في ذلك العام كل من إيران وتركيا إقامة حلف استتراتيجي يقوم على مشروع مشترك في مجال الطاقه (**نجم، 2016**).

كما يشكل العامل الاقتصادي محددا مهما في العلاقات الإيرانية التركية، ولاسيما بالنسبة إلى تركيا ذات الطموح العالي في إن تصبح من أقوى عشر دول اقتصادية في العالم بحلول عام (2023) في الذكرى المئوية لتأسيس الجمهورية ، في هذا المضمار وقعت تركيا وإيران في تموز/يوليو /2007 اتفاقية تفاهم يضمن استقلال تركيا لأحد حقول الغاز الإيرانيه على أن تمول تركيا والاتحاد الأوربي بوساطة شركة فرنسية والمانية وبلجيكية ، إنشاء الخط الذي تتراوح تكلفه

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إنشائية مبدئياً تبلغ 3،207 مليار دولا لنقل (30،35) مليار متر مكعب من الغاز سنويا مقابل حصول تركيا على حصة من الغاز الطبيعي تقدر بنحو (6) مليار متر مكعب، إضافة إلى (800) مليون دولار سنويا **(الرشدان، الخماش، 2016، ص132)**.

ويجدر بالذكر أن إيران بدأت حديثا باستخدام ما يعرف (دبلوماسية الغاز) في دعم سياستها الخارجية التي تهدف بواسطتها إلى توطيد قوة إيران، لتصبح قوة إقليمية تبسط نفوذها بشكل خاص على منطقة الخليج والشرق الأوسط وحوض بحر قزوين ومنطقة أسيا الوسطى ، فلدى إيران عدد من شبكات خطوط تصدير الغاز، أحدهما خط إيران تركيا بطول 2577 كلم، وخط القوقاز، وخط التصدير إلى أوروبا عن طريق خط تركيا ، وأصبحت تركيا خيار إيران لتصدير ثروتها النفطية في القوقاز عبر تركيا إلى أوروبا ما جعل واشنطن تحتج على استثمار تركيا في حقل باريس الجنوبي بقيمه 3،5 مليار دولار في عام 2008 ، وعلى خط الأنابيب الإيراني التركي لكن الاتراك مضوا في صفقاتهم معتمدين بتمويلها عن طريق المصارف والمؤسسات التركية **(الرشدان، الخماس،2016، ص 133)**.

أما في عام 2009م وبسبب الضغوط الأمريكية على تركيا تم التراجع عن الاتفاقية الموقعة مع إيران في مجال الغاز والطاقه وفي العام 2011، وبعد فشل مشروع (نابكو) لنقل النفط والغاز إلى تركيا في وسط اسيا والقوقاز، ذهبت العلاقات إلى التوتر بين إيران وتركيا أما في العام 2013 أعلنت الدولتان على النية لإقامة مشروع لمد أنابيب نفط وغاز من الاهواز في إيران إلى تركيا، بعد اقتناع تركيا إنه ليس هناك بديل عن النفط الإيراني، وقد عزمت تركيا، على استثمار 130 مليار دولار في هذا المجال أثناء العقد الثاني ، وفي الوقت ذاته مع حاجة تركيا للغاز الإيراني فإن إيران بحاجه إلى الأسواق التركيه لتصدير منتجاتها، فضلا عن تأمين تركيا مرور خطوط أنابيب نقل الطاقه من إيران إلى أوروبا **(نجم، 2016)**.

ويلاحظ تطور العلاقات الاقتصادية بين البلدين وبحسب بيانات معهد الإحصاء التركي لاخر عشرة أعوام احتلت إيران المركز الثالث في مجموعة الشركاء التجاريين المستوردين للمنتوجات والسلع التركية، وكانت الشريك السادس في قائمة المصدرين إلى تركيا، أما عن الاستثمارات التركية في إيران فقدرت بنمو 5 مليارات دولار حتى أيار/مايو/2013 حيث بلغت قيمة مبيعات الذهب التركي إلى إيران عام 2012 نمو 6،528 مليارات دولار، كما ادت العلاقات بين البلدين تدشين أول خط نقل جوي بين البلدين في نهاية تموز/2013م .**(الرشدان، الخماش، 2016، ص135)**.

استمر التطور الاقتصادي لعام 2013م بشكل ملحوظ واستمر التطور التجاري كما هو معهود

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في السنوات التي سبقتها ،أما بالنسبة لعام (2014) فكان هناك تبادل تجاري متزايد بين البلديين، وفي ما يأتي التوقعات الاقتصادية لإيران عام 2014م .**(موقع وزارة الخارجية التركي)**

لقد أصبح الاقتصاد اليوم له الدور الأكبر في بناء العلاقات السياسية بين الدول وإنقاذها من التدهور، كما هو الحال في العلاقات الإيرانية التركية، إضافة إلى أن الصراع في منطقه الشرق الأوسط ومنطقة الخليج تحديداً انعكس سلباً على تلك العلاقات الإيرانية التركية، نظرا للتدهور الحاصل في العلاقات بين البلدين، وبسبب المواقف المؤيدة لما يحصل في المنطقة العربية ولا سيما اليمن على خلفية الدعم التركي للتحالف ضد الحوثيين المدعومين من إيران إلا أن القوتين الاقليميتين الأكبر في المنطقه تنتهج سياسة تحييد الخلافات، وخاصة بما يتعلق بالمنطقة العربية، مع أن العلاقات ذهبت إلى التدهور في وقت من الأوقات بسبب تدخل الدولتين بالشؤون الداخلية لدول المنطقة، إلا أن الذي منع هذا التدهور زياره اردوغان إلى طهران عام 2015 ،والتي تمخضت عنها عدة اتفاقيات اقتصادية، حيث اتفق البلدان على تعاون اقتصادي مشترك، واتفق الطرفان على إدخال اتفاقية التجارة التفضيلية حيز التنفيذ، إذ بلغ حجم التبادل التجاري بين، البلدين 14مليار دولار عام 2014، ويتجه البلدان الي رفعه إلى 30 مليار دولار امريكي عام 2015 ،هذا التطور في الجانب الاقتصادي كإن نتيجة إنتهاج الدبلوماسية في تحييد الخلافات الاسياسية والتركيز على الجوانب الاقتصادية والتعويل على تركيا برفع العقوبات عن طهران ومن ثم زيادة تصدير كميات أكبر من النفط والغاز الطبيعي الإيراني إلى تركيا وبأسعار تفضيلية وهو ما تسعى تركيا إلى الاستفادة منه لأنها تعاني من نقص في مصادر الطاقة نتيجة ظروف غير مستقره في العراق، والتي أدت إلي نقص تصدير النفط العراقي.

ومن الجدير في الذكر أن الزيارة ركزت على الاتفاقيات الاقتصاديه وأسعار الغاز الإيراني المصدر إلى تركيا تحديدا بدلًا من الحديث عن الأحداث السياسية الملتهبة في المنطقة، فضلا عن التأكيد على أهمية رفع التبادل التجاري والعمل على حل الخلافات دبلوماسيا بين البلدين، ومتى اقتضت الضروف إلى ذلك كما ترى تركيا من الضروري رفع العقوبات الاقتصادية عن إيران والذي سوف يسهم في رفع التبادل بين البلدين **(الجبوري،2016)**.

ومن الواضح إن زيارة الرئيس التركي رجب اردوغان إنطوت على عديد من الاتفاقيات الاقتصادية مع الجانب الإيراني ومنها:

1-تأكيد على حركة نقل البضائع الدولية والصناعة والملكيه الفكرية وسواها من الاتفاقيات الاقتصادية ذات النفع المشترك بين البلديين، وعليه فإن العلاقات الاقتصادية تسير نحو التعاون

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التدريجي على ألا لا تكون على حساب علاقتهما مع الدول الخليجية، بل انتهاج سياسة توازنية في هذا المجال، بغية الوصول إلى حلول مقبولة لقضايا المنطقة.

2-من الأمور التي تحتم على تطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين الجوار الجغرافي المباشر بين إيران وتركيا وهذا يشكل عاملاً مهمًا في تحديد فرص توسيع العلاقات الاقتصادية بين الدولتين، حيث يكون من السهل إيجاد توافق بين صادرات وواردات إيران من جهة أخرى.

3-إن إمكانية زيادة الصادرات والواردات لكل من البلدين تتزايد في نطاق حجم التوافق المتحقق في هيكل التجارة الخارجية للبلدين، كما يترتب على الجوار الجغرافي انخفاض نفقات التأمين والنقل على حركة السلع بين البلدين، مما يؤثر على ايجابيه القدرة التنافسية بين البلدين.**(الجبوري،2016)**

إن تركيا تسعى إلى توسع النطاق الاقتصادي مع إيران عبر انتهاج دبلوماسية هادئة وتعويض ما اثر به الاقتصاد التركي من تقليص للأسواق التجارية في كل من سوريا والعراق نتيجة لظروف غير المستقره في المنطقه، لذالك يتطور واقع الأمر من الجانب التركي، وتوسع النشاط الاقتصادي والتجاري بينها وبين إيران، على أن تستمر في سياسة تحييد الخلافات السياسية أو تنحيتها جانبا في الوقت الراهن على اقل تقدير، فضلا عن خسارة تركيا للعديد من مصالحها الاقتصادية في الدول التي حدثت فيها حركة التغير ولا سيما ليبيا ومصر وتسعى تركيا إلى استثمار علاقتها مع إيران لتعويض خسائرها الاقتصادية. **(الجبوري،2016)**

ويصل حجم التجارة بين إيران وتركيا عشرة مليارات دولار، وتعد إيران واحدة من أهم مصادر تزويد تركيا في الطاقة، وكذلك تعتبر الطريق البري الوحيد لتركيا نحو دول القوقاز ووسط اسيا، ومن ناحية اخرى فإن الشركات التركية بدأت في الأعوام الأخيرة تحصل على المناقصات ذات الفوائد الاقتصادية الكبيره في إيران، ومن جانب اخر فإن اتفاقية استخراج البترول ونقله إلى تركيا، والتي من المتوقع إمضائها في جولة اسطنبول التي قام بها رئيس الجمهورية أحمد نجاد والتي أعلن عن ارجائها لاسباب تقنية، تبين الأهمية التي توليها إيران لتركيا، وهذه الاتفاقية المعمول بها حاليا تهدف إلى أن تميل إلى الشركات التركية، وبدون مناقصات التنقيب عن البترول في منطقة خليج البصره في حقول جنوب إيران التي تمثل حوضا للطاقه المشتركه بين إيران وقطر **(أوغلو،2010)**.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد اعتبر الرئيس التركي عبدالله غول قرار إلغاء الرسوم الجمركية حتى عام 2015، بين دول الأعضاء في قمه (ECO) التي دعي اليها أثناء انعقادها في طهران في مارس/إذار/2009 ،امرًا مهما للغايه بالنسة لتركيا، وفي حال تحقق هذا الامر فإن الصادرات الخارجية بين الدولتين إيران وتركيا يمكن إن تتزايد بشكل كبير، يلاحظ أن ميزان الصادرات الخارجية للدولتين إيران وتركيا هو لمصلحة إيران بشكل كبير، بسبب عامل الطاقة ومن ناحية أخرى يلاحظ زيادة عدد السياح في البلدين وهذا مؤشر على العلاقات الاقتصادية بين البلدين وياتي الدعم الذي تقدمه إيران لمشروع (نا يو كو) الذي تؤيده تركيا بقوه، والذي سوف يقوم بإيصال مصادر الطاقة من القوقاز واسيا الوسطى إلى أوربا يعزز العلاقات بين الدولتين، أما بالنسبة لمشروع (خط أنبوب السلام)الذي تعقد عليه إيران أمالا كبيرة والذي يصل من إيران إلى الهند عبر الأراضي الباكستانيه، وبسبب هذه المحاذير السياسية فإن إيران لا تنفذ مشاريعها الكبيره أو تضطر إلى بيع الطاقة بأسعار اقل بكثير من منافسيها **(أوغلو،2010)**.

زفي هذا الصدد يذكر مشروع خط الربط (طرابزون)، تبريز، الذي تهتم به إيران اهتماما خاصا والمرتبط بالعلاقات الاقتصادية بين تركيا وإيران، ويعنقد الإيرانيون أن جلب وارداتهم من الغرب عبر البحر الاسود سوف يكون أكثر ربحاً واقل زمناً، وهم مهتمون بهذا المشروع اهتمأما كبيرًا في ظل المشكله مع دولة الإمارات العربيه المتحده التي يوجد بها أهم قواعد الاستيراد في المنطقة **(أوغلو،2010)**.

جدول رقم (3): التبادل التجاري بين إيران وتركيا (2000-2012م)

العـــــــام	الصـــادرات	الـــواردات	حجم التجـــارة	الميزان التجـاري
2000	235،784	815،730	1،051،514	-579،945
2001	360،535	839،800	1،200،335	-479،264
2002	333،962	920،941	1،254،933	-587،009
2003	533،789	1،860،682	2،394،469	-1،326،896
2004	813،031	1،962،058	2،775،089	-1،149،027
2005	912،940	3،469،705	4،382،645	-2،556،765
2006	1،066،901	5،626،610	6،693،511	-4،559،708
2007	1،441،190	6،615،393	8،056،583	-5،174،203

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2008	2،029،759	8،199،688	10،229،448	-6،169،929
2009	2،024،863	3،405،985	5،430،848	1،381،122
2010	3،042،957	7،644،782	10،687،739	-4،601،825
2011	3،589،635	12،461،32	16،051،167	-8،871،897
2012	9،921،602	11،964،779	21،886،381	-2،043،177

(الرشدان،الخماش، ص 134)

جدول رقم (4): التوقعات الاقتصاديه لإيران عام 2014م

الناتج المحلي الإجمالـــــي	**386،125 مليون دولار امريكي**
النمو الاقتصـــــــادي %	**3،9**
الناتج المحلي الإجمالي للفـــرد	**4،798 مليون دولار امريكي**
السكـــــــــإن	**79،9 مليـــــون**
معدل التضخـــــــــم %	**9،8**
معدل البطالـــــــــه %	**12،4**
التصديـــــــــر	**102 مليار دولار امريكي**
الإيـــــــــرادات	**97،4 مليار دولار امريكي**

أما بما يخص التبادل التجاري بين إيران وتركيا فهو بنسب متفارقه يطغى عليها الإيجابية والتزايد في التبادل التجاري والجدول الآتي يبين ذلك **(موقع وزارة الخارجية التركية)**.

جدول رقم (5): التجاره الثنائية بين إيران وتركيا

التـــــــــوازن	الصـــــوت	الاستيـــــراد	التصديـــــر	العـــــام
-6،19	14،57	10،38	4،19	2013

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2014	**3،88**	**9،83**	**13،71**	**-5،95**
2015	**3،67**	**6،10**	**9،77**	**-2،43**
2016	**4،96**	**4،69**	**9،65**	**0،266**

وهذه عباره عن:

1- صادرات تركيا الرئيسة إلى إيران: الذهب، لمحة الصلب، منتجات توريد السيارات، مركبات النقل البري.

2- واردات تركيا إلى إيران: الغاز الطبيعي، البلاستك في أشكال أولية، المعادن غير الحديد، المواد الكيماوية العضوية، عدد الزوار الإيرانيين: **1،7** مليون (2015م) 1،65 مليون لعام (2016م) أما اليات التعاون الثنائية فتتمثل يالآتي:

1- اللجنه الاقتصادية المشتركة: عقد الدوره الاخيره في (قونيه) في 2016/9/7م
2- مجلس الأعمال: تم تأسيسه في عام(2001م) وعقد اخر اجتماع في(5 مارس/2016م) في طهران **(موقع وزارة الخارجيه التركي)**.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثالث

التطور على المستوى الأمني العسكري

تشكل العلاقات بين أنقره وطهران كضلعي مثلث قوي في منطقة الشرق الأوسط المكون من الدولتين إلى جانب إسرائيل.

إن العلاقات الأمنية بين كل من إيران وتركيا مرتبطة بطبيعة توجهات القيادات والنخب الحاكمة فيها ويمكن فهم ارتباط البلدين بحدود مشتركه تمثل مصدرا للتعاون من ناحية ومصدر للتهديد من ناحية اخرى ويربطها بشكل أساسي بطبيعة تلاقي مصالح الدولتين من عدمه، وفق ما يحمله السياق من فرص وما يحمله من تحديات.

يتناول الباحث في هذا المبحث التطور في العلاقات الأمنية والعسكرية بين كل من إيران وتركيا، ويرصد الاتفاقيات والعمليات بين البلدين عبر ثلاثة مطالب وهي كالآتي:

المطلب الأول: التطور على المستوى الأمني والعسكري (1979-1989).

المطلب الثانثي: التطور على المستوى الأمني والعسكري (1990-2002).

المطلب الثالث: التطورات الأمنيه والعسكرية في عهد حكومة العدالة والتنمية (2002-2017).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الأول

التطور على المستوى الأمني والعسكري (1979-1989)

لا شك أن قدرة إيران في التعاطي مع الملف الكردي تكمن في اتباع سياسة القمع والتنكيل بحق أعضاء وقادة الحركة الكردية المعارضة، في مقدمتها الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني، ونجاحها في تحجيم قوته طيلة الفتره السابقه مع حربها مع العراق من جهه، وغياب وجود حركة كردية مسلحه في تركيا من جهه أخرى حتى عام 1984، نجد أن علاقات الدولتين قد خلت من ترتيبات التعاون الأمني.

وقد شهدت تطورات جديده بين البلدين في العلاقات والتنسيق الأمني بينهما، فقد توصلا في 28/تشرين الثاني/1984 إلى عقد اتفاقية يلتزم بموجبها كل طرف بمنع أي نشاط على أراضيها يهدد الطرف الآخر. **(روبنس،1984ص70)**.

وهذا يقود إلى بدء الحركة الكردية في تركيا،المتمثلة بقاده حزب العمال الكردستاني، بعمليات مسلحة في عام 1984ضد القوات التركيه في جنوبي وشرق تركيا واتخاذ الحزب المذكور الأراضي الإيرانية منطلقًا لهجماته على تركيا أثناء الحرب العراقية الإيرانية، أثر قيام الطائرات التركيه في العام نفسه بقصف مواقع الحزب ما دعتهم إلى اللجوء إلى إيران.**(روبنس،1984،ص70)**

وقع البلدان في عام 1986 اتفاقًا امنيًا جديدًا يقتضي السماح لقوات كل من الدولتين بالدخول إلى أراضيها لمسافة (30كم) بهدف ملاحقة العناصر الكردية المسلحة، كان لهذا الاتفاق تطور بارز في العلاقات الثنائية بين البلدين، وبعكس القلق الأمني الذي كانت تعانيه تركيا من جراء العمليات المسلحه التي يقوم بها حزب العمال الكردستاني، وما يدل على ذلك من اتساع في الحملات العسكرية ضد الحزب، أما على الجانب الإيراني وبشكل خاص، منظمة مجاهدي خلق، على الأراضي التركية فقد كانت مبعث قلق نمو الاتفاق مع الجاره تركيا **(السون،2001،ص38)**

أما في عام 1988 قامت طائرات إيران بقصف جسر (خابور) على الجانب العراقي من الحدود

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التركية العراقية يوم 28/إذار/1988 وقامت الطائرات العراقية بقصف سكة الحديد التركية الإيرانية على الجانب الإيراني، وعلى الصعيد نفسه تبادلت كل من إيران وتركيا الاتهامات بشان دعم كل من البلدين الأحزاب المعارضة والمتمثلة بحزب العمال الكردستاني ومجاهدي خلق **(محمود، 2009)**.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني

التطور على المستوى الأمني والعسكري (1990-2002)

أما في تسعينيات القرن العشرين فقد شهدت العلاقات بين البلدين مستوى عاليًا من التطور الامني بفعل عوامل عده ومنها:

1- انحسار قدرات العراق العسكرية جراء حرب الخليج الثانية عام 1991، وقيام حكومة الإقليم الكردي بعد ذلك وانقسام السلطة بين الحزبين الكرديين (حزب الديمقراطيه الكردستاني، وحزب الاتحاد الوطني الكردستاني).

2- اتخاذ حزب العمال الكردستاني فرصة تواجد الحزبين في منطقة كردستان العراق ملاذاً له.

3- تضرر تركيا وإيران من إنشاء منطقة أمنة في شمال العراق بوصاية أمريكية غربية، مما أعطى زخما للقوات الكردية، وتواجد منظمة خلق أيضا هناك، مستفيدة من فراغ السلطة **(محمود، 2009)**.

توجت كل من إيران وتركيا بشكل كبير بعقد اتفاقيات أمنية بعد حرب الخليج الثانية عام ،1991 لمواجهة الخطر المشترك المتمثل بوجود حركة تمرد كردية وجماعات مسلحة، وكانت بداية هذه الاتفاقيات في أيلول عام 1992 الذي شهد توقيع اتفاق أمني، والذي ينص على تشكيل لجنة أمنيه عليا مشتركة إيرانية تركية تختص بالمسائل الأمنية وامن الحدود المشركة إلى جانب مسائل تخص تهريب المخدرات عبر الحدود، إلا أن هذا الاتفاق لم يكتب له النجاح، بفعل الاتهامات بين الطرفين بدعم كل من مجاهدي خلق، وحزب العمال الكردستاني وحزب الله التركي **(دلي، 1999،ص51)**.

قام (عصمت سيرجين) وزير الداخلية التركي بزيارة إيران في سبتمبر 1992 بتوقيع اتفاق أمني بين الحكومتين ينص على تشكيل لجنه إيرانية تركية امنية عليا، وإنشاء لجان عسكرية على طول

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الحدود الإيرانية التي تبلغ 499كم، للقيام بعمليات عسكرية مشتركة ضد قواعد حزب العمال الكردستاني التركي **(محمود،2016، ص 117)**.

هذا وقد أبرمت مذكره تفاهم بين تركيا وإيران في 2/كانون الأول/ 1993 وقد جاءت على إثر محادثات أمنيه في أنقره ترأس الجانب التركي (رضا اكدمير) ممثل عن وزارة الداخليه أما الجانب الإيراني فمثله (حسين بولنديان) المدير العام لشؤون الأمن في وزارة الداخليه وقد اكدت هذه المذكره على تعاون الدولتين ضد الإرهاب، وأن من اهدافها محاربة (pkk) في الجانب التركي وفعاليات الحزب الديقراطي الكردستاني من الجانب الإيراني، واشارت المذكره إلى أن الجانبين يقومان بإرسال مراقبين لمتابعة هذه الحركات والبحث عنها وتدمير قواعدها، وفي هذه المجال قال وزير الداخليه الإيراني، الذي وصل إلى أنقره في 3/كانون اول/1993 عدم سماح إيران من استخدام أراضيها للإرهابيين ضد تركيا وأن الجمهورية الاسلامية لا تسمح لأي نشاطات ارهابية، ومن جانب اخر، أن الطرفين قد اتفقا بعدم استخدام أراضيهم ضد الطرف الأخر، وتبادل المعلومات حول نشاطات وفعاليات هذه الجماعات، وأن إيران قدمت معلومات للجهات الرسمية التركيه من تعاون الحزب الكردستاني الإيراني مع (pkk)، وقد اكد (اكار) مدير الأمن التركي بأن الدولتين أكدتا على حسن الجوار والاخوه والروابط التاريخية، وقد جاء اتفاقها كخطوه أولى لمحاربة الإرهاب والتزامها بعدم إيواء الإرهاب ضد الطرف الاخر، والاتفاق لمقاومة نشاط الـ(pkk) **(النعيمي،2010 ص 238 – 239)**.

وعلى إثر الاتهامات بين البلدين قام وزير خارجية إيران علي نارجيني بزياة تونى ركيا في نفس العام والذي صرح بقوله إننا متأكدون من عدم وجود علاقة بيننا وبين أل(pkk) ،لإن سياستنا تتعارض مع هذا التنظيم الانفصالي ولأننا حريصون على سلامة ووحدة أراضي كافة الدول المجاورة سواء كانت العراق او تركيا. **(دلي،1999، ص51)**

وفي 5 / ايلول / 1993 توصل البلدان، وبعد جولة من المباحثات، إلى توقيع اتفاق أمني في العاصمة التركية أنقرة خاص بمسائل الحدود، وجاء مضمون الاتفاق حسب تصريح عضو الوفد الإيراني بإن إيران ستتخذ إجرائتها ضد حزب العمال الكردستاني، وسوف تقوم بإطلاق النار على عضو من الحزب التركي، ومن بعد الاجتماعات الأمنية التي عقدت بين الوفد الإيراني والتركي عام 1993 فقد تطور التعاون الامني بين البلدين، وذلك بتشكيل لجنة أمنية مشتركة إيرانية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تركية، لمراقبة الحدود، ومنع تحرك العناصر الانفصالية بريا وتبادل المعلومات الاستخبارية وتنفيذ عمليات خاصة بتفتيش الحدود وفي ربيع عام 1994 قامت إيران بتسليم 14 شخصًا من حزب العمال الكردساني اذ شهد العام نفسة عشرة اجتماعات تناولت الطرق التي بواسطتها تتم السيطرة على الجماعات التي تشكل تهديدًا مشتركًا على امن البلدان وعلى اثر هذه الاجتماعات زار الرئيس التركي (سلمان ديميرل) إيران، والتقى الرئيس هاشمي رفسنجاني، واكد البلدان على التعاون التام بخصوص القضية الكردية وأمن البلدين **(السون، 2001،ص 64)**.

أما بعد زيارة رئيس الوزراء التركي نجم الدين اربكان الى إيران في عام 1996 وفي أثناء مجريات الزيارة اتفق البلدان على مسألة ضبط أمن الحدود المشتركة فيما بينهما وقمع أي إساءة على الحدود المشتركة بين البلدين وعدم السماح لأي مجموعة في تأجيج التوتر على الحدود المشتركة بين البلدين **(محمود، 2009)**.

هذا وقد تطورت العلاقات في المستوى الأمني بين إيران وتركيا، خاصه بعد القبض على زعيم تنظيم حزب العمال الكردستإني (عبد أوجلان) في سنه 1998، وقررت إيران محاربة الموالين في أراضيها **(الزعتري،2017، ص 81)**

وقد شهد عاما 1997- 1998 خلافات بين البلدين بعد اتهامات تركيا إلى لإيران بدعم المسلحين الاكراد، وبعد التوتر في العلاقات تم استئنافها بين البلدين في أوخر 1998، إذ وقع البلدان بروتكولًا أمنيًا في إطار أعمال اللجنة المشتركة، وتعهد الطرفان بعدم السماح باستخدام اراضيهما قاعدة أو منطلقا لنشاطات المعارضة، وفي هذا إشارة مباشرة لمنظمة مجاهدي خلق، وحزب العمال الكردستاني واعتبار أن الحدود بين البلدين هي حدود أمن وصداقة، واستمر التطور الامني بين البلدين، وفي سياق هذا التطور توصل البلدان إلى توقيع اتفاق أمني جديد عام 1999 خاص بمسائل أمن الحدود وتضمن الاتفاق ما يأتي:

1- إقامة خط ساخن بين القادة العسكريين الإيرانيين والأتراك المتاواجدين على الحدود الفاصلة بين البلدين.

2- تبادل المعلومات الاستخبارية بين البلدين فيما يتعلق بنشاط المتمردين .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3- التنسيق المشترك في العمليات العسكرية التي تستهدف الجماعات المعارضة **(محمود، 2009)**.

ومع التطور الأمني آنذاك إلا أنه لم يخلق أجواء الثقة المتبادلة، وذلك كان واضحًا في تصريحات وزير الخارجية التركي السابق (بولند اجاويد) أثناء لقاءه وزير الخارجية الإيراني (كمال حرزاني) في أنقرة في السادس عشر من كانون الثاني لعام 2000م، ونفى قاطعا نظيرة الإيراني دعم بلاده للجماعات المعارضة، وفي إطار إزالة الشكوك بين البلدين والسعي إلى التقارب الأمني جاءت زيارة وزير خارجية تركيا للعاصمة الإيرانية في عام 2001 م وأثمرت هذه الزيارة عن تعهد إيران بعدم السماح لعناصر حزب العمال الكردستاني بالتسلل إلى اراضيها، ومن باب خلق الثقة كان التطور الأبرز في العلاقات الأمنية لكلا البلدين توقيعهما الاتفاق في 28/ إذار / 2001 م، وللمرة الأولى، توصف ومنظمة مجاهدي خلق وحزب العمال الكردستإني بأنها جماعات إرهابية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثالث

التطورات الأمنية والعسكرية في عهد حكومة العدالة والتنمية (2002-2017)

توصل البلدان في عام 2002 م إلى اتفاق جديد ينص على الاعتراف بوصف التنظيمات المعارضة بالجماعات الإرهابية، **(محمود، 2009)**، وفي أعقاب حرب الخليج من عام 2003 وما ترتب عليها من الاحتلال الأمريكي للعراق ونتيجة تزايد قلق البلدين من احتمالية تفكك الدولة العراقية وقيام دولة كردية في شمال العراق، والذي بدوره يشكل تهديدًا مباشرًا لإيران وتركيا، وعلى اثر ذلك وقعت كل من البلدين مزيداً من الأتفاقيات الامنية لمواجهة تلك المخاطر.

وفي مجال جديد للتطورات الأمنية بين البلدين قام البلدان بتوقيع مذكرة تفاهم تنص على محاربة الإرهاب، أما في 29 /تموز / 2004 م قام الرئيس اردوغان بزيارة رسمية إلى طهران وتضمنت الزيارة ما يأتي:

1- قيام البلدين بمحاربة المتمردين الأكراد معاً.

2- تعهد إيران بوضع حزب العمال الكردستاني على قائمة الارهاب

3- تعهد تركيا بوضع منضمة مجاهدي خلق على قائمة الإرهاب.

4- اشتراك قوات البلدين بعمليات عسكرية كبيرة، تهدف من ورائها القضاء على التنظيمات الإرهابية على طول الخط الحدودي الممتد بين البلدين. **(محمود،2009)** ومع وجود عوامل ساهمت في حد جور العلاقات الأمنية بين البلدين بشكل عام، إلا أن هناك عوامل في الوقت ذاته ساعدت في تعميق تلك العلاقة، وأهم تلك العوامل الوضع العراقي ما بعد الرئيس صدام حسين عام 2004 م، بكل ما حملة من فرص وتهديدات، والعراق في الوقت نفسه منح الإيرانين فرصا لا حصر لها من تقوية نفوذهم كما لم يحدث من قبل ، مما جعل طموحات الإيرانيين في تزايد مستمر وهو ذاته الذي أثر سلبا على وضع تركيا الأمني نتاج الفوضى والتدهور الأمني الذي ضرب العراق.**(عبد القادر،2007)**.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عمقت الزيارة التي قام بها اردوغان إلى إيران عام 2004 العلاقات بين البلدين في مجال الأمن الوطني كما رفعت مستوى التعاون فيما بينهم لحفظ الحدود المشتركه، حيث وقع البلدان سلسلة اتفاقيات للتعاون الأمني وقد عزز اردوغان العلاقات مع إيران خاصة في موضوع الاقتصاد. **(الزعتري،2017، ص 81)**

وقد كانت المحاور الاسياسية لموقف تركيا الأمني من إيران فيما مضى تذهب إلى ثلاثة محاور أساسية، وهي دعم ما تراه تركيا قوى عدم استقرار في المنطقة و معارضة التسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي، وتطوير اسلحة الدمار الشامل ويبدو أن ما آلت إليه الأوضاع في الشرق الأوسط وحاجة كل البلدين للآخر ساهمت في تجسير الهوة بينهما، وإعادة العلاقات حول التعاون الأمني ضد الأنظمة غير القانونية **(عبد القادر،2007)**.

وقد انتهجت إيران سياسة أكثر توافقية تجاه تركيا، وعملت تلك السياسة على تشجيع وتيرة التعاون الأمني بين البلدين، والذي تمثل في إعلان وزارة الخارجية الإيرانية في 28/ اب / 2005 متضمنًا صعيدًا جديدًا من تعاون الجارتين إيران وتركيا ضد الإرهاب مع ضمان استقرار هذا التعاون في المستقبل ومع نهاية العام 2005 قام وزير الخارجية الإيرانية بزيارة تركيا ونتج عن هذه الزيارة توقيع مذكرة تفاهم جديدة في 30/ شباط / 2006 م على اثر إنعقاد اجتماع لجنة الأمن العليا وتضمنت المذكرة تعهد الجابين بمحاربة منظمة مجاهدي خلق وحزب العمال الكردستاني**(Eligür, Banu, 2006)**.

وفي 16/اب / 2007م قامت كل من إيران وتركيا بهجوم عسكري ضد قوات حزب الحياة الحرة الكردستاني شمال العراق على طول الحدود الذي يعمل فيها الحزب، وكانت العمليات العسكرية بتعاون من المدفعية الإيرانية والتركية، لقصف قرى كردستان العراق، وعلى الصعيد ذاته في 18/شباط / 2008 أعلنت الداخلية التركية رغبة البلدين التوقيع على مذكرة، تفاهم تخص تطوير التعاون الأمني وتبادل المعلومات الاستخبارية، وفي العام نفسه وصل الوفد الإيراني إلى تركيا وتم التوقيع على مذكرة تطوير التعاون الأمني ومكافحة التمرد المتثمل في الحزبيين المعارضين على طول الشريط الحدودي بين البلدين **(Ken, Timmerman, 2015)**.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وكان عام 2009 عامًا ثقافيًا مشتركاً بين البلدين وقد تناول الطرفان وجهات النظر المشتركة المتعلقة باستقرار جنوب القوقاز والعراق وافغانستان **(النعيمي، 2010)**. وقد أبرزت وسائل الإعلام الإيرانية في 11/ تشرين / 2011 تصريحات لوزير الخارجية التركي (أحمد داوود أوغلو) بإن تركيا ستقف بوجه من يحاول الهجوم عسكريا على إيران وعدم استطاعة أي جهة الهجوم على إيران من الاراضي التركية، ومن جانب آخر أكد أوغلو، وهو في معرض رفضه، استخدام الاراضي التركية ضد إيران، ولا يستطيع احد الدفاع عن اسرائيل عبر الأراضي التركية ، ومن جانب آخر خرج أهم مستشار عسكري للمرشد الأعلى آية الله خامنئي الجنرال السابق (رحيم صفوي)، ليهدد تركيا بخفض العلاقات بسبب موقفها المؤيد للمحتجين في سوريا ملوحا بتازم العلاقات مع طهران وتدمير القواعد العسكرية لحلف الشمال الاطلسي في تركيا إذا ما شكلت خطرا على إيران. **(النعيمي،2012)**.

سعت الدبلوماسية التركية إلى تحقيق نجاح في الملف النووي الإيراني من خلال مفاوضات الدول الكبرى (5+1) مع إيران في أسطنبول بدايه العام 2011، وكانت أنقره تتطلع من وراء ذلك الدخول إلى نادي الكبار إلى جانب روسيا والصين في القيام بدور مؤثر في الأحداث الآسيوية بما يضمن هذا الدور تحول تركيا دوله مركزية في الدائره الجغرافية المحيطة بها ومن هنا تدرك تركيا إلى أهمية التوصل إلى حل سلمي للملف النووي الإيراني يحقق الاستقرار الإقليمي والأمن الداخلي لدول المنطقه **(العلكة، 2013،ص306 -307)**.

إن اندلاع الثورات والاحتجاجات العربية عام 2011 قيدت العلاقات الإيرانية التركية بعض الشيء بسبب اختلاف الرؤى ولا سيما بما يتعلق بالملف السوري، وفي صعيد العلاقات الامنية التي تخص المنطقة زار رئيس الوزراء التركي انذاك رجب الطيب اردوغان إيران في 29/كانون الثاني /2014، والتقى الرئيس حسن روحاني وتم التباحث في اللقاء حول مجمل القضايا الإقليمية في المنطقة وفي السياق نفسه فقد زار الرئيس حسن روحاني تركيا في 2014/6/10 والتقى الرئيس عبدالله غول وناقش الطرفان الأمور الأمنية، واتفق الطرفان على ضرورة إيجاد حل للمسألة السورية وإعادة الاستقرار للمنطقة العربية وفي ابريل من العام 2015 قام الرئيس التركي رجب الطيب اردوغان بزياره إيران، والتقى الرئيس الروحاني، وأتت الزيارة بعد تدخل السعودية في اليمن ودعا الطرفان إلى ضرورة ايقاف الحرب الدائره في اليمن والتصدي للعنف

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

القائم هناك كما تم الاتفاق على حدود الأمن المشتركة بين البلدين والاتفاق على مكافحة الإرهاب **(الجبوري، 2016)**.

وفي إطار التطور الأمني بين البلدين وفي 2016/12/20 عقد اجتماع بين وزراء خارجية إيران وتركيا وروسيا وفقا للبيان المشترك وقد اتفقت الدول الثلاث على ثماني نقاط ضمن الإطار الأمني، وما سمي بوثيقة موسكو وجاء نص الوثيقه فيما يلي:

1- تؤكد إيران وروسيا وتركيا في موسكو على سيادة الجمهورية السورية واستغلالها ووحدة سلامة أراضيها، بصفتها دولة متعددة الأعراق والطوائف الدينية وديمقراطية وعلمانية

2- إيران وروسيا وتركيا متفقة على عدم وجود أي حل عسكري للنزاع السوري، وتأخذ بنظر الاعتبار أهمية دور الأمم المتحده في تسوية الأزمة، بناء على قرار مجلس الأمن الدولي 2254، وكذلك الاخذ بعين الاعتبار قرارات المجموعة الدولية لدعم سوريا (اي اس اس جي) ونطالب جميع الدول بتعاون نزيه من أجل إزالة الحواجز أمام تطبيق الاتفاقات الوارده في هذه الوثيقه

3- إيران وروسيا وتركيا ترحب بالجهود المشتركة في شرق حلب، والتي من شأنها أن تسمح بإجراء اجلاء طوعي للمدنيين وإخراج مسلحي المعارضه من هناك، والوزراء الثلاثة يرحبون بالإجلاء الجزئي للمدنين من الفوهة وكفريا والزبداني ومضايا، متمسكين بضرورة ضمان استمرارية هذه العمليه وسلامة إنجازها، كما أن الوزراء الثلاثة ممتنون لممثلي الصليب الأحمر الدولي (ICRC ، ومنظمه الصحة الدولية) على مساعدتهما في إجراء عملية الإجلاء

4- اتفق الوزراء الثلاثة على أهمية توسيع وقف إطلاق النار إلى كامل سوريا، بهدف إيصال المساعدات الإنسانسة وحرية تنقل السكان المدنيين.

5- تعرب إيران وروسيا وتركيا، عن استعدادها للمساعدة في تسهيل ضمان أي اتفاق بين الحكومه السوريه والمعارضه، وتدعو جميع الدول إلى التعامل بمثل الطريقه، خاصه الفعاله في الميدان.

6- تعتقد إيران وروسيا وتركيا بإن هذا الاتفاق سيسهم في إعطاء دافع ضروري لاستئناف العملية السياسية في سوريا بناء على قرار مجلس الامن الدولي .2254

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

7- ينظر الوزراء الثلاثه باهتمام إلى دعوة رئيس كازاخستان لإجراء لقاءات حول مستقبل سوريا في أستانا.

8- تؤكد إيران وروسيا وتركيا على التزامها بحرب مشتركة لمكافحة تنظيمي داعش وجبهة النصرة، والعمل على فصلها عن مجموعة المعارضة المسلحة **(وثيقة موسكو، 2016)**

وذهب التعاون الأمني بين البلدين إلى مسار جديد، عنوانه: التنسيق والتعاون مع موسكو، بدءا من عملية درع الفرات، ومرورا بمسار أستانا، وصولا إلى اتفاق مناطق خفض التصعيد.

ومع الوقت فقد تضاءل التناقض في الرؤى بين أنقره وطهران شيئا فشيئا، حيث تراجع الدور الإيراني في سوريا نسبيا بعد التدخل الروسي، وتراجعت تركيا عن مطالبات اسقاط النظام، واتفق مختلف الأطراف على ضرورة الحل السياسي ومسار التفاوض، بيدو أن عنصر التقارب الأهم والاكثر تأثيرا بين الجانبين كان وما زال الملف الكردي، وقد زادت حساسية هذا الملف إثر الدعم الامريكي المقدم للمنظمات الكردية المسلحة في سوريا، والاعتماد عليها في معركة الرقة، ثم بلغت ذروتها مع دعوة رئيس إقليم كردستان العراق، مسعود البارزاني، للاستفتاء على استقلال إقليم شمال العراق في سبتمبر/ايلول/2017 . **(الحاج، 2017، ص3)**.

مجريات الزيارة

في الخامس من أغسطس/اب 2017، وبناء على دعوة سابقة من نظيره التركي خلوصي اكار، قدم رئيس الأركان الإيراني حسين باقري إلى أنقره على رأس وفد عسكري وسياسي رفيع المستوى، وذلك في الزيارة الأولى من نوعها منذ الثوره الإيرانية، واستمرت على مدى ثلاثة ايام، إضافة إلى أن بيان القوات المسلحة التركية اشار إلى ثلاث مضامين رئيسة للزيارة: استمرار المكافحة المشتركة لكل المنظمات الارهابية التي تهدد امن المنطقة، والتعاون بخصوص امن الحدود، وتبادل الاراء حول الإسهامات الممكنة من أجل أمن واستقرار المنطقة ،أما إشارات الرضا الإيراني عن الزيارة ومخرجاتها تبدت في تصريحات (باقري) عن ضرورتها وأهميتها إضافة إلى الاتفاقات الموقعة بين الطرفين في المجالين العسكري والأمني، وذلك في مقابل تجاوب تركي على شكل زيارة قريبة للرئيس رجب طيب اردوغان إلى طهران، ومن أهم المواضيع التي أدرجت على جدول أعمال الضيف الإيراني:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1- ضمان أمن الحدود المشتركة بين البلدين ومنع المرور غير الشرعي عبرها خاصة أن الزياره تأتي بعد أيام فقط من بدء مشروع بناء جدار عليها بطول(144 كم)، وهوا ما اعتبر موقفا إيرانيا مقدما في مكافحة حزب العمال الكردستاني.

2- تطوير التعاون في مواجهة المنظمات المصنفة على قوائم الارهاب وفي مقدمتها الحزب الكردستاني.

3- توقيع اتفاقيات للتعاون العسكري الأمني.

4- بلورة موقف موحد من استفتاء إقليم شمال (كردستان) العراق، عن طريق استقلال الاقليم، وما له من انعكاسات سلبية على الملف الكردي في كلا البلدين، وقد حذر وزير الخارجيه التركي من إن يؤدي الاستفتاء إلى حرب اهلية عراقية كما أكد باقري رفض طهران وأنقره له واعتباره بدايه توتو جديد في المنطقة.

5- مواجهة المشروع السياسي الكردي في سوريا.

6- معركه (تلعفر) في العراق والمخاوف التركية من دخول قوات الحشد الشعبي المدن التركية العراقية والمذهبية الحساسة، حيث إن غالبيتها من التركمان المزارعين بين السنه والشيعة.

7- اتفاق حل الأزمة السورية لاسيما مسار أستانا واتفاق مناطق خفض التصعيد.

8- الخيارات المطروحة بخصوص إدلب ولاسيما بعد سيطره هيئة تحرير الشام وتركيز واشنطن عليها مؤخرا.

9- خطة تركيا للتدخل عسكريا في منطقه عفرين (أو غيرها) لمواجهة حزب الاتحاد الديمقراطي على غرار عمليه درع الفرات **(الحاج، 2017، ص3)**.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مسوغات التعاون

ثمة ملفات عدة لتوتر العلاقات بين تركيا وإيران وخصوصًا في السنوات الأخيره، وفي مقدمتها التنافس على النفوذ في الإقليم واختلاف المواقف ازاء الثورة السورية ودعم إيران للسياسات الطائفية في العراق وسياسة تفريغ المناطق السكنية في سوريا، ودعمها عددا من المليشيات في البلدين فضلا عن التنافس على مسار نقل الطاقة، والتنافس التقليدي في اسيا الوسطى وتناقض موقفيهما في ملف اقليم ناغورنو كارباخ.

ومع ذلك فقد اعتمد الطرفان سياسة التواصل وعدم الاصطدام المباشر، وذلك حفاظا على المصالح الاقتصادية البينية وخوفا من عواقب الصدام والشحن المذهبي، لذا لم تنقطع الزيارات المتبادله والتصريحات الإيجابية والتعاون الاقتصادي بين الطرفين حتى في أوج التوتر بينهما **(الحاج،2017، ص 3).**

بيد أن عددا من التطورات الاقليمية مؤخرا يدفع الطرفين إلى مستوى أعلى من التنسيق والتعاون،أهمها:

1- الازمة الخليجية، التي تنذر بتبدل محتمل للتحالف والاصطفافات في المنطقة وقد اتخذ ازاءها الجانبان موقفا مشابها داعيا للتهدئة والحلول الدبلوماسية، ورافضا للخيارات الخشنه ولاسيما أنها تزامنت مع سياق مفترض لتأسيس تحالف شرق أوسطي لمواجة طهران والإرهاب.

2- الأزمة المستمره بين أنقره وواشنطن على خلفية عدم تسليم (فتح الله كولن) لها وتزايد الدعم المقدم لحزب الاتحاد الديمقراطي وأذرعه العسكريه في سوريا، وقد وصل التوتر بينهما مستوى غير مسبوق، بعد نشر وكالة الأناضول الرسمية خريطة لعشر قواعد عسكرية امريكية في الشمال السوري وهذا الافتراق في الأولويات والمصالح مع الولايات المتحده يدفع تركيا إلى التنسيق والتعاون اكثر فأكثر مع روسيا وبدرجة أقل مع إيران.

3- الأزمة المتجددة بين طهران وواشنطن إثر التجارب الصاروخية الإيرانية، وعوده إلادارة الأمريكية الجديده لسياسة العقوبات.

4- هدوء المواجهات العسكرية في سوريا بين النظام والمعارضه واتفاق، مختلف الأطراف على الحل السياسي عبر التفاوض، الأمر الذي خفض من مستوى التناقضات في المواقف والمصالح

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بين تركيا و روسيا وإيران من جهة أخرى، ولا شك إن استمرار مسار أستانا والنجاح النسبي لاتفاق مناطق خفض التصعيد، يصبان في هذا المسار، وهو ما يستوجب التنسيق، لتجنب الصدام بالحد الأدنى.

5- المشاكل الحدودية التي تتطلب مستوى متقدم من التعاون والتنسيق وذلك لأبعادها الأمنية والاقتصادية المتعلقة بمكافحة الارهاب وتهريب اللاجئين.

6- اتجاه بوصلة تركيا مؤخرا نحو الشرق (روسيا والصين والهند وإيران)، وذلك سعيا للتوازن والمرونة في سياستها الخارجية المعتمده منذ عشرات السنين على الغرب حصرا ،وفي هذا الإطار ثمة أهمية توليها أنقرة للعلاقات مع طهران، من أجل استقرار المنطقه، إضافة إلى موقف الأخيره ليلة الانقلاب الفاشل قبل عام وما تركه من أثر ايجابي لدى أنقره.

7- الملف الكردي في الإقليم ـ الذي استدعى فيما يبدو هذه الزيارة العسكرية باعتباره مصدر قلق كبير ومشترك بين البلدين، إذ تعتبر تركيا اي كيان سياسي لاكراد سوريا ارهاصا لتقسيمها وكيانا يمكن إن يتحول إلى منصة إطلاق عمليات لحزب العمال الكردستاني ضدها فضلا عن انعكاساته السلبية على عملية التسوية مع اكراد الداخل والمجمدة منذ صيف 2015 وبشكل مشابه، ولكن اقل حده، تنظر أنقره إلى استفتاء إقلم كردستان العراق على الرغم من علاقتها الجيده مع رئيسه مسعود البارزاني نظرة مشتركة مع طهران بسبب حساسيه الملف الكردي في داخلها ايضا، فضلا عن توجسها من الخطط الاميركية المتعلقة بأكراد سوريا على صعيد ملفها الكردي الداخلي كما على صعيد الأزمه السورية

(الحاج، 2017، ص4).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخاتمة:

يستنتج الباحث مما سبق أن العلاقة بين البلدين إيران _ تركيا قد اتسمت بنوع من المرونة، حيث إنها تضمنت عدة منحنيات، منها ما اتخذ طابعاً تعاونياً وصداقة بين البلدين، واخر اتخذ طابعاً عدوانيًا وصراعيًا وأن كل ما سبق من تغيرات في مجرى العلاقة بين البرود والحّدة مبنى، أساساً، على المصالح التي تحاول كل بلد إن تصل إليها وتحققها.

وقد سلط الباحث الضوء في هذا الفصل على ثلاثة مباحث أساسية، ليوضح العلاقة الرابطة بين البلدين اثناء فترة الدراسة المحددة من 2002 إلى 2017 ، وفيما يأتي يمكن أ يلاحظ على أن الباحث يوضح من خلال المبحث السياسي أصل العداوة والنزاع المتجذرين منذ القدم في العلاقة بين البلدين، لتنتقل فيما بعد إلى فترا ت من الانفتاح والتقارب، وذلك لظهور شكل واضح في فترة استلام حزب العدالة والتنمية واتخاذ البلدين لسياسات تعمل على تصفير المشاكل مع غيرها من الدول.

أما في ما يتعلق بالعلاقات من الناحية الاقتصادية فكل من البلدين يعتبر بوابة مفتوحة على عالمين مختلفيين، الأول على آسيا والشرق الأوسط والمتمثلة بإيران والثاني على أوروبا والمتمثلة بتركيا، وقد عملت حاجة البلدين، كل منهما للآخر، من أجل تطوير الاقتصاد وتلافي المشاكل السياسية المجاورة على تحسين العلاقة بين البلدين، لتأخذ منحى تعاونيًا مع وجود الاختلافات الأخرى.

وينهى الباحث الفصل بالمبحث العسكري والأمني للعلاقة بين البلدين إيران وتركيا، وقد شهد نوعاً من التعاون تارةً ونوعًا من الخلاف وتارةً اخرى، خصوصاً مع وجود قضية الأكراد والعراق وسوريا، ولكن كان التعاون الغالب على العلاقات بين البلدين، وذلك للسيطرة على القضية الكردية كمركز تهديد للبلدين.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني

المتغيرات الاقليمية وانعكاستها على دول الاقليم

تمتلك الجمهورية الإيرانية مشروعاً إقليمياً، فإيران ليست جمهورية موزونه ونظامها ليس نظاما دراماياً عقائدياً، وتعمل من أجله بكل جدية، حيث تمتلك إيران أوراقا مهمة إذا استعملتها بذكاء في سياق سعيها لتحقيق مشروعها، ومنها برنامجها النووي وعلاقتها مع النظام السوري وعلاقتها مع حزب الله اللبناني، علاقاتها الوثيقة مع حماس والجهاد الإسلامي في فلسطين، وعلاقاتها التجارية والاقتصادية الوثيقة مع دول مؤثرة دوليا، مثل روسيا ومعظم الدول الاروبية، وعلاقاتها الوثيقة مع "تحالف الشمال" في أفغانستإن، إضافة إلى مواردها النفطية، واخيرا (وهذه أهم ورقة) دورها في العراق وعلاقاتها وتأثيرها القويين على الاحزاب والمليشيات والقوى السياسية السائرة في ركاب الاحتلال الامريكي، كما تسعى الجمهورية التركية إلى التمدد الإقليمي والخروج من العزلة السياسية التي كانت سمة غالبة على سياستها، إذ إن سياستها الخارجية التحقت بدول الغرب حتى تسلم حزب العدالة والتنمية ،2002 لتبدأ بالتواصل المباشر مع الدول الواقعة في المحيط الإقليمي لتركيا، وكان لهذا التغير مؤشراته العديدة، أهمها الوساطة التي تقوم بها أنقرة بين كل من سوريا وإسرائيل وتنشيط تركيا لعلاقتها مع العالم العربي، وإعلان أنقرة لعب دور الوساطة بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية بشأن ملفها النووي، وهذا التغير الذي طال السياسة الخارجية التركية كان وراءه متغير أساسي تمثل في تراجع الهاجس الخاص بالأمن الحدودي، حيث شهدت علاقات تركيا مع جيرانها خلال السنوات الخمس الأخيره كتحولات جذرية، أدت إلى ازالة الكثير من المخاطر الأمنية على حدودها وفي ظل المشروعين الإيراني التركي تسعى دول المنطقة لمواجهة تلك المشاريع ونفوذها المتزايد في الآونه الأخيرة في المنطقة انظلاقًا من الدول التي لها وزنها الإقليمي في الاقليم **(القرعان ،خالد ،2007)** ، وفي سياق ما سبق تناول الباحث في هذا الفصل المباحث الآتية:

المبحث الأول: الدور الإيراني _ التركي الإقليمي.

المبحث الثاني: الدور الإسرائيلي في مواجهة النفوذ الإيراني التركي.

المبحث الثالث: الأمن القومي العربي في مواجهة النفوذ الإيراني التركي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول

الدور الإيراني _ التركي الإقليمي

شكل صعود حزب العداله والتنميه إلى سدة الحكم عام 2002 تغيرًا في النهج السياسي التركي والانفتاح والرغبه في التمدد وسط النفوذ انظلاقًا من انتهاج سياسة تبلورت ملامحها في الإنفتاح على المنطقة، ولا شك إن العلاقات تأثرت على الأمن الإقليمي خاصة بعد احتلال العراق عام 2003 الذي خلق واقعًا غير مسبوق في منطقة الشرق الأوسطولا يخفى على احد أن الأمن الاقليمي مهم جدا لتحقيق الاستقرار وحسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وكان للدول الأقوى في الاقليم دور فاعل، خاصة بعد اختلال التوازن الإقليمي في المنطقة.

ولا شك إن إيران تسعى لتكريس دورها الاقليمي من خلال اتخاذ ما يلزم من ادوات القوة الاقليمية وبسطها لنفوذها للتأثير على جميع مجريات الوضع الاقليمي وفي الوقت نفسه فإن تركيا تسعى لرسم سياستها الاقليمية بأعتبارها ثقلا موازيا للدور الاقليمي الإيراني.

هذا ويتناول الباحث في هذا المبحث الدور الاقليمي لكل من إيران وتركيا انظلاقًا من المطالب الآتية:

المطلب الأول: الدور الإيراني – التركي في الاقليم

المطلب الثاني: داعش والدور الإيراني التركي

المطلب الثالث: الإرهاب والدور الإيراني التركي

المطلب الرابع: الربيع العربي والدور الإيراني التركي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الأول

الدور الإيراني – التركي في الإقليم

إن كل الدول التي تبحث عن القوى الإقليمية تطالب صراحة، وبشكل متزايد، برغبتها في الزعامة الإقليمية ،في نصيب من الحكم العالمي أحيانا أو تعبر عن مطالبها بذلك، وبإسقاط ما سبق، على حالتي إيران وتركيا في الشرق الأوسط وهذا ما يدفع المتابع للأحداث العودة قليلا للوراء لحظة احتلال العراق، وذلك يتعلق بفترة جمهورية تركيا ومرحلة الجمهورية في إيران وقد كانت تركيا قد انسحبت كليا من قضايا الشرق الأوسط منذ تأسيس الجمهوريه عام 1923، أما إيران فمنذ الثوره عام 1979، فلم تدخر جهدًا من اجل المطالبة بأدوار إقليمية رائده في المنطقه، لذلك كان الشرق الأوسط ساحة للتفاعلات والمنافسات والعداوات الإيرانية مع القوى العربية وغير العربية والدولية **(بوجدري، 2017، ص 86)**.

أما بعد 2003 وتاريخ غزو العراق فقد تغيرت المعادلات فجأة، وغيرت معها المحاسبات بالنسبة لبعض القوى بالشرق الأوسط ومنها إيران وتركيا، فقد وضعت تركيا المفاهيم الجيوسياسية في تصوراتها، وسعت إلى استعادة قوتها وإحياء مكانتها، ولاسيما في المناطق التي تعتبرها أطرفا وهوامش للمركز التركي ولم يكن ذلك هدفا ضمنيا بل استراتجية معلنة وصريحة بالمطالبه بالنفوذ والأدوار، خاصة أن تركيا تمتلك موروثًا تاريخيًا وجغرافيًا يمكنها من التطلع إلى الأدوار الإقليمية والخروج من محيطها **(بوجدري،2017،ص87)**.

أما إيران فهي تسعى أن تكون مركز الأمة الاسلامية، خاصة بعد ثورتها وتسعى إلى قيادة التنظيم السياسي والاقتصادي والأمني للمنطقة، إذ إن إيران تطور مشروعا توسعيا للاستيلاء على العالم العربي، واستبدلت مفهوم تصدير الثوره بمفهوم الاحتلال السياسي، تماشيا مع متطلبات المرحله، أما الفكر والرؤى الإيرانية فقد جسدت الثوره الاسلامية مبادئها، وخصوصية إيران بصوتها وثقافتها الفارسية ومذهبها الشيعي، التي تسعى مرتكزاتها الثقافية والدينية إلى سعي إيران الدائم للمحافظة على التميز في المحيط الذي يولد لديها نزعه للتوسع والسيطره والهيمنة، مدفوعة بمنطق القومية **(بوجدري،2017، ص 88– 90)**.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أ- **الدور الإيراني:** شكلت الثورة الاسلامية نقطه تحول ليس في تاريخ إيران وإنما في تاريخ النظام الشرق الأوسطي، وتعود أهميه الظروف التاريخيه التي ظهرت فيها من تراجع للعمل القومي إلى ترسيخ تواجد اسرائيل في المنطقه، لهذا كان للظروف التاريخيه الدور الأكبر لترعرع المشروع الإيراني الإقليمي، خاصة مع تراجع الفكر القومي الذي مهد الطريق لبروز الفكر الشيعي الراديكالي، كما استطاعت إيران فعلا أن تجمع بين التناقضات عند تحالفها مع سوريا، وحركة المقاومة الإسلامية الفلسطينية، وانقضاء فتره الخميني بوفاته، وقد تبين صعوبه تصدير مبادىء الثورة الإسلامية خاصة على المستوى المنظومة الخليجية، التي عززت أمنها الاقليمي بالتواجد العسكري الامريكي بعد حرب الخليج الثانية.

وقد عرفت إيران بمرحلة البناء، خاصة بعد الحرب الإيرانية العراقية، كما أن تلك المرحلة شهدت إحياء إيران، وعلى المستوى الاقليمي كان لسقوط نظام طالبان ونظام صدام حسين الأثر البالغ في بروز الدور الإيراني الاقليمي باعتبار كلا الحدثين سمحا بإزالة العوائق أمام إيران، لممارسه نفوذها في أهم دولتين تدخلان مباشره تحت النفوذ الأمريكي، وعلى مستوى النزاع الاسرائيلي الفلسطيني دخلت إيران فيه إلى جانب المقاومة الاسلامية (حماس والجهاد الاسلامي) كحركتين راديكالتين **(امنة،2010،ص 156)**.

كما ونجحت إيران في دعم الانقسام الفلسطيني بين فتح وحماس، والنقطة الجوهرية أن إيران اكتسبت العديد من أوراق المساومة مع إسرائيل بمحاصرتهم بحماس والجهاد الاسلامي وحزب الله في سوريا أما الدور الإيراني في العراق فقد تمثل بغياب الدور العربي الموحد تجاه القضية العراقية مما اعطى المساحة والنفوذ لإيران، وكان له الاثر الاكبر على التوازنات القائمة خاصه المنظومة الخليجية **(امنة،2010، ص 156)**.

إن الانقسام العربي شجع إيران في امتداد نفوذها في الاقليم، إضافة إلى تحقيق بؤرة إنقساميه اخرى في سوريا كدولة راديكالية ولهذا تزايد شدة المحور السوري الإيراني مع غياب الموقف العربي ، أما في ما يخص البرنامج النووي الإيراني فإن طموح إيران النووي له ابعاد إقليمية أقوى من اي بعد آخر، لإن امتلاك السلاح النووي يضرب انفراد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إسرائيل النووي في الاقليم ويقلص من حجم القوه الاسرائيلية التي ستتحول إلى قوه ردعيه لا هجومية وفق الفكر الإستراتيجي النووي. **(امنة،2010، ص 157)**. أما بخصوص الدور الإيراني في اليمن فهناك مصالح حيوية لإيران في الخليج واليمن، وقد تعاونت إيران مع الحوثيين ومع علي صالح، لكن الفقه السياسي الإيراني كان يدفع بالفوضى في اليمن وهو يرغب بدوله فاقدة للسيادة والمناعة، وبروز الميليشيات الحوثية المنظمة على خاصرة الخليج في فوضى طويله تؤثر في الامن الخليجي، فهو هدف إسترتيجي إقليمي لإيران **(الحيدري، 2016، ص 243)**.

ب-**الدور التركي** : انتهج حزب العدالة والتنمية منذ وصوله سدة الحكم في البلاد سياسة توسعية تهدف إلى تعظيم قدرات تركيا في إقليمها ودشن أحمد داود أوغلو نظرية العمل العميق الإستراتيجي، وتصفير المشكلات التي تهدف إلى تصفير مشكلاتها مع جيرانها، وبدأت تركيا في الفتره الاخيره بكسر الحدود والقيود التي كانت تعيق تمددها في محيطها الإقليمي في اقطارها الاربعة وبدأت بالانتشار وتوسيع دورها كدولة مركزية إذ قامت بكسر الطوق الذي كان يحد من قوة تركيا الإقليمية. **(الزواوي،2015 ص 100)**.

ومنذ تولي حزب العداله والتنميه السلطه عام 2002 أخذ الحزب يطبق سياسة احمد داوود أوغلو الخاصه بالعمق الاستراتيجي ففي الشرق الأوسط زادت تركيا من نفوذها في منطقه القوقاز ذات الغالبية المسلمة التي تطل على البحر الاسود، وعملت ايضا على تطبيع العلاقات مع أرمينيا والقضاء على عقود من العداء بين الدولتين وفي الشمال عضدت تركيا علاقتها بروسيا، حيث عقدت معها اتفاقيات شراكة في الاقتصاد وزيارات بين البلدين، أما الجنوب الذي يمثل العالم العربي عمقا استراتيجيا للدوله التركية فقد كانت هناك زيارات بين وزير الخارجية التركي ومسعود برزالي رئيس إقليم كردستان، واعرب عن الانفتاح التركي بخصوص القضية الكردية، كما أن أنقره ضاعفت جهودها تحت حكومه العدالة والتنمية بعد الغزو الامريكي للعراق مع جارتها الجنوبية العراق. **(الزواوي،2015ص 115)**.

ويعود اهتمام تركيا بالعراق بصوره خاصة، لاحتوائها على أقليه تركمانية تعد جزءًا من إقليم كركوك ولهذا فقد تبلور الدور الإقليمي لتركيا مع زيارة رئيس الوزراء السابق رجب

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الطيب اردوغان لفلسطين أثناء الصراع الاخير على غزه، وزياره الرئيس التركي قاده من مصر والأردن والسعودية وسوريا، وشارك المسؤولون الاتراك في محادثات وقف اطلاق النار في مصر وعلاوة على ذلك فقد استقبل حزب العدالة والتنمية قائد حركه حماس خالد مشعل مع المحافظة التركية مع علاقتها مع الرئيس محمود عباس **(الزواوي،2015ص122)**

كما ساعدت القوات التركية في عام 2006 في تدريب الجيش اللبناني واعادة اعمار لبنان، فتركيا لم تعد البلد الذي لا تصدر منه ردود فعل ازاء الازمات بفاعلية ، إذ أن تركيا تقوم بدور نشط ايضا في الشرق الأوسط بين اسرائيل والدول العربية وفي دول القوقاز المجاوره مع التأكيد على أن العلاقات مع الغرب ستبقى محور التركيز الرئيس لتركيا، ومع كل ماسبق يتضح إن تركيا تلعب دور اقليمًا متزايد في المنطقة بعد تغيير قناعتها الإستراتيجة بفرض التمدد الإقليمي. **(الزواوي،2015، ص 127-128)**

ج- الدور الإيراني التركي: تاريخيا مثلت إيران أحد عناصر التهديد بالنسبه لتركيا، سواء كمنافس استراتيجي و مصدر لعدم الاستقرار في المنطقة، في الوقت الذي كانت إيران تحصد ثمار أخطاء السياسة الأمريكية في المنطقة، وتمد نفوذها فوق مربعات الشطرنج العربية وقد كانت تركيا تسعى لإيجاد موطئ قدم لها انطلاقًا حيادها السياسي وقوتها الناعمة، وإذا كانت إيران قد استغلت الفراغ السياسي الذي نشأ جراء انهيار النظام السياسي في العراق وانهيار معادلة التوازن الإقليمي في المنطقة لصالحها، فإن أنقره قد حاولت استغلال العداء الرسمي العربي بطهران، لتمد نفوذها دون استشارة في الثغرات العربية كقوة تسعى للهيمنة على غرار إيران. **(حسين،2012)**، وقد اتخذت طهران من مخاوف تركيا بشأن المسألة الكردية حجة مفيده قد تضمن لها عدم انضمام تركيا إلى أي خطر اقتصادي ضدها أو إلى تحالف مع الغرب في حال حدوث مواجهة عسكرية، ويبقى القول: بأن أنقره ومع إنها ارادت تأكيد حضورها الإقليمي الفاعل فإنها في الوقت ذاته تحاول تبرير مخاوفها من الطموح النووي الإيراني، وما قد يؤدي إليه من خلل في التوازن الإقليمي وفق القراءة التركية لهذا فإن عملية تمدد الدور التركي الجديد لتركيا بعد تولي حزب العدالة والتنمية السلطه تعد اصعب من غيرها لكونها تعيش بمحيط

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إقليمي مظطرب، وربما يشهد تحولات سريعة الوتيرة في مراحل زمنية قصيرة. **(حسين، 2012)**

ويمكن تعريف الدور الإقليمي لكل من إيران وتركيا في التغير الذي حدث في البيئة الاقليمية بأنه قد اتاح لإيران في زيادة نفوذها الإقليمي في المنطقه بعد احتلال العراق ومن ناحية أخرى أتاح لتركيا إعادة تعريف عمقها الإستراتيجي انطلاقًا من إعادة تأكيد روابطها بالدول القوية، ولاسيما الدول العربية في ظل تصاعد الدور الإيراني، وأصبحت العلاقات بين إيران وتركيا في تنافس على بسط النفوذ الإقليمي للقوتين الاكبر في الإقليم **(حسين،2012)**.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني

داعش والدور الإيراني التركي

تستند العلاقات الإيرانية التركية على أساس برجماتي صلب، يتجلى بحسن الجوار ضمن صبغة التفاهم الاضطراري القائم على ترويض الصراعات والخلافات، ونجحت البرجماتية المفرطة بين الطرفين إلى حد ما في تجاوز الخلافات الأيدلوجية والمذهبية لتبقى العلاقات الإيرانية والتركية محتفظه بدعائمها المتمثله في توازن القوى والمصالح **(عبدالفتاح،2014ص 65)**.

إن ما فرضته داعش من تحديات يمكن القول: إنها لم تبق حدود التفاهم بين البلدين على ما كانت من التفاهم ومع أن الخلافات الموجوده بين الطرفين، من الأزمة السورية والعراقية وبرنامج إيران النووي والدرع الصاروخي الأطلسي التي استضافتها تركيا في إحدى محطاتها على الحدود مع إيران إضافة إلى التنافس الإقليمي، فأنها تبقى فرص التفاهم بين البلدين قائمة، ويتصدر هذا التفاهم قضية أمن الطاقة، بينما يتصارع كافه أطراف أزمة داعش على مصادر المياه والطاقه، وقدأضحت قضية أمن الطاقة تشكل ركيزة مهمه من ركائز العلاقات الإيرانية التركية. **(عبدالفتاح،2014، ص 65- 66)**.

أ- **موقف إيران من داعش:** في الحادي عشر من حزيران/2014 عرض وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف دعم طهران للحكومة والشعب العراقيين، للتصدي لداعش وهدد العميد (أحمد رضا يردستان) قاعدة القوه البرية للجيش الإيراني- تنظيم داعش – من الحدود الإيرانية، وتطور الموقف الإيراني انطلاقًا من المشاركة الفاعلة في مقاتلة داعش، كان موقف إيران من التحالف الدولي ضد داعش واضحا، إذ اتهم مساعد رئيس هيئة الاركان للقوات المسلحة أمريكية بقيادة الحرب بالنيابة في العراق بمساعدة حلفائها الإقليميين، ومنها السعودية وأردف ايضا أن تواجد تنظيم الدولة الاسلامية في العراق هو نتيجة مخطط شامل جرى إعداده بواسطة القوه العالمية. **(الحريري،2016)**. وقد حذر علي لارجاني رئيس البرلمان الإيراني في 14/ايلول/2014 الولايات المتحدة من اللعب بالنار من طريق شن الهجوم على حليفتها سوريا، والتي تأتي كجزء من

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العملية التي تديرها أمريكا ضد داعش، في ما أكد (حسين أمير اللهيان) مساعد وزير الخارجية الإيراني بأن إيران لن تنظر إلى اي تحالف دولي، وستعمل على أساس مسؤوليتها الدولية، في الوقت الذي تشكك إيران بنوايا ودور أمريكا في المنطقة في التحالف الدولي ضد داعش، وقد رفضت الانضمام الذي تقوده أمريكا ضد داعش، واعتبرته أكذوبه ومكيدة جديدة **(الحريري،2016)**، تغير الموقف الإيراني فجأه وحسب تصريحات المسؤولين الإيرانيين بأن بلادهم على استعداد للتعاون مع الولايات المتحدة الامريكية ضد داعش، ولكنها تود أن تشهد قدرا أكبر من المرونة بشأن برنامجها، لتخصيب اليورانيم ووافقت الولايات المتحدة على منح إيران شرعية لتواجدها الاستشاري في الحرب ضد تنظيم الدولة الاسلامية، لكن تراجعت إيران عن انضمامها الدولي ضد التحالف، وكان ذلك واضحا في المواقف الإيرانية التي جاءت على لسان المسؤول في الدبلوماسية الإيرانية (حسين أمير اللهيان)، حيث وصف الاتحاد الدولي ضد داعش بأنه تحالف استعراضي، مؤكدا على دعم الحكومة الإيرانية المستمر المتوجه إلى الحكومتين العراقية والسورية. **(الحريري،2016)**.

ب- موقف تركيا من داعش: أكد مصدر حكومي أن تركيا لا تشارك في العمليات العسكريه ضد تنظيم داعش في العراق وسوريا، وستركز تركيا على العمليات الإنسانية، وأكد مسوؤلون أن تركيا لن تسمح بإستخدام قاعدة إنجرليك في جنوب البلاد، لأغراض لوجستية للعمليات العسكرية. **(عبد الفتاح،2014، ص 72)**.

استثمرت تركيا هويتها الإسلامية الحديثه كغطاء لتبرير دعمها لداعش، وظهرت عدة اشارات تشير إلى أن الموقف التركي يعود إلى التفاهم بينها وبين تنظيم داعش بعد إطلاق ست وأربعين رهينةً تركية في منتصف شهر ايلول من عام 2014، وقد تم اختطافهم من القنصلية التركية في الموصل بعد الاستيلاء عليها ويعود تعليق انضمام تركيا إلى الحلف الدولي ضد داعش لأسباب ومنها:

1- في تشرين الأول 2013 أعلنت الحكومة التركية أن داعش تنظيم لا يحمل التعاطف وأن انقطاع الشعب التركي والتخوف التركي من مشاركتها العسكرية في

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التحالف الدولي يمكن أن يحرك العنف لدى التيارات والعناصر الدينية المتشددة داخل تركيا خصوصا أن ذلك قد أظهره العديد من التقارير الأمنية والاستخباراتية.

2- قلق الأتراك من أزمة الثقة بين أنقره وواشنطن، والتموضع لإيران على نحو يفاقم النفوذ الإيراني في العراق وسوريا، وهذا بدوره يزيد الخلل في الموازين الإقليمية خاصة بعد سيطرة الحوثيين على صنعاء اليمن.

3- توفر فرص مثالية أمام الأتراك للحصول على مغانم إستراتيجية. **(عبد الفتاح،2014، ص73)**

وقد تغير موقف تركيا من تنظيم داعش في شهر تشرين الثاني/ 2014 وأضفى الرئيس التركي عن تبدل مواقف بلاده لمحاربة تنظيم داعش، وفتح الباب للمشاركة في التحالف العسكري الذي شكلته الولايات المتحدة الأميركية وأن الحسابات التركية تجاه ما جرى في الموصل تتجاوز خطر تنظيم داعش وقضيه المعتقليين الأتراك، وحتى تعزيز خيار لقيام دوله كردية، وإنما تذهب الحسابات إلى قضية ترتيب اقليمي جديد يوجه ضربة للثقل الإيراني في المنطقة من بوابة تغيير المشهد السياسي في بغداد ولهذا فإن الحرص التركي يحمل طابع تحقيق الأهداف السابقة انطلاقًا من دعم مطالب العراقيين السنة دون الظهور بمظهر الداعم لتنظيم الدولة الاسلامية، والقبول بتطلع الأكراد إلى دوله مستقلة تغير خرائط الشرق الأوسط دون الصدام مع إيران، أو أنتقال النار إلى الداخل التركي **(عبد الفتاح،2014، ص 74-76)**.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثالث

الإرهاب والدور الإيراني التركي

سبق وقد ذكر الباحث التعاون الإيراني التركي في مواجهة التنظيمات الإرهابية المتمثلة في منظمة مجاهدين خلق، وحزب العمال الكردستاني، بعد تصنيفهم كمنظمات، إرهابية، وسيتطرق الباحث إلى الدور الإيراني التركي على المستوى الاقليمي.

أ- **الدور الإيراني:** منذ توقيع خطة العمل المشتركة للبرنامج النووي الإيراني ورفع العقوبات عنها وظفت إيران الإرهاب كأداة من أدوات سياستها الخارجية، لتحقيق مصالح دولية وإقليمية ومحلية، حيث تعتبر إيران من ابرز الداعمين للعديد من المنظمات الإرهابية خاصة الجماعات المعارضة لإسرائيل، مثل حزب الله البناني وحماس وحركة الجهاد الاسلامي في فلسطين، وفضلاً عن دعم الجماعات العنيفة في البحرين والخليج العربي ناهيك عن الاغتيالات بحق المعارضين الإيرانين في الخارج. **(رفيق،2018)**.

وكان أبرز نشاطات إيران في دعمها للإرهاب تدريبها للشيعة في العراق والشيعة المتطوعين الذين جاؤوا من أفغانستان إلى سوريا، وبالإضافة إلى جماعة أنصار الله الحوثين في اليمن تحت إشراف فليق القدس التابع للحرس الثوري الإيراني، وما تشهده هذه البلدان من حرق وتدمير وقتل على إثر دعم إيران لتلك الجماعات وتأمين الغطاء لها. **(رفيق،2018)**.

تابعت إيران باهتمام خاص الحرب التي يخوضها التحالف الدولي ضد التنظيم الإرهابي (داعش) سواء من ناحية تأثير ذلك على مصالحها المباشره في سوريا والعراق وتأثيرها على حلفائها في المنطقة، وتتخوف إيران من أن ترتبط الحملة الدولية بسعيها لتغيير موازين القوى السياسية داخل العراق لغير مصلحة إيران، أو لتحجيم النفوذ الإيراني داخل العراق، وكما ذكرنا سابقا إن إيران وصفت مشاركتها ضمن التحالف الدولي تحت سقف مصالحها، وفي مقدمتها الملف النووي الإيراني. **(مرسي،2015، ص104)**.

وبالعوده للدور الإيراني فإنا ناحظ افتقار التنظيم إلى محطة واضحة المعالم والأهداف في حربها على التنظيم الإرهابي وقد سمح لإيران أن تكون طرفًا مشاركًا فيه عن بعد، وبشكل غير رسمي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فإن إيران تتبنى ظاهرة المليشيات الإرهابية لدورها الإقليمي في المنطقة ولذا فأن إيران تحاول إيران الاستفادة مما يفعله التحالف كغطاء جوي، في الوقت الذي تقوم فيه قوات من الحرس الثوري في العراق بعمليات قتالية، وترفدها مليشيات الحشد الشعبي الشيعية من أحراق منشآت ومنازل وعمليات اغتصاب وقتل. **(مرسي،2015،ص 105)**.

وفي سوريا، فإن إيران هي أحد الداعمين الرئيسيين للنظام السوري، ويمكنها أن تلعب دور إيجابيًا وجوهريًا في التوصل لحل سياسي لقضايا التطرف والإرهاب والحرب القائمه في سوريا الا انها تربط دورها الإيجابي في تخفيض اعمال التطرف والإرهاب القائم في المنطقة بمصالحها وعلى هذا الأساس فإن دور الجمهورية الإيرانية أخذ طابع الداعم للعمليات الإرهابية وليس الدور المكافح لها. **(مرسي،2015، ص 106-107)**.

ب-**الدور التركي:** أن الدور التركي يتماشى في مقاومة الإرهاب مع النهج الامريكي، وازداد بعد أحداث 11 /سبتتمر/2001م ويعود ذلك إلى الهجمات والعمليات الإرهابية التي تعرضت لها تركيا وأخبرت القيادة التركية في عملية إدارة مكافحة الإرهاب حيث رحبت تركيا في الإعلانات المشتركة للاتحاد الأروبي في 14-21/ايلول/2001م لمكافحة الإرهاب، ودعت إلى ضرورة شمول القرارات لجميع دول العالم. **(عطوان،2015، ص 83)**، فيما يؤكد الخطاب التركي على أهمية دور المنظمات الدولية، ومنها المؤتمر الإسلامي في محاربة الإرهاب وترى القيادة التركية أن الظروف التي يعيشها المجتمع في تدهور اقتصادي وسياسي هي البيئة الخصبة لنمو الإرهاب، وتدعو إلى تحسين التنمية الاقتصادية وتحسين توزيع الدخل والتعليم والعدالة والاحتياجات الاجتماعية وقد انعكس بوضوح موضوع الارهاب بالنسبة للدولة التركية انطلاقًا من تحالفاتها مع القوى الدولية والإقليمية لمكافحة الإرهاب في العراق وسوريا، وتدعم تركيا السعودية في تحالفها الذي تقوده في اليمن من اجل إعادة الشرعية للقيادة اليمنية وإيقاف التطرف والارهاب في اليمن. **(عطوان،2015، ص 84)**.

أما بالنسبة لتركيا فقد أخذت دور المحافظ على موقفها في الإنضمام للتحالف الدولي الذي اعتبر داعش منظمه إرهابية، وتهديد دولي واقليمي، وركزت على إسقاط نظام الأسد، على أنه اساس المشكلة ومع أن الافراج عن الرهائن الاتراك الذين كانت تعد من

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أسباب عدم انضمامها للتحالف، إلا أن الموقف التركي لم يحدث عليه تغير، مع أن الحكومة التركية حصلت على موافقه البرلمان التركي، للتحرك عسكريا ضد الجماعات الإرهابيه في 2014/10/2 إلا أن الحكومة استمرت في سياسة الغموض. **(مرسي،2015، ص108)**، ومن ناحية لأخرى فإن تركيا تدعم جماعة الاخوان المسلمين وتحتضن قادتهم من أن عدد من الدول العربية عدتهم تنظيم إرهابي وخطر على الأمن القومي، حيث تقوم تركيا باستخدام جماعة الإخوان المسلمين للتدخل بالشؤون العربية مثلما تفعل إيران انطلاقًا من تبنيها لملف الشيعة في العالم العربي. **(مرسي،2015، ص 109-111)**.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الرابع

الربيع العربي والدور الإيراني التركي

ارتبط إقليم الشرق الأوسط عبر تاريخه الحديث بدور متميز للفاعلين الإقليمين حيث تتنافس الأدوار وتتغير المواقف بين الصعود والهبوط، ومن ثم جاءت ثورات الربيع العربي في مطلع العام 2011، لتكسب تلك الأدوار زخماً وحراكا جديدا اسفر عن تغيير أدوار الفاعلين الإقليمين، فصعد من تراجع وتراجع من صعد، وعلى ذلك سوف يدرس الباحث الدور الإيراني التركي والتفاعل الإقليمي لكل منها في ثورات الربيع العربي ، بدأ الربيع العربي بالثورتين التونسية والمصرية التيين أحدثتا نقلة جذرية ونوعيه في مواقع الخوف، فقد انتقل الخوف من الشعب إلى الأنظمه التي كانت تعتمد على قاعدة: القوة تخلق الشرعية.

أ- **الدور الإيراني:** منذ اندلاع الثورات العربية عام (2011) أخذت تبرز بين القوى الاقليميه حالة من التنافس، وكانت من بين هذه القوة إيران التي لديها مشاريع واهتمامات إستراتيجية في المنطقة، وعندما جاءت هذه الثورات غيرت موازين تلك القوى الاقليمية في الشرق الأوسط ودخلت هذه الدول في متاهة مؤقتة من حيث التصرف لما يجري من تحولات سريعه ليس على المستوى الداخلي وإنما على المستوى الاقليمي. **(باكير، 2012، ص 89)**، تبلورت رؤية إيران ازاء ما يجري ليتم البناء عليه، ولا سيما أن مشروعها تجاه المنطقه قائم، وقد جاءت هذه الثورات والتحولات بما يلائم مع توجهاتها السياسية الخاصة بما يخص إستراتيجيتها في الشرق الأوسط التي من ابرز ملامحها مهاجمة الفكره القومية، لتخلف بذلك موت الفكره القومية معللة في ذلك فشل النظم الحاكمه التي تبنت هذه الفكره، ومن هنا جاءت فكرة إيران لاقناع المواطن العربي بقبول الوجود الإيراني بل والزعامة الإيرانية بوصفها قياده إسلامية ولا سيما بعد أن جرى تقديمها على أنها آخر قلاع مقاومة إسرائيل وأمريكا، مما عززت فرصة إيران في غياب الزعامة العربية. **(مكي، 2012، ص 352)**.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كان موقف إيران من ثورات الربيع العربي يتمثل في أتهام أمريكيا بأنها تقوم بتحريك هذه الثورات، واتهام إيران بالدعم الأمريكي للثورات العربية، وكان وجهاً لجميع الثورات العربية حتى أتت الثوره السورية ثم أخذ النظام الإيراني بقية الثورات مستلهمة من الثورة الإيرانية، نظرت إيران إلى ما شكله سقوط النظام الرئيس التونسي والإطاحه بنظام مبارك في مصر ومقتل الرئيس الليبي معمر القذافي مفاجأه ساره لها، وذلك يعود إلى علاقتها مع تلك الدول التي كانت معقدة ومتأزمه، ولهذا فإن إيران وضمن ما سبق من اندلاعات الثورات العربيه لصالحها انطلاقًا من قيامها بتنظيم حملة إعلامية دعائية قوية غير مسبوقة في الداخل والخارج **(العدوان، 2013، ص 160-163)، وقد** اتضح الدور الإيراني في ظل الربيع العربي جلياً في دور المساند والداعم لنظام الأسد في سوريا، وتبلورت الدوافع الإيرانية في دعم النظام السوري لعدة اسباب أهمها:

1- بروز الدور التركي ببشكل كبير في القتال في حلب والمشكلة الكردية.

3- تزايد مؤشرات رغبة موسكو في تحجيم دور إيران في الأزمة السورية

3- تصاعد المخاوف الإيرانية من إمكانية استغلال بعض الدوائر الإقليمية والدولة للدفع وراء سيناريوهات التدخل العسكري.

إن التغير والتحول الذي طال الأنظمة السياسية العربية لم يحقق ما كانت تتمناه إيران كونها الدوله النموذج في المنطقة، بل على العكس من ذلك، فإن التغير في الآونة الأخيره، ليضيف ضغوطاً إضافيه على إيران، وهكذا أيدت إيران ثورة مصر وتونس، لكنها ترددت في تأييد الثوره الليبية.

(لادمي،2014، ص136-138).

وإن التحالف السوري الإيراني في امتداد ثورات الربيع العربي نشأ واستمر على اساس برجماتي يدل عليه الاختلاف السياسي بين علمانية النظام السوري وإسلامية النظام الإيراني، فسوريا مهمة لإيران في العمق العربي، مثلما إيران مهمه لسوريا في التوازن الاقليمي، من هنا يمكن الحديث عن مكاسب إيران الآنية من قيام ثورات الربيع العربي، ويمكن حصرها في تأسيس شرق أوسط إسلامي بقيادة إيران، لمواجهة المشروعات التي طرحتها امريكا بعد احتلال العراق، مثل مشروع الشرق الأوسط الكبير والشرق الأوسط الجديد، ومن هنا جاء المشروع الإيراني الذي يقوم على

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الهيمنة على منطقة الخليج العربي، ويركز على دعم الأقليات الشيعية فيها، وقد اعتبرت إيران أن سقوط حسني مبارك يمثل البوابة لتطوير العلاقات مع مصر، والتي تحضى باهتمام خاص من جانب الاعتبارات الإقليمية والتاريخية على أساس سبب وجيه من وجهة نظر إيران: بإن نظام حسني مبارك كان يقف حاجزا بين علاقات كل من الطرفين . **(الجحشي،2015، ص 296-297).**

وفي مجال برنامج إيران النووي أدت ثورات الربيع العربي إلى توجيه الاهتمام الدولي بعيدا عن أزمه الملف النووي الإيراني، ومحاولة كسب مزيد من الوقت لمواجة الصعوبات التي واجهت البرنامج النووي.

وربما نتج من ثورات الربيع العربي تداعيات سلبية على مصالح إيران وطموحاتها الإقليمية، وأولها مشروع الشرق الأوسط الإسلامي، وبالإضافة إلى الصعوبات أمام تطوير علاقاتها مع مصر، وعليه فإن النظام الإيراني إلى النظام السوري باعتبار إيران هي الميزان الإستراتيجي العربي وتمثل مستقبل التوازنات الإقليمية والدولية. **(الجحشي،2015، ص 298-300).**

ب- الدور التركي: قد رأت تركيا في الثورات العربية أنها بمثابة تدفق طبيعي للتاريخ وأنها عفوية وضرورية وقد جاءت متأخره، حيث كان ينبغي أن تحصل في الثمنينيات أو التسيعنينات من القرن العشرين وأن التغيرات التي تشهدها دول الشرق الأوسط ناتجة عن ضرورة اجتماعية، ولابد من ابتعاد الزعماء عن الوقوف أمام رياح التغيير، فمثلت هذه الرؤية منطلقا أساسيا للدور التركي من هذه الثورات وشملت ما يأتي:

1- احترام إرادة الشعوب ورغبتهم في التغيير والديمقراطية.

2- الحفاظ على استقرار الدول وأمنها وضرورة حصول التغيير سلميا.

3- رفض التدخل العسكري الأجنبي في الدول العربية .

4- تقديم العون والدعم للتحولات الداخلية حسب الظروف .

5- رعايه المصالح التركيه العليا.

6- عدم استخدام القوات المسلحة التركية ضد الشعوب العربية واقتصارها على المهام الإنسانية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

7- مراعاة خصوصية كل الدول وظروفها ومصالح تركيا معها **(العدوان، 2013، ص 86-87)**

إن الدور التركي تجاه ثورات الربيع العربي له أبعاد عديده، ومن أبرزها الطابع البرجماتي للسياسة التركيه، أو التركيز على تحقيق المصالح الوطنية، وتحول السياسة التركية إلى الشرق في إطار استعادة تركيا لذاكرتها الحضارية الإسلامية، حزب له مرجعية إسلامية **(أوغلو، 2010، ص 446)**.

ذهب موقف تركيا حيال الثورات العربية إلى اختلاف المواقف من حالة لأخرى مع أحداث المنطقة المستجدة، والتي تشهد تسارعًا سريعًا، وجاءت دوافع دعم تركيا للثورات العربية لعدة اسباب منها:

1-تعزيز مصالح أمنية لتركيا على النمو الذي يمكنها من المشاركة في تحديد أجندة أمنية إقليمية.

2-خدمة مصالح تركيا الإقليمية بإعتبار أن المنطقة العربية باتت سوقا للسلع التركية.

3-السعي لخلق دور إقليمي يوسع نفوذها في ظل التغير في المنطقة العربية.

وقد وفرت الثورات العربيه مجالًا نشطا لتركيا، لطرح دورها الاقليمي في معالجة الخلافات العربية الداخليه ومحاولة السعي لامتدادها الإقليمي مع التركيز التركي على السياسة الدبلوماسية كشكل أساسي **(لادمي،2014، ص 133-135)**.

بعد تغير السياسه الخارجية التركية التي شهدت تفاعلات تركية عربية، وبعد وصول حزب العدالة والتنمية للسلطه فإن الدور الإقليمي التركي لم يعد مسألة تخص تركيا وحدها، بل امتد تأثيره العميق على مجال التوازنات في المنطقة، لتجد تركيا في ثورات الربيع العربي فرصة للانتقال من أجل أن تكون مجرد شريك للاعبين إقلميين مثل إيران في تزعم المنطقة، ولتكون اللاعب الإقليمي الأوحد وكان هذا يتطلب إضعاف اللاعب الإيراني، وقد مثل وصول رياح التغيير إلى سوريا فرصة تاريخية لتركيا للعمل على كسر التوازن الإقليمي مع إيران وحلفائها، والتطلع إلى وصول الاسلاميين إلى السلطه السورية، كما سائر البلدان العربية كركيزة جديدة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لمضاعفة هدفها في تسيد المنطقة، ولذلك تبنت تركيا أدوارا مختلفه نسبيا في التعامل مع الثورات العربية، ففي البداية التزمت تركيا مدخل المتابعة والحذر للأوضاع في تونس، ثم موقفها الأكثر في الحالة المصرية عند مطالبة الرئيس حسني مبارك بالرحيل، وأخذت دور التحفظ إزاء التدخلات الخارجيه في ليبيا وعند وصول الثورات العربيه إلى سوريا تتردت تركيا في التعاطي مع سوريا بطريقة وصائية مفاجئة، فقطعت تركيا العلاقات مع دمشق وطالبت الرئيس الأسد للتنحي، ذلك التعاطي كما ذكره سابقا، أتى ذلك من باب فرض النفوذ التركي في الإقليم لتصبح اللاعب الأوحد على حساب إيران (**الجحشي،2015، ص 313 –316**).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني

الدور الإسرائيلي في مواجهة النفوذ الإيراني التركي

شغلت قضية إعادة رسم المحاور الإقليمية في الشرق الأوسط صانع القرار الإسرائيلي، وبالتحديد بعد صعود حزب العدالة والتنمية للحكم في تركيا عام2002، والغزو الامريكي على العراق عام 2003 ،حيث أدى الحدث الأول إلى تراجع العلاقات الاسرائلية–التركية، وعزز الغزو الأمريكي على العراق زيادة النفوذ الإيراني في العراق، ولهذا سعت إسرائيل بكل الوسائل المتاحة لديها في البحث عن دورها في صياغة محاور الإقليم، خاصة بعد صعود قوى إقليمية جديدة على الساحة الإقليمية، مثل إيران وتركيا. **(ساعو،2014، ص 121)**

ويتناول الباحث في هذا المبحث الدور الإسرائيلي في مواجهة النفوذ الإيراني التركي من خلال المطالب الآتية:

المطلب الأول: الدور الإسرائيلي في مواجهة النفوذ الإيراني

المطلب الثاني:الدور الإسرائيلي في مواجهة النفوذ التركي

المطلب الثالث: الدور الإسرائيلي في مواجهة النفوذ الإيراني التركي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الأول: الدور الإسرائيلي في مواجهة النفوذ الإيراني

جاء عجز إسرائيل في إقناع الولايات المتحدة الأمريكية بضرورة توجيه ضربة عسكرية للمشروع النووي الإيراني، ومن ثم اندلاع ثورات الربيع العربي والأحداث المتسارعة التي يعيشها الشرق الأوسط، طارحاً أسئلة كبرى على إسرائيل في ما يتعلق بأنماط التحول في التحالفات الإقليمية وتاثيرها في أمن ومكانة إسرائيل في الشرق الأوسط، وترصد التقديرات الإسرائلية هذه التغيرات وتحاول الخوض في أغوارها، لمعرفة نوع المحاور الإقليمية قيد التشكل ومدى خطورة كل منها على أمنها ووجودها في المنطقة **(الدلابيح،2011، ص106)**

إن بعض التأمل في أوضاع الشرق الأوسط والنظر إلى طبيعة الدور الذي تتطلع إليه كل من إسرائيل وإيران إلى لعبة في المنطقة وهذا بدوره يؤدي إلى التنازع على النفوذ والسيطرة عبر قطبين هما:

أ- قطب إسرائيلي يريد أن يحول السلام مع العرب إلى نوع من الترجمة السياسية والاقتصادية الانتصارية.

ب- قطب إيراني يرى أنه الابقاء على حالة الحرب مع إسرائيل واجب ديني مقدس، بحيث يبقى العرب وإسرائيل طرفا مواجهة تتلائم مع محددات التحرك الإيراني سياسياً وإستراتيجياً

إن واقع الحال هو ما شجع إسرائيل وإيران بالتصرف كقطب جاذب في المنطقة، وذلك يعود إلى أن كلًا من البلدين يمتلكان إستراتيجية واضحة تجاه عموم بلدان المنطقة على أساس تصور واضح لمصالحها الآنية بعيدة المدى من جهة، وغياب ما يمكن اعتباره قطباً عربياُ مكتمل الملامح، يقوم بدور فاعل في رسم العلاقات في المنطقة. **(عودة،2003، ص 113)**.

تنظر اسرائيل إلى إيران على أنها تهديد وجودي بالنسبة لإسرائيل ويجب تغيير النظام في إيران لإبعاد هذا التهديد، ومكمن المشكلة مع إيران ليست في اليوم الذي تمتلك فيه القنبلة النووية بل المشكلة هي أن إيران تثير المشاكل في البلدان، وتدعم الراديكاليين وتستغل ضعف الأنظمة وتقوض استقرارها، ويتعين على الأنظمة أن تدرك أن العالم اللامبالي يسمح لإيران بأن تغدو اللاعب المهيمن والاكثر أهمية في المنطقة ولهذا اعتمدت إسرائيل جملة من الخطوات في

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مواجهة النفوذ الإيراني توزعت ما بين السياسية والعسكرية والأمنية وأسلوب الحرب الناعمة، وقدمت خطاباً في مواجهة إيران يرتكز على السياسات الآتية:

– الموقف الرسمي يقتضي ألا تقف إسرائيل وجها لوجه أمام المشروع الإيراني.
– التأكيد على إقليمية وعالمية التهديد الإيراني، فهناك قواسم مشتركة بين إسرائيل والعالم العربي وعليه يجب تمتين العلاقات بينهما.

– محاولة القادة الاسرائليين وضع الولايات المتحدة في مواجهة مباشرة مع إيران، بالإضافة إلى السيناريوهات المحتملة من الجانب الإسرائيلي للتعاطي مع إيران النووية وقد جاءت عبر خطوات وهي كالآتي:

– التفاوض المباشر في إطار ثنائي أو متعدد الأطراف.

– العمل العسكري الذي يبدو أنه قابل للتحقيق وسلبياته على المنطقة والعالم التي ستكون اكبر من نتائجه.

– تغير النظام الذي لايبدو أنه قابل للتحقيق رغم الجهود التي تبذل.

– الضغط على إيران اقتصادياً غربيا دولياً مع امل توسيع الخلافات الداخلية بحيث يتبدل السلوك الإيراني تجاه المنطقة. (**القيس، 2015، ص 166**–169).

جاء الدور الإسرائيلي في جملة من الردود التي تحد من النفوذ الإيراني على مختلف الصعد ومن المعروف أن اسرائيل وإيران هما اكبر قوتين عسكرتين في المنطقة وقد قامت إيران في السنوات الاخيرة بتوسيع ترسانتها النووية في السنوات الاخيرة إلى حد كبير وقد شهدت عملية تطوير التسليح الإيراني، خاصة في مجال الصواريخ بعيدة المدى، مراحل عديدة، وفي المقابل فإن إسرائيل لديها تسليح حديث وتقنيات عالية في مجال القوة الجوية إلا إن إيران بمفهوم القوة متعددة الأبعاد وقد ازداد حضورها الدولي مع دخولها التسليح النووي، وذلك يكسر مفهوم الردع النووي الاسرائيلي والتوازن في المنطقة الذي ساد لصالح اسرائيل اثناء العقود والسنين الماضية وهددت اسرائيل مراراً بضرب المواقع الإيرانية، لكن برنامج إيران النووي يلجم تلك الضربات، إذ بالواقع لم تكن تهديدات إسرائيل بضرب إيران إلا بقصد الحشد والتأييد لفرض أقصى العقوبات الممكنة ضد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إيران، ونجحت نوعا ما في الضغط على أمريكيا في فرض عقوبات أشد على إيران، ولو أن الدبلوماسية الإسرائيلية تعتبر أن هذه العقوبات غير كافية. **(اللقيس،2015، ص 174-175)** إن الخوف من برنامج إيران النووي يتسبب بالرعب، ليس فقط لاسرائيل وإنما أيضا في الرياض والقاهرة وعمان وغيرها من العواصم العربية، وهذا الخوف المشترك يتسبب بدوره بانفتاح جديد بين الدول العربية وتحالفات جديدة في المنطقة، وهذا سوف يعزل إيران ويحد من نفوذها وحريتها في مواجهة الضغوط الدولية بما يخص طموحاتها النووية. **(هالبرن،2007)** وركزت إسرائيل بعد هذا التخوف من البلدان العربية من خلال تقوية كل اتصال ممكن مع مصر والسعودية والأدرن والإشارة أيضا إلى عملية السلام مع الفلسطينين، إلا أن وجود حماس يعيق هذا التصالح، وقد وعملت اسرائيل في هذا الصدد على تقوية السلطة الفلسطينية، لاضعاف حماس التي تعتبر من أذرع إيران في المنطقة، وقامت ايضا بالاتصال بالنظام السوري وإقناعه بإنهاء تحالفها مع إيران وتغيير المواقع. **(هالبرن،2007)**.

عمدت إسرائيل أيضا إلى دفع إيران إلى وضع تجبره فيه إلى عدم التواصل مع الدول العظمى لاتفاق حول ملفها النووي بواسطة الجهود الدبلوماسية الإسرائيلية في الاتحاد الأوروبي ومجلس الأمن والولايات المتحدة الامريكية، لوقف برنامجها العسكري النووي الإيراني، كما وهددت مجموعة المصالح للضغط الاقتصادي ومنع التعامل مع المصارف الإيرانية، وانعكس ذلك على الواقع الإيراني بدخول طأولة المفاوضات المباشرة مع مجموعة (5+1)، وعلى الصعيد نفسه تعرضت إيران للعديد من العقوبات الاقتصادية من جهات مختلفة في مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية. **(ميلشتاين،2011، ص 23)** .

وأدركت إسرائيل أنه ومن أجل مواجهة النفوذ الإيراني، يجب أن تقوم على إستراتجية مفادها عزل إيران نهائيا عن العالم الخارجي انطلاقًا من التصعيد السياسي وخصوصا في ما يتعلق في ملفها النووي، وقامت اسرائيل في هذا الصدد بتوثيق التعاون الاستخباراتي بينها وبين الدول المجاوره لإيران، وذلك بهدف تناقل المعلومات الاستخباراتية مع الدول المحيطة بها، ويوجد لإسرائيل دور كبير مع دول اسيا الوسطى لنفس الهدف، مما بدوره يساهم في عزل إيران إقليميا **(صحيفة النهار،2011)**.

وعلى الصعيد ذاته اعتمدت إسرائيل على جانب من الحروب الإلكترونية، لمواجهة التهديد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإيراني حيث إن التقارير تشير إلى أن الجيش الإسرائيلي يقوم منذ العام 2012 بتجميع نخب قراصنة الحاسوب وعمليات الهاكرز، فقد تعرضت إيران طوال الفترة الماضية لعدة هجمات فيروسية، استهدفت البنية التحتية لبرنامجها النووي، كما قامت إسرائيل في إطار الحرب الإلكترونية بتطوير أنظمة قتالية ستتيح لها تشويش الأنظمة الدفاعية لإيران، في حال حدوث تصادم عسكري بين الطرفين، ومع محاولات إسرائيل أيضاً لوقف الامتداد الإيراني في المنطقة عبر ملفها النووي الذي يمثل لإيران عنصر النفوذ في الاقليم، وكما وضحت جريدة (التايم) أن أربعة من العلماء الإيرانين قتلوا في شوارع طهران ما بين العام 2004– 2010 عندما قامت إسرائيل بتصعيد عملياتها السرية داخل إيران. **(اللقيس،2015، ص 184)**، جاء الدور الإسرائيلي بشإن الاتفاق النووي النهائي باستخدام كافة الوسائل، لتحجيم نفوذ إيران إلا أن سرعان ما تبدل مسار الحوار في إسرائيل من التهديد الإيراني إلى الصراع في سوريا والتوترات المتنامية مع الفلسطينين، وتحول التركيز على أن إيران أصبحت مشكلة إقليمية وليست نووية بالنسبة لإسرائيل وهو ما يدفع القلق الاسرائيلي بشأن نشاطات إيران في الجولان السوري ودعمها المتواصل إلى قيادة وعناصر حزب الله، ويجمع القادة الإسرائيليون أن الاتفاق النووي النهائي هو الذي أطلق العنان لإيران، لازدياد نشاطها الاقليمي المزعزع لاستقرار الأمن الإسرائيلي. **(كاي،2016، ص5)**.

وقد سعت إسرائيل في الأزمة السورية إلى إسقاط النظام السوري، وذلك بهدف احداث تغيير في توازنات القوى في المنطقة عن طريق تفكيك علاقات سوريا وتحالفاتها الإقليمية وتحجيم الدور الإيراني، بعد أن خسرت إيران علاقتها مع العرب ولم يبق أمامها سوى النظام السوري، ومع انهيار النظام السوري سوف ينهار الحلف بين سوريا وإيران وحزب الله، وعمل النظام الإسرائيلي في الصعيد ذاته على جذب سوريا إلى محور الاعتدال انطلاقًا من تحقيق السلام تحت الضغط المباشر، ودفع سوريا لخفض طموحاتها السياسة وقبولهم بالسقف الاسرائيلي المرتفع، والعمل على تقييد سوريا في حدودها القطرية، والعمل أيضا على تعميق الانقسام السني الشيعي في المنطقة، وذلك من شأنه أن يضع إيران في مواجهة تركيا إضافة إلى أن تراجع النفوذ الإيراني الروسي في الساحة السورية نتيجة القتال المتواصل سيكون مرحبا به في إسرائيل. **(اللقيس،2015،ص195)**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وجاء الموقف الذي اتخذه نتياهو في حزيران عام 2014 بإعلان دعمه لإقليم كردستان في العراق تجسيدًا للرؤية الإسرائلية بضرورة قيام تحالفات مع الأقليات في المنطقة ودول الطوق الثالث التي ليس لها حدود مع إسرائيل، ولكن تجمعها مصالح مشتركة، ومع اندلاع ثورات الربيع العربي في عام 2011 بدأت تظهر الأهمية التي تعطيها إسرائيل لاقليم كردستان في نظرتها الإستراتيجية للمنطقة ولم يقتصر التعاون بين إسرائيل وكردستان على التعأون العسكري والاستخبارتي، بل شمل زيارة قامت بها وفود كردية رسمية لإسرائيل للتعاون في مختلف المجالات، فالإقليم الكردي يمثل أهمية كبرى لإسرائيل لأنه حليف موثوق فيه، تسطتيع إسرائيل التعويل عليه في المصالح الأمنية، وتمثل كردستان لاسرائيل قدم بالغة الأهمية للاستخبارات في المواجهة مع إيران ومواجهة الخطر الذي تمثله أذرع إيران في العراق وسوريا. **(ابوعامر،2016، ص 96)**.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني

الدور الإسرائيلي في مواجهة النفوذ التركي

تعتبر العلاقات الإسرائلية التركية من العام 1984–2008 علاقات تعاون وتحالف قوي ويعود ذلك إلي أن إسرائيل جزء من الدائرة الغربية التي تتجه اليها تركيا فضلا عن تعدد المصالح بينهما.

وجدت إسرائيل في تركيا طموحاً لتحقيق أهدافها الخارجية، ولا سيما أن المنطقة العربية في عداء دائم مع إسرائيل، وقامت إسرائيل بعقد العديد من الاتفاقيات الملزمة للطرفيين، لضمانها بقاء العلاقات بين البلدين وهو ما حدث فعلا وأثر على العلاقات التركية العربية، وسعت إسرائيل من ذلك لتطويق الدول العربية المعادية لها والتي تحكمها النزعة القومية، وعمدت أيضاً على توسيع دائرة عمقها عبر التفافها عل سوريا ووصولها لحدود العراق وإيران، ويسهم الاتفاق الإسرائيلي التركي في جعل تركيا أداة لتنفيذ السياسة الإسرائلية في الضغط على العراق وعزل إيران، في الوقت الذي ما زالت فيه عملية السلام متعثرة بين اسرائيل وسورية وكما تهدف اسرائيل من علاقتها مع تركيا إلى تخفيف المسؤلية الأمنية على عاتق الولايات المتحدة الأمريكية ومنها تزايد القوة الإيرانية، ومن هذا المنظور فإن تركيا مهمة بالنسبة لإسرائيل والعلاقة معها تحقق ضبط في التوازنات الإقليمية **(الغول، 2011، ص 71)**.

ومع صعود حزب العدالة والتمنية لسدة الحكم عام 2002 استمرت العلاقات بين البلدين على هذا المنوال من التعاون والتفاهم ومنذ استلام حزب العدالة والتنمية الحكم فقد اخذت العلاقات بين البلدين جانبًا من التفاهم مع بغض الاختلافات حول سياسة الحزب الإسلامية والانفتاحية، وجاءت الخلافات جراء الدور االجديد الذي تلعبة تركيا في المنطقة **(الشرطي،2011)**، وبعد الغزو الأمريكي على العراق عام 2003 تمثل التدخل الإسرائيلي في العراق بإرسال الخبراء والمستشارين والسلاح للأكراد وكان هدف إسرائيل إضعاف العراق واستنزاف قدراته، لإبعاده عن دعم القضية الفسلطينية، وأصبح الموساد الإسرائيلي يعمل في العراق بنشاط واسع وكبير انطلاقاً من شمال العراق مع ظهور بوادر مشروع جديد في المنطقة تنبه جيران العراق إلى هذه الخطة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وإلى الدور الأساسي الذي تلعبه إسرائيل متمثلة في دعمها للأكراد وفي مقدمتها تركيا التي تخشى قيام دولة كردية في العراق. **(ابو مطلق،2011، ص** 80).

إن الوجود الإسرائيلي في شمال العراق يعد بمثابة ضغط على تركيا خاصة على المستويين الأمني والعسكري، حيث أصبحت عملية التجسس الإسرائيلية من طريق الأجهزة المنظوره أكثر خطورةً على تركيا، فضلا على ما تستطيع إسرائيل القيام به باللعب بالورقة الكردية سياسياً، إذ تحاول إسرائيل إثارة الاكراد إلى المطالبة بدولة مستقلة على حساب تركيا، وتقديم مساعدات مختلفة لحزب العمال الكردستاني التركي، الامر الذي عملت تركيا على إحباطه. **(قيس،2015، ص159).**

منذ أن بدات تركيا سياستها النشطة وانخرطت في العالم الاسلامي بعد غياب طويل، اتضح القلق الإسرائيلي بشان ذلك وإن كانت تشجع دور الوساطة الذي يؤدي إلى تطبيع العلاقات الإسرائيلية العربية ومع ذلك فإن تعزيز العلاقات التركية مع العالم الاسلامي وإيران هو ما يوتر اسرائيل وبدوره سيقوم على تغير طبيعة التوازن في المنطقة. **(يوسف،2015، ص** 61).

أخذت العلاقات بين البلدين جانبًا من التوتر خاصة بعد سياسات حزب العدالة والتنمية الجديدة التي أدت إلى امتغاص (اللوبي اليهودي) في امريكا، واشترط (اللوبي اليهودي) في مقابل دعمه لتركيا وقضاياها أن تبتعد تركيا عن حماس وسوريا وإيران، لإن ذلك بدوره يؤثر في دور إسرائيل الإقليمي. **(ابو مطلق،2011، ص 84).**

وفي الوقت الذي شعرت فيه إسرائيل بعدم الارتياح حيال الانتقادات التركية العلنية للسياسة الإسرائيلية، فإنه في الوقت ذاته لم تستطع كبح طموحات تركيا الجديدة تماما على أمل أنها سوف تعود ببعض الفائدة عليها، غير أن مصالح اسرائيل لم تعد متوازية مع مصالح تركيا لدرجة أنها تلبي هدف إسرائيل في إضعاف الدول الإسلامية وتجزئتها. **(فولر، 2009، ص** 168).

لكن الهدف الإسرائيلي من وراء علاقتها مع تركيا لا تكمن في شكل جلي، وإنما أهداف مستمره لا تنتهبي إلا بإعادة صياغة تحالفها على المستوى الإقليمي فتركيا تعتبرها إسرائيل سوقًا اقتصاديًا للصناعات العسكرية الإسرائيلية، ولا يمكن خسارتها كحلف مهم بالنسبة لها **(ابو مطلق،2011،** ص98) وبالعوده للموقف الإسرائيلي فإن تركيا تعد قوة إقليمية كبيرة، وليس من

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مصلحة إسرائيل إضافة دولة جديدة إلى قائمة أعدائها في المنطقة إضافة إلى أن تركيا دولة لها وزنها الإقليمي. **(يوسف،2015، ص 62**-63).

في ما ذهب العديد من المحللين إلى أن إسرائيل بدأت تضهر الغضب وعدم الارتياح من سياسة تركيا في ظل حكومة العدالة والتنمية ، وبعد تأثر السياسة التركية بفلسفة اردوغان وآرائه السياسة الشخصية، حيث أخذت تركيا تظهر سياسة متشددة تجاه إسرائيل، ولاسيما في ما بتعلق بالملف الفلسطيني وحصار غزة منذ فترة طويلة كما إن إسرائيل تدرك أن تركيا تحاول ملء فراغ القوة الواضح في الشرق الأوسط، لتنافس إسرائيل على ذلك عبر تبني موقف مؤيد للفلسطينيين وحركة حماس إضافة إلى إن إسرائيل غاضبة على تركيا واردوغان في ما يتعلق بالدور التركي في معالجة الملف النووي الإيراني، وما يخيف إسرائيل أن العلاقة مع كل من إيران وسوريا أخذت طابعًا إستراتيجيًا عميقًا مع تزايد في العلاقات السياسة والاقتصادية، ومما زاد حدة التوتر بين تركيا وإسرائيل تصريحات اردوغإن بإنه على استعداد لمقابلة الرئيس السوداني (عمر البشير) وغير مستعد لمقابلة الرئيس الإسرائيلي (نتياهو) ما دفع الأخير للتصريح بإن تركيا لايمكن أن تكون وسيطًا بين إسرائيل وسوريا. **(ابو سيف،2014، ص 268-269).**

وفي سجال المواجهات بين البلدين فرضت إسرائيل حصارًا على قطاع غزة لأربع سنوات تمنع عن طريق اهل غزة من الوصول إلى الموارد الأساسية الضرورية مثل المواد الغذائية والبنائية والأدوية، وطرحت إسرائيل مبررين للحصار ،هما تحرير الجندي الإسرائيلي (جلعاد شاليط) ومعاقبة حماس على أسره ورفض إطلاق سراحه، والمبرر الثاني منع وصول أسلحة ومعدات قتالية إلى حركات المقاومة، وفي ظل فشل الأهداف السياسة والأمنية للحصار فإن إسرائيل عجزت عن إسقاط حماس عسكريا بعد أن فشلت في اسقاطها سياسيا واقتصاديا **(امر الله، 2010، ص 19 ص 30).**

* ومن الأزمات التي تعرضت لها العلاقة التركية الإسرائيلية جراء العدوان الإسرائيلي لغزة نذكر منها:

أ- حادثة مؤتمر (دافوس): تعد حادثة انسحاب الرئيس التركي الحالي رئيس وزراء تركيا السابق "رجب طيب اردوغان" من جلسة في مؤتمر دافوس الذي حضره الرئيس الإسرائيلي "شمعون

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بيريز" وأمين عام جامعة الدول العربية آنذاك (عمرو موسى)، إذ انسحب أردوغان من الجلسة اعتراضا على حديث شمعون بيريس وانسجامًا مع رفض تركي للعدوان على غزه. **(الزبيدي، 2015)ص92**

ب- قضية الكرسي المنخفض: استدعى نائب وزير الخارجية الإسرائيلي "دإني أيالون" السفير التركي في إسرائيل إلى مكتبه، لمحادثته وتم فيها توبيخ إسرائيلي لتركيا، وقد جرى بث اللقاء عبر التلفزيون الإسرائيلي، وفي اللقاء كان مقعد نائب وزير الخارجية الإسرائيلي أعلى من مقعد السفير التركي ما يوحي بنوع من الاستعلائية الإسرائيلية في تعاملها مع الدبلوماسيين الأتراك، وجراء هذه الحادثة هددت تركيا بسحب سفيرها من إسرائيل إذا لم تحصل على اعتذار رسمي، وهو ما تحقق لها فعلاً. **(الزبيدي**، 2015، ص91).

ج- قضية سفينة "مرمره": اندلعت الأزمة بين الطرفين الإسرائيلي والتركي على إثر الهجوم الإسرائيلي بتاريخ 21أيار/مايو 2010على أسطول تركي، مكون من ست سفن كانت متجهة إلى غزة، بهدف كسر الحصار الإسرائيلي المفروض عليها، وهي تحمل مساعدات غذائية وطبية وإنسانية. وقد استخدمت إسرائيل العنف لدى اقتحامها لسفينة "مرمره" التركية، ما أدى إلى مقتل تسعة مواطنين يحملون الجنسية التركية كانوا على متن السفينة، إذ كانت ردود أفعال إسرائيل على الحادثة كالآتي **(عبد العظيم،2012)** :

1-رفض الاعتذار لتركيا وإبداء الأسف .

2- قيام وزير الدفاع الإسرائيلي (إيهود باراك) بتوقيع مذكرة تفاهم ثنائي في مجال الدفاع مع اليونان.

3- بدأت شركة "نوبل إنيرجي" التي تتخذ من تكساس مقراً لها، بالتنقيب عن الغاز في جنوب شرق قبرص.

4- توقيع اتفاقية مع الشطر الجنوبي من قبرص في شباط/فبراير 2010 تتيح استغلال الغاز في مناطق بحرية شرق المتوسط.

* أما الاجراءات التركية فقد كانت منسجمة مع ما يسمى بالأزمة المحسوبة، فتمثلت في:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1- تخفيض التمثيل الدبلوماسي بين أنقرة وتل أبيب إلى مستوى سكرتير ثان، مع تأكيد ضرورة مغادرة السفير الإسرائيلي أنقرة .

2- تجميد الاتفاقيات العسكرية بين الطرفين .

3-اتخاذ خطوات لمنع إسرائيل من الاستغلال المنفرد للغاز الطبيعي شرق المتوسط، جاء ذلك على لسان رئيس الوزراء السابق والرئيس التركي الحالي (رجب طيب اردوغان) . **(عبدالعظيم،2012)**

وقد اعترفت دراسات إسرائيلية، صادرة عن معهد أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي، بانهيار تام للعلاقات الإستراتيجية بين تركيا بقيادة حكومة حزب العدالة والتنمية، وإسرائيل ووصولها لأدنى مستوياتها في أعقاب حادثة السفينة"مرمرة"، وقد أشارت الدراسات إلى وجود تغير عميق في توجهات السياسة التركية، مستندة إلى العوامل الآتية:

أ-الجذور الأيديولوجية ذات الطابع الإسلامي لحزب العدالة والتنمية التركي

ب-الإحباط التركي الناتج عن المماطلة الأوروبية في عملية الانضمام للاتحاد الأوروبي ووصولها لطريق مسدود.

وقد رأت الدراسات الإسرائيلية أن التقارب التركي السوري هو تعبير عن تلك الإحباطات، وأن تركيا جادة في علاقاتها الإستراتيجية مع سوريا . **(الزبيدي،2015، ص92).**

كان للهجوم الإسرائيلي على أسطول الحرية وعلى السفينة التركية (مرمرة) عام 2010 وقتل تسعة أتراك على متن السفينة أثر وتحول كبير في مواقف تركيا تجاه اسرائيل وخرجت الجماهير التركية مطالبة بقطع العلاقات مع إسرائيل، وتنديدا بالهجوم الوحشي على قطاع غزة ومن هذه الأحداث تعاظم الدور التركي في المنطقة ليشكل تحديا لإسرائيل باعتبارها لاعباً اساسيا في الشرق الأوسط ولذلك إن تناقض المصالح بين الطرفين جاء منطقيا ومفهوما فقد بات الشرق الأوسط، ساحة الصراع على المصالح والقوى الإقليمية الصاعدة. **(امرالله،2010، ص** 47) ومما سبب الحرج الدولي لإسرائيل تعاملها مع أسطول الحرية، لأن القافلة المتوجهة لكسر الحصار لم تكن قافلة مسيرة بواسطة الحكومة التركية، بل كان مجمل نضمها من مؤسسات مجتمع مدني وأهلي وخيري وقد ضمت ناشطين من اكثر من (40) دولة، علاوة على ذلك فإن

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الهجوم الإسرائيلي على القافلة اعتداء واضح على أحكام القانون الدولي، لإن القافلة كانت في المياه الإقليمية. **(امرالله،2010، ص 48-50)**.

وأسفر التنافس بين اسرائيل وتركيا عن إظهار قدرة تركيا على حشد قوى رسمية وشعبية خلفها في المنطقة، وبانها شريك موثوق به للغرب مع خلافاتها مع إسرائيل والاعتراف بمكانة تركيا المركزية الإقليمية. **(يوسف،2015، ص** 65).

وقد حملت الحرب الكلامية بين الرئيس نتياهو والرئيس ادروغان في أعقاب قرار الرئيس الامريكي (دونالد ترامب) الاعتراف في القدس عاصمة لإسرائيل وفي طياتها طاقة، لتهديد مستقبل العلاقات بين البلدين، وهي العلاقة التي تم تطبيعها مجددا بعد اعتذار إسرائيل عن مهاجمة الجيش الإسرائيلي لسفينة " مرمرة " في العام 2010، وهدد اردوغان بقطع العلاقات مع إسرائيل في حال ساهم قرار ترامب بالمس بالمكانة السياسية والدينة للقدس، مشدداً على أن تركيا لن تدع القدس، وبالمقابل هاجم نتنياهو الرئيس اردوغان بشدة قائلا : "ليس بوسع اردوغان أن يقدم لنا العظات هذا الإنسان الذي يفجر القرى الكردية، ويلقي الصحافين في السجون، ويساعد إيران على الافلات من العقوبات الدولية، ويساعد الإرهابين في غزة على مهاجمة المدنيين العزل عليه أن يلقي عظاته في مكان آخر " وترى الحكومة الإسرائلية أن اهتمام الرئيس اردوغان بشأن القدس ليس إلا من أجل تكريس بيئة تضمن تواصل تسليط الضوء، لتبقى في بؤرة الاهتمام العربي والإسلامي والعالمي. **(النعامي،2017)**.

وفي الوقت الراهن استدعت الخارجية التركية السفير الإسرائيلي وقدمت له احتجاجاً رسمياً إزاء الاحداث على الشريط الحدودي مع غزة وطلبت منه مغاردة البلاد، وسبق إجراء طرد السفير الإسرائيلي من أنقرة سحب تركيا لسفيرها من تل أبيب وواشنطن، في أعقاب المجازر التي ارتكبها الجيش الإسرائيلي في قطاع غزة على خلفية مسيرات العودة، وردت اسرائيل على تلك الأحداث باتهام الرئيس التركي على دعمه لحركة حماس والحركات الجهادية في المنطقة. **(الخطايبة،2018)**

ويرى الباحث أن كل المؤشرات تدل على عدم التقاء المصالح الإقليمية لكلا البلدين، ولا سيما في سوريا وإيران والأكراد وهذا بدور يقوم على تقيلص العلاقات بين البلدين من أجل طموح كل منها للحصول على دور فاعل والتمدد في المنطقة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثالث

الدور الإسرائيلي في مواجهة النفوذ الإيراني التركي

لم تكن إسرائيل غائبة عن التفاهمات الإقليمية التي حصلت خاصة بعد الربيع العربي، وجرى امتحان هذا التفاهمات فعلياً فيما يتعلق بأمن إسرائيل ومصالحها، ومع تغيب الدور العربي والقرارت العربية الفاعلة في الإسهام في قضايا المنطقة، يوجد حضور إقليمي قوي المتثمل في كل من إيران وتركيا، لفتح الطريق واسعاً على أنقاض صراعات تلك القوى المذهبية وتقاطع مشاريعها، وكانت آخر تجليات ذلك المشهد في الحالة السورية إذ استفادت إسرائيل منه في الحضور الإقليمي انطلاقًا من الصراع بين إيران وتركيا في سوريا، وقد عملت إسرائيل على توجيه طاقات القوى الإقليمية نحو اهتمامات وصراعات أخرى بعيدا عن مشاغبة إسرائيل سواء في ملفات الإرهاب ودعمه وملفات الصراع المذهبي لإبقاء كل من إيران وتركيا في حالة صراع لغايات امتلاكها النفوذ **(النجار،2016)**.

ولعل أبرز الأدوار التي لعبها النظام الإسرائيلي لمواجهة التمدد والنفوذ الإيراني التركي هو تأييد إقامة دولة كردستان في شمال العراق ويأتي الاهتمام الاسرائيلي باقليم كردستان لكونها تسعى لاستحداث دولة تتوسط إعداء إسرائيل ويمكن أن تضم هذه الدولة الوجود الكردي في مناطق شرق تركيا وشمال غرب إيران، ويعود حماس إسرائيل لإقامة الدولة الكردية ايضاً هو تقديرها بأن هذه الدولة سوف تسهم في محاصرة كل من إيران وتركيا، وقد سبق أن تحدث الجنرال (عوزي ديان)رئيس مجلس الأمن القومي وقائد شعبة الاستخبارات العسكرية الاسرائيلي الأسبق، عن دور الدولة الكردية المهم في محاصرة أنقرة وطهران على اعتبار أن مثل هذا الدور يقلص من قدرة هاتين الدولتين للتفرغ والاهتمام بالصراع مع إسرائيل مستقبلا. **(النجار،2017)**.

ومع أن الدور الإسرائلي الإقليمي ودوره في مواجهة النفوذ الإيراني والهيمنة التركية إلا أن المراقبين الإسرائيليين يرون أن إسرائيل في حالة من التعثر منذ العام 2000م، وذلك لإنها لم تتمكن من إحراز أي انتصار في حروبها الأخيرة ضد منظومة المقاومة، وفي تهديد إيران الوجودي لها فإنها لم تنجح إلى اليوم جزئيا باستنزاف إيران، ومعها منظومة المقاومة جراء الحرب

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدائرة في سوريا، وبناء على هذا التعثر قامت إسرائيل بالسعي لإقامة تحالفات وعلاقات إقليمية مع بعض الدول العربية البرجماتية بوجه إيران وهي تقترب تدريجيا من بلوغ ذلك، فإسرائيل باتت تستغل العداء العربي لها لتوجيهه لإيران وتعزيز تأثيرها في العالم العربي، وخاصة المملكة العربية السعودية وبعض دول الخليج، مثل الامارات العربية، إضافة إلى قيامها في التوجه إلى شرق أفريقا والتغلغل في الدول الافريقية وربط هذه العلاقات والتحالفات بإحداث تغيير في التوازن الإقليمي. **(اللقيس، 2015، ص 250-255)**.

وعلى ما تم ذكره ،وفي سجال الادوار الإقليمية بين القوى الكبرى في الإقليم، فإن إسرائيل تنظر في الوقت الراهن بقلق شديد إلى مظاهر التقارب الإيراني التركي غير المسبوقة، والتي عكسها توافق الطرفين على صياغة آليات مشتركة للتنسيق في سوريا، وتخشى تل أبيب أن يتفاقم هذا التقارب مما يؤثر في بنيتها الإستراتيجية وأمنها، ولا سيما أن هذا التطور جاء في أعقاب الحملة التي شنتها إسرائيل ضد التواجد الإيراني في الاراضي السورية. **(النعامي،2017)**. وتوقفت تل ابيب أمام زيارة رئيس الأركان الإيراني إلى تركيا، والتي تعد أول زيارة لوفد عسكري إيراني إلى تركيا منذ عام 1979، واتفاق البلدين على التعاون في الأزمة السورية، وترى إسرائيل أن هذا التعاون سوف يعزز قدرة إيران الإقليمية مما يؤثر سلباً على بيئة إسرائيل الإقليمية، وبهذا الصدد قامت إسرائيل بمبادرات وإرسال وفود إسرائلية إلى واشطن بهدف إقناع الرئيس الامريكي دونالد ترامب بتغيير موقفه من الوجود الإيراني في سوريا، إلا أن هذه الوفود لم تحقق اي نجاحات تذكر.

وتوالت محاولات اسرائيل لاحداث تغيير في الاتفاق الروسي الامريكي بشأن المناطق الآمنة في جنوب سوريا لإخراج إيران وحزب الله والميليشيات الشيعية من المناطق القريبة من حدودها باعتبارها أخطر القضايا التي تؤثر في أمن إسرائيل. **(النعامي،2017)**.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثالث

مقومات الأمن القومي العربي في مواجهة النفوذ الإيراني التركي

يعتبر مفهوم الأمن القومي العربي مفهوماً واسعا خارج إطار الحدود الجغرافية للدول العربية واحدة ويقصد به كيفية قيام الدول العربية بتوفير الأمن لكيانها ومواطنيها انطلاقًا من وثيقة متكاملة طويلة الأمد، والتي تتناول سلسلة من المواضيع بالغة الأهمية، والتي تمثل تهديدًا حقيقيًا لوجودها الجماعي، وهذا يمكن تسميته نظاما أمنيا عربيا، يتمثل في قيام الحكومات العربية بالتعامل مع التهديدات على نحو شامل، وزيادة فاعلية القطاع الأمني وتوجيه عملية تنفيذ السياسة والخروج بإجماع عربي يرفع مستوى الثقه والتعاون بينهما من أجل تحقيق الأمن الجماعي. **(عقيل،2016)**

يقع الوطن العربي في القارة الآسيوية والبعض الاخر في القارة الافريقية ويمثل الجزء الافريقي من الوطن العربي ما نسبته 70% من المساحة الاجمالية له، بينما تشكل القوة البشرية لهذا الجزء 73% من القوة البشرية العربية من أن القوة الاقتصادية تتركز في الجزء الآسيوي الأقل مساحةً والأقل عددًا من ناحية السكان إلا أن ذلك يجعله عرضة للخطر والتدخلات الخارجية، ومثار اهتمام قوى دولية وإقليمية وتأتي الأهمية الإستراتجية والتحديات التي يواجهها الأمن القومي العربي خاصة من دول الجوار الإقليمي لكل من إيران وتركيا **(اسماعيل،2009، ص 29)**.

يتناول الباحث في هذا المبحث مقومات الأمن القومي العربي في مواجهة النفوذ الإيراني التركي انطلاقًا من المطالب الآتية:

المطلب الأول: التعريف بمفهوم الأمن القومي العربي

المطلب الثاني: مقومات الأمن القومي العربي

المطلب الثالث: مقومات الأمن القومي العربي في مواجهة النفوذ الإيراني التركي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الأول

التعريف بمفهوم الأمن القومي العربي

يرتبط مفهوم الأمن القومي بقدرة الدولة على حماية أراضيها و مواردها و مصالحها المتعددة من التهديدات الخارجية سواء كانت تهديدات عسكرية و تهديدات داخلية نابعة من داخل الدولة نفسها أي مواجهة كل إنواع التهديدات للدولة و أمنها سواء أكانت تهديدات خارجية في صورة عدوان عسكري و تهديد و مؤامرات تمس الأمن القومي و أمن الدولة و أركانها أو مصالحها سواء السياسية و الاقتصادية و العسكرية و الأمنية بنواحيها المتعددة.

إلا أن الحديث عن مفهوم الأمن القومي العربي ما يزال أمراً حديثاً في أمن يفترض السعي الية وإيجاده ويناضل من أجله أصحاب الوعي القومي، لذلك يمكن إن يكون مزيج من الواقع والامل إذ بدأ الفكر السياسي العربي بصياغة مفهوم الأمن القومي العربي في منتصف التسعينيات، ولعل المهم الإشارة إلى ميثاق جامعة الدول العربية الذي وضع عام 1945، وتم إنشاء الجامعة على أساسه، ولم يذكر مصطلح الأمن القومي العربي إلا في المادة السادسة التي تتحدث عم مسألة الضمان والأمن الجماعي ضد أي عدوان يقع على دولة تكون عضواً في الجامعة ويمكن القول بأن الفكر السياسي العربي لم ينته بعد من صياغة مفهوم الأمن القومي العربي بمعناه الشامل، وما زال النقاش مفتوحا ومطروحاً وثمة اجتهادات لمفهوم الأمن القومي العربي من أهمها:

" قدرة الأمة على الدفاع عن امنها وحقوقها وصياغة استقلالها وسيادة أراضيها وتنمية القدرات والإمكانيات العربية في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية مستندة إلى القدرة العسكرية والدبلوماسية وآخذة في عين الاعتبار الاحتياجات الأمنية الوطنية لكل دولة، والإمكانيات المتاحة والمتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية التي تؤثر في الأمن القومي العربي "**(الجرابعة، 2011، ص 16-19)**.

إن الأمن القومي العربي بمختلف أبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعسكرية يقوم في الدرجة الأولى على أساس العمل العربي المشترك من مبدأ القوة في الجماعة، ومفهوم

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأمن هو مفهوم دفاعي ووقائي ينطلق من الإيمان بالأمة العربية، والتي هي جماعة أمنية واحدة ذات هوية واحدة. **(اسماعيل، 2009، ص 32 ص 34)**، وتجدر الإشارة إلى أن جامعة الدول العربية من أوائل الكيانات اللاإقليمية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وابرمت الجامعة عام 1950 ما يعرف باتفاقية الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي لدول الجامعة العربية، إذ نصت هذه الاتفاقية على تقوية الروابط وتوثيق التعاون بين الدول الأعضاء حفاظا على أمنها وحرصا على استقلالها واستجابة لرغبة الشعوب العربية في ضم الصفوف، لتحقيق الاستقرار وتوفير أسباب الرفاهية والعمران في البلدان العربية. **(اسماعيل، 2009، ص 39)**.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني

مقومات الأمن القومي العربي

يتمثل مفهوم القوة أهمية كبيرة في العلاقات السياسية والصراع الدولي، ولهذا تسعى الدول إلى توفير كل السبل والوسائل، لامتلاك القوة لتحقيق أهدافها في الأمن القومي والدفاع عن السيادة الوطنية وردع العدوان الخارجي، وإن شعور الامة في الأمن يتسع تبعاً لزيادة حجم قوتها وعلى ولذلك يمتلك الوطن العربي مقومات طبيعية توفر له القوة والرخاء والرفاهية، وإذا ما استغلت تلك المقومات تجعله مستعدا للتحرك بحرية وكفاءة في نطاق فاعل على المستوى الدولي والإقليمي.

ويمكن تحديد مقومات الأمن القومي العربي بالآتي :

أ- الموقع: يشكل الوطن العربي مركز القلب للعالم وهو الجسر الذي ترتبط فيها القارات الثلاث (آسيا، إفريقيا، أوروبا) ويسيطر الوطن العربي على الأذرع المائية ويشرف على أهم طرق الملاحة البحرية، فضلا عن السواحل في الوطن العربي جميعها التي تجعله دولة حاكمة على المياه الإقليمية وشواطىء طويلة تمتد من البحر المتوسط والبحر الأحمر والخليج العربي، ويسيطر الوطن العربي على المضائق البحرية والخلجان الاستراتيجية والممرات المائية التي تجعله قادرًا على التحكم في كثير من المواقع الإستراتيجية المؤثرة في حركة النقل في حالة الحرب والسلم، مثل (قناة السويس، باب المندب، مضيق جبل طارق، مضيق هرمز، خليج العقبة، خليج السويس، خليج عكار، خليج البحرين، خليج عُمان، خليج المصيرة، خليج القمر، خليج عدن، خليج سرت) وغيرها، ويحتضن الوطن العربي عددا من أكبر أنهار العالم ذات المياه العذبة الصالحة للشرب والزراعة والنقل وتوليد الطاقة، مثل (نهر النيل، نهر دجلة والفرات، نهر الأردن) ويحتل الوطن العربي موقعا حاكماً لحركة النقل العالمية برا وبحرا وجوا، والتي تربط الشرق بالغرب والشمال بالجنوب، والمطارات العربية تسهل الملاحة الجوية بين قارات العالم في حالات الحرب والسلم، ويمكن استثمار الموقع الفلكي للوطن العربي في تحقيق التكامل الاقتصادي حيث يمتد الوطن العربي على مساحة واسعة بين دائرتي عرض 2 جنوباً و 38 شمالا، مما يودي إلى تنوع المناخات السائدة، فيه والذي أوجد بدوره تنوعا في الإنتاج الزراعي **(البشري،2000،ص13-14)**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب- الحدود: تعد الحدود الخارجية للوطن العربي ظواهر طبيعية يمكن أن توظف لخدمة الأمن القومي العربي، والمتنقل في أرجاء الوطن العربي لا يجد الحدود طبيعية عائقا في طريقه إلا الحدود الصناعية التي أوجدها الاستعمار.

1- الحدود الشرقية : فهي تسير على هيئة حد بحري واضح من المحيط الهندي والخليج العربي الذي يفصل إيران عن شبه الجزيرة العربية وبصفه عامة تفصل جبال (زاجروس) القومية العربية عن القومية الإيرانية.

2- الحدود الغربية: تمثل المسير مع سواحل الوطن العربي المطلة على المحيط الاطلنطي سواء في مورتانيا والصحراء المغربية من طنجة في الشمال حتى تصل نهر السنغال في الجنوب في حدود بحرية طبيعية.

3- الحدود الشمالية: فهي تمتد من طنجة في المغرب حتى الإسكندرونه في الشرق والسير مع جبال طرطوس نحو الشرق، وتفصل هذه الجبال الاتراك عن العرب وتشكل حدودًا برية وبحرية.

4- الحدود الجنوبية: فهي حدود الجناح الآسيوي ويسير الحد الجنوبي مع شواطىء شبه الجزيرة العربية المطله على خليج عدن وبحر العرب وهي حدود بحرية واضحة وبرية في الجناح الافريقي تمثل حدود برية طويلة تخترق القارة الافريقية من الغرب الي الشرق حتى الساحل الشرقي لإفريقيا (**نبهان،2000، ص 63-65**).

ج- السكان: إن عامل السكان في الوطن العربي هو من أهم العوامل في وحدة الوطن العربي الداعم لأمنه القومي، إذ يتمتع الوطن العربي بعدد سكاني كبير قُدر بـ (306،4) مليون نسمة حسب احصائيات عام 2004 م ما نسبته 5% من سكان العالم، وذلك بدوره يوفر أيدي عاملة لاستثمار الموارد الطبيعية والقطاعات الاقتصادية المختلفة، وتشكل القوة العسكرية اللازمة للدفاع عن سيادة الوطن، حيث إن معظم هؤلاء السكان ينتمون إلى أمة واحدة وقومية واحدة تربطهم اللغة ووحدة الدين، ولهم تاريخ وحضارة وعادات وقيم وأهداف مشتركة، ويشكلون قوة لا يستهان بها إذا ما

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أحسن استخدامها وتوجيجها على ضوء مبادىء ثابتة، غير أن عدد السكان الكبير يتوزعون بشكل غير متساو على الاراضي العربية. (**نبهان،2009، ص 96**).

د- الموارد: يمتلك الوطن العربي أراضي زراعية ولا تقل مساحتها عن (700،000) كيلومتر مربع وتتوافر لها مصادر المياه اللازمة وهي قادرة على توفير الغذاء لجميع سكان الأرض من المنتجات الزراعية والحيوانية، ويتميز الوطن العربي بالتنوع المناخي والزراعي ووفرة المياه والمراعي الطبيعية والثروات الحيوانية وتختزن أراضي الوطن العربي بوجود موارد معدنية ونفطية ويقدر احتياطي الحديد حوالي (10600) مليون طن، واحتياطي النفط (400000) مليون برميل أي ما يعادل (53،2%) من احتياطي العالم من النفط ويتميز الوطن العربي بتنوع موارده وأراضيه الواسعة، مما يوفر فرص العمل والإنتاج والتسويق وجذب الايدي العاملة والخبرات والمستثمرين من مختلف أنحاء العالم. (**البشري،2000، ص 14**).

فضلاً عن ذلك يضم الوطن العربي الاراضي المقدسة ومهبط الوحي وقبلة المسلمين، والوطن العربي موطن اللغة العربية إحدى اللغات العالمية الحية، وهي لغة القرأن الكريم، ولغة الادب والعلوم العربية التي سبقت العلوم الحديثة بقرون، واللغة سلاح وأداة تضامن الأمة (**البشري،2000، ص 15**)، ومن أبرز مقومات الأمن القومي العربي ما يأتي:

أ- الإنسان هومحور الأمن ويجب توفير الحرية والديمقراطية وإعطائه حقوقه وإشعاره أنه ذو قيمة وله كيان ويعتز بنفسه وأمته .

ب-التنمية الشاملة السياسية والاقتصاية والاجتماعية والثقافية، وهذا ليس صعبا لأمة تمتلك مقومات لا تمتلكها أي امة أخرى على وجه الأرض.

ت- الإرادة السياسة الحرة وامتلاك قرار عربي، وهذه الإرادة تكون بعيدا عن الهيمنة والتبعية خصوصا ف يما يتعلق باستغلال الخيرات والثروات التي تمتلكها الأمة.

ث-الأمن يحتاج إلى العلم، متى ما امتلكت الامة ناصية العلم وسارت في ركابها واستغنت عن تحكم الآخرين بها واعطائهم الحرية ليبدعوا، في ذلك الوقت يتحقق الأمن. (**طشطوش،2012،ص 171-172**).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثالث

مقومات الأمن القومي العربي في مواجهة النفوذ الإيراني التركي

تمتلك البلدان العربية جميع المقومات التي تمكنها من مواجهة جميع التهديدات التي تعترض لها بشكل عام على مستوى التهديدات الخارجية، وخصوصاً الإقليمية المتثمله في كل من إيران وتركيا، وهي مقومات تمثل جميع عناصر القوة كما تم ذكرها سابقاً إلا أن الأمن القومي العربي واجه مجموعة من التهديدات والمخاطر وهي وليدة ضعفه وانكشافه وتعطل أحكامه وتوقف أجهزته التي انعكست ملامحها على الدول العربية في المنطقة، بحيث عكست هذه المتغيرات والأحداث في المنطقة في محاولة الدول العربية الاعتماد على ذاتها، والدفاع عن نفسها بشكل فردي دون الارتباط بمفهوم قومي أو جماعي للأمن أو الاستعانه بالقوة الأجنبية **(الكيلاني،1999)** .

إن الفواعل الإقليمية العربية التقليدية تقبع تحت أعباء كبيرة وفي هذا الفراغ العربي الناتج هو ما هيأ الفرصة وسمح لصعود القوى في المنطقة بعد معاهدة (كامب ديفيد) وتدمير العراق في الحرب واحتلاله، فضلاً عن التربص المتواصل في سوريا، فإن هذه القوى كانت على الدوام تمثل منطقة القلب في الشرق الأوسط وتضبط إيقاع تفاعلاته. **(بوجدري،2017، ص 102)**.

استأثرت دول النظام العربي خاصة بعد الغزو الأمريكي على العراق عام ،2003 فقد أفرز الغزو بيئة أمنية جديدة إلا إن الأهمية السياسية القصوى تتجه نحو كل من إيران وتركيا، لما يتمتعان به من قدرات وامكانيات تساوي أو تزيد على قدرات وامكانيات الدول العربية القريبه منها فكانت الدولتين الاكثر حضوراً إقليمياً في التفكير الإستراتيجي والأكثر قدرة على اختراق النظام الإقليمي العربي والتأثير في أولوياته وموازين القوى وكانت تميل لصالحهما في ظل الضعف العربي. **(الجبور،2014، ص 61-63)**.

وبقي الحال على أن الثابت الوحيد في كل المشهد الاقليمي الدولي يتمثل في أن الدول العربية تقع خارج الحراك الإقليمي لجهة عدم التأثير، نظراً لغياب المشروع العربي على المستوى القومي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مع استمرار التناحر والإنقسام في معظم اجزاء الوطن العربي وفي الداخل حتى القطر الواحد. **(محمد، 2009، ص 142)**.

جاءت ثورات الربيع العربي في العام 2011م، وكان النظام العربي قد بلغ مرحلة اختلال إستراتيجي ومؤسسي حتى أنه لم يعد يحسب له حسابًا في الاحتمالات المستقبلية، وأصبح مشروعاً لدول الإقليم خصوصاً إيران وتركيا، وبالفعل عملت كل من إيران وتركيا على اختراقه والتحكم بمصيره مع أن القادة العرب الذين توافقوا منذ قمة تونس عام 2004 على ضرورة وأهمية إصلاح جامعة الدول العربية وتطويرها إلا أنهم لم يتمكنوا حتى من اعطاء إشارة على الانطلاق في هذا التطوير والشروع **(خان،2014، ص 56)**.

أفرز الربيع العربي عن وجود تكتلات في المنطقة تضم مجموعات جديدة، وتمثل المجموعة الأولى: مجموعة التحول الديقراطي (مصر، تونس) والتحول غير السلمي (ليبيا، اليمن، سوريا) التي تعلمت الأنظمة فيها بأن المقاومة العسكرية للثورات الشعبية هي استخدام كافة الوسائل المتوفرة، كما أن نتائج ثورتها غير معروفة لكنها متجهه نحو حروب أهلية مع تزايد التطرف والإرهاب فيها، والتي بدورها ستؤثر في بقية الدول العربية أما المجموعة الثانية فتضم كل من (الأردن، المغرب، الجزائر، فلسطين) التي تعلمت درس المجموعة الأولى في ضرورة الإصلاح الذاتي الاستباقي، لكنها تعاني من مشكلة الفعالية وهي بحاجة إلى دعم اقتصادي، والمجموعة الثالثة (دول مجلس التعاون الخليجي) حيث تفاوتت سمات هذه الدول (دول الخليج العربي) من حيث السماح بالديمقراطية وهي تمثل الاقتصاد العربي. **(هياجنة،2011، ص 29)**.

وبعد انعقاد القمة العربية عام 2012م ولأول مرة بعد الثورات العربية وفي غمرة المراحل الانتقالية كان منطقياً أن ينعكس الوضع الجديد على مضمون قرارتها وأن يقدم رؤية أولية مبكرة خصوصاً في الأزمة السورية إلا أن البيان الختامي للقمة لم يحمل أي ملامح ثورية، وليس على استعداد للاستجابة للتحديات المنبثقة من هذه المتغيرات. **(خان، 2014، ص 57)**.

من منظور الأمن القومي العربي كل قوة اقليمية يجب أن يحسب لها حسابًا لنفوذها ومصالحها، لكن النظام العربي لم يحسب حسابًا للأحتلال الأمريكي للعراق وإعلانها مشروع الشرق الأوسط الجديد، وهم في الوقت الراهن يدفعون ثمن شراكة أمريكية إيرانية في العراق وافغانستان نتيجة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فراغ القوة العربية، ولقد نجحت إيران في إرساء تفاهمات مع سوريا وتركيا، لمواجهة المشروع الإسرائيلي في سعيه للعبث في المنطقة وإشاعة الفوضى، لكن أمريكا في الوقت ذاته رفعت شعار مواجهة النفوذ في الحرب على لبنان وغزة ومن المؤكد أن أزمة السودان قديمة مع الجنوب إلا أن ازمة (دارفور) جرى افتعالها وتضخيمها، سعيا لتقسيم السودان. **(تقي الدين،2012،ص9-10)**

أن الاختراق للنظام العربي ضمن الإطار الإقليمي يأتي من الدول المجاورة والواضح لهذا النظام أنه يواجه مشروعين بالتحديد وهما :

أ- المشروع الإيراني، وله نتائج محددة في كسب مواقع النفوذ في كل من العراق وسوريا ولبنان وفلسطين واليمن.

ب-المشروع التركي، قد يكون اقل إنجاز من المشروع الإيراني، لكنه ليس أقل طموحًا وذلك يعود لما حققته تركيا من تقدم اقتصادي يسمح لها: التغلغل في الوطن العربي **(هلال،2015، ص 174).**

إن كافة السيناريوهات المتوقعه للتحالفات الجديدة في النظام الدولي والإقليمي تقود إلى نتيجة محددة على المستوى العربية، سواء على المستوى الدولي والإقليمي وبقدر ما تفرضه التحولات على المستوى الدولي فأنه يتطلب بالضرورة مراجعة شاملة للعلاقات العربية الإقليمية وإعادة تحديد الرؤية العربية الإقليمية، خاصة مع إيران وتركيا ومن ثم وضع إستراتيجية ملائمة لإدارة العلاقات مع هذه القوى، وهو الأمر الذي يتطلب اتخاذ قرارات صعبة من الجانب العربي. **(يوسف، 2013) (مسعد،2013، ص 65-66).**

غير أن الآثار المترتبة على موجات الربيع العربي وتراجع الدور المصري والسوري، ومن قبلها الدور العراقي، وانشغال دول المغرب العربي في همومها، أعطى مجلس التعاون الخليجي دورًا فاعلًا أو مؤقتًا في مسؤولية النظام العربي، وفي ذلك الصدد ظهرت الخلافات بين سلطنة عُمان تجاه مسعى السعودية للارتقاء بمجلس التعاون الخليجي إلى اتحاد يجمع الدول الست، وصرح الوزير العُماني على مداخلة الوزير السعودي عن رفضه لمشروع الاتحاد الخليجي ورفضه القبول بتأسيس منظومة دفاعية مشتركة، وجاء رفض الوزير واضحاً في تحفظه حول الإستراتيجيات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العليا لمجلس الامن و رفضه إنشاء تكتل عسكري لموازنة قوى إيران العسكرية والتعامل على أن إيران مصدر تهديد واعتبارها عدوًا إستراتيجي، خاصة في ضوء دورها في الأزمة السورية، لإن سلطنة عُمان تعتبر إيران شريكًا إستراتيجيًا، وتسعى لتعميم تلك الشراكة مع مجلس التعاون **(هلال،2014،ص 164).**

وقد ظهرت بواكير بروز دور عربي على الساحة الإقليمية في إعادة مجلس الجامعة العربية في القرار رقم (7741) في 9 /مارس/2014م تأكيداً على سيادة دولة الإمارات الكاملة على الجزر المحتلة من قبل إيران (طنب الكبرى، طنب الصغرى، ابو موسى) والإجراءات التي اتخذتها دولة الإمارات لإستعادة جزرها المحتلة وأدان المجلس قيام إيران ببناء المنشات السكانية لتوطين الإيرانيين في تلك الجزر، وأدان كذلك المناورات العسكرية الإيرانية في تلك الجزر وعلى المياه الإقليمية، والإقليم الجوي، وأكد المجلس على التزام جميع الدول العربية على اتصالها بإيران لاثارة قضية احتلال الجزر، واتخذت القمة العربية موقفًا متوازنًا من تطورات برنامج إيران النووي **(هلال،2014، ص 155-156).**

و شهد النظام العربي تطورات بالغة الخطوره وأهمها الإرهاب، وما آلت اليه الأوضاع في اليمن، وكان من شأن هذه التطورات أن تقوض ما بقي من أركان النظام العربي في ضوء التصعيد الحوثي الأخير في اليمن المدعوم من إيران والتي تسعى لتقويض ما بقي من الأنظمة العربية؛ لبسط نفوذها الكامل في الإقليم وقد هيأ هذا الأمر الظروف لاستجابات عربية جديدة تمثلت في ما سمي (عاصفة الحزم) بقيادة سعودية، وموافقة القمة المنعقده في شرم الشيخ على إنشاء قوة عربية مشتركة بما يشبه الإجماع ولم تشذ عن هذا الموقف سوى دولتين ويمكن الرؤية أن هذه بداية صحوة عربية جديدة في بذل الجهود لحل الأزمات الخطيرة على البلدان العربية، والمضي قدماً في الإصلاحات الداخلية العربية وتسريع جهود التكامل الاقتصادي العربي وتكريس ملامح الاستقلال العربي، وقد فتحت قمة شرم الشيخ باب الأمن الجديد. **(هلال، 2015، ص 180-181)**

كانت أهداف التحالف العربي في (عاصفة الحزم) بقيادة المملكة السعودية تتمثل في منع النفوذ الإيراني والحد منه في المنطقة بعد سيطرة إيران الكاملة على اليمن، وتوغلها بشكل كبير في العراق وسوريا ولبنان في إطار حرب بالوكالة، تمارسها عن طريق حلفائها في هذه الدول

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتصحيح التوازنات التي اختلت في المنطقة لصالح إيران وتركيا، وتكريس الدور السعودي كقوة إقليمية قادرة على الرد على التمدد والتوغل الإيراني، فالجمهورية الإيرانية باتت على خط تماس مباشر على حدود السعودية الشمالية وهي نفسها الحدود العراقية، وقد استندت عاصفة الحزم إلى اتفاقية الدفاع العربي المشترك والتعاون الاقتصادي عام (1950) في ميثاق جامعة الدول العربية، لكسب المواقف الدولية والإقللمية لهذا التحالف، ووجه التحالف رسالة قوية لإيران بإنها حسمت أمرها في وضع حد للتمدد الإيراني في دول المنطقة، وقطع الطريق عنها في عملها على إفساد الدول العربية **(الدوسري،2017، ص 68 ص 71 ص 76-77)**.

وجاء موقف تركيا الداعم للدول العربية في تحالفها بما عرف (عاصفة الحزم)، استناداً لمصلحتها الوطنية وعلى ما تعتمد عليه السياسية الخارجية التركية في المتغيرات المتسارعة في المنطقة، ووثقت أنقره علاقتها مع السعودية، وذلك يعود لرغبة أنقرة في كبح النفوذ الإيراني في المنطقة، ونظراً لبروز دور عربي إقليمي جديد وعبرت عن ذلك بتصريحاتها بدعم التحالف العربي استخباراتياً ولوجستياً **(عبد الفتاح، 2015، ص 151)**.

وقد شكل التحرك العربي العسكري الجديد من نوعه في الساحة الإقليمية والذي فرض نفسه في قمة شرم الشيخ إذ كان دافعًا لكثير من الدول العربية، خصوصاً مصر، للمطالبة بضرورة تفعيل اتفاقية الدفاع العربي المشترك وتشكيل قوة عربية مشتركة، وهو ما دفع وزراء الخارجية العرب أثناء الاجتماع التحضيري للقمة، لتبني مشروع قوة عربية مشتركة لمواجهة تهديدات الأمن القومي العربي، وفي ضوء التطورات اليمينة والتحالف العربي وافق العرب على تشكيل قوة عربية مشتركة تقوم بمهام التدخل السريع لمواجهة التحديات التي تهدد أمن وسلامة أي من الدول الأعضاء فيها، وتشكل تهديدًا للأمن القومي العربي، وعلى أن تكون هذه المشاركة اختيارية **(مبروك،2015، ص95 ص 101)**.

ويمكن الحديث في الوقت الراهن عن قوة جديدة مؤثرة في السياسات العربية خاصة ما بعد الثورات العربية تتمثل في الثقل الخليجي وتبنت معظم الدول العربية النهج الخليجي وابتعدت عن السياسة التقليدية واتجهت إلى النهج العسكري من أجل فرض التغيرات وإحداث تغيير واضح في الموازين الإقليمية **(هلال،2015، ص 98)**.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أصبحت المنظومة الخليجية بقيادة المملكة السعودية تقوم بالدور الأبرز وانضواء الدول العربية خلفها، واستثمرت السعودية التوتر بين واشطن وتركيا جراء دعم أمريكا للأكراد، وأقامت السعودية علاقات مع تركيا لترتيب اصطفاف إقليمي يتزامن مع إقامة علاقات إستراتجية مع الباكستتان، القوة الاسلامية النووية الوحيدة القادرة على تحييد النفوذ الإيراني، بحكم موقعها الإستراتيجي شمال إيران، وكانت تصريحات قائد الجيش الباكستاني الصفقة القوية لإيران عندما صرح قائلًا " إن من يفكر في التعرض أو التآمر على السعودية سوف يواجه القوة الباكستانية المسلحة وبما تملكه من قدرات " وفي نفس الوقت تبذل السعودية جهودًا كبيرة في تحجيم التدخل تحت اسم الإسلام السياسي بإقامة علاقات معها وتبحث في تقوية العلاقات بينها وبين مصر، وذلك من أجل توظيفه لوقف التمدد الإيراني ولهذا برز الدور السعودي الجديد وأثبت أنه يمكنه القيام بدور فاعل يمثل صعود إقليميًا لدور جديد، مما يدعم ذلك تقوية الشراكات بينها وبين مصر باعتبارهما القوتين الاكبر عربياً وانضواء الدول العربية معها وتأييدها **(محبوب،2017، ص 211)**.

وتجدر الإشارة في نفس الصدد إلى العلاقات السرية بين العرب وإسرائيل بعد ما كانت إسرائيل القضية المركزية للعرب فالجديد هو الإيحاءات في الاعتماد على إسرائيل في بناء نظام أمني إقليمي، والاعتقاد أنه بأمكانها الاسهام في ضمان الأمن الداخلي لبعض الدول العربية والأمن الإقليمي العربي، وكما تعززت هذه الافكار ايضاً مع بروز إيحاءات إقليمية بالتقارب في لغة الحوار بين إسرائيل ودول الخليج العربي في ما يتعلق بتزايد النفوذ الاإقليمي والتغلغل لدول الجوار، خصوصاً إيران **(هلال،2015، ص 100)**.

وبالنظر إلى القمة العربية الإسلامية الأمريكية التي عقدت ما بين 20-21 مايو 2017 م في السعودية، فإنها تحمل في طياتها أبعاداً جديدة لدور عربي بقيادة السعودية لاحداث تغير في موازين القوى الأقليمية فقد تضمنت القمة صفقة أسلحة قدرت قيمتها بـ (400) مليارات دولار بين المملكة السعودية وأمريكا، وكانت الصفقة الاكبر في تاريخ العالم، ووصفت الصفقة بإنها تطور مهم وتاريخي في علاقات الولايات المتحدة والسعودية، وأعلنت القمة عن الشراكة بين الدول العربية والولايات المتحدة فيما اكدت الرياض على أهمية الشراكة بين الدول العربية لمواجهة التطرف والإرهاب وتوفير قوة احتياطية قوامها (34) الف جندي لدعم العمليات ضد المنظمات الإرهابية في العراق وسوريا، والخطوة الرائده في القمة تتمثل في إعلان تأسيس تحالف شرق

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أوسطي إستراتيجي في مدينة الرياض، ستشارك فيه الدول في عام 2018 م، لتحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة والعالم، إضافة إلى تأسيس مركز عالمي لمواجهة الفكر والتطرف، يكون مقره الرياض ويكون هدفه محاربة التطرف فكريا وإعلامياً، ولعل أبرز أحداث القمة الكلمة التي القاها الرئيس الأمريكي (دونالد ترامب)، إذ إنها تحمل رسائل واضحة لازدياد النفوذ الإيراني في المنطقة وحمل ترامب السلطات الإيرانية مسؤولية عن عدم استقرار منطقة الشرق الأوسط قائلاً "إن إيران تدرب وتسلح الميليشيات في المنطقة وكانت لعقود ترفع شعارات للولايات المتحده واسرائيل وتتدخل في سوريا " **(سليمان،2017)**.

ويستنتج الباحث أن جهود السعودية وراء استضافتها القمة وبيانها الختامي تكمن في قيام المملكة السعودية بدور جديد إقليمي مدعوم بشرعية أمريكية ومشتركة فيه الدول العربية، ويكون فيه الرابح دول الخليج مؤكدة على دورها في المنطقة وعلى رسالتها في دعم الحكومة الشرعية في اليمن في مواجهتها الإنقلابيين الذين تعتبرهم أذرع إيران، وفضلاً عن الدور الإقليمي توجه المملكة السعودية رسائل واضحة لإيران وحزب الله عن انتهاء تغلغها في المنطقة بالإضافة إلى تحييد السياسة التركية في التمدد في الدول العربية والهيمنة الاقليمية إذ ابرزت القمة أن المنظومة الخليجية تستطيع القيام بدور سياسي فاعل أمام الأدوار الإقليمية بالشراكة والتأييد من الدول العربية.

وبالذهاب للأدوار العربية الفردية فقد حققت القاهرة نجاحات اقليمية متعددة، وعزز التحالف الثلاثي بين مصر واليونان وقبرص في عام 2017م الحد من التمدد التركي، بسب النزاع بين تركيا واليونإن وقبرص التي تعدهما تركيا خصماً لها وجاء، الدور الخليجي بخصوص التغلغل التركي في دول إفريقيا حيث أعلنت الإمارات والسعودية في عام 2017 م عن دفع (130) مليون يورو، لتمويل القوة المشتركة لدول الساحل الإفريقي من اجل محاربة التنظيمات الإرهابية، وهدفت ابو ظبي والرياض من ذلك تعزيز نفوذها الإفريقي، وشكلت تلك المواقف رسالة مباشرة للنظام التركي بإن تحركاته المهددة للأمن القومي العربي لن تمر بلا رادع. **(سليمان،2018)**

ختاماً:

يمتلك الوطن العربي جميع المقومات التي لو استغلت بالشكل الصحيح لجعلته الفاعل الإقليمي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأوحد، بل إن تلك المقومات تجعله من الفاعلين الدوليين الأبرز، إلا أن الامن القومي العربي الذي لايزال موضع خلاف وتباين وجهات النظر، وفقدان الارداة السياسية الجامعة، وهذا ما يؤكده الواقع العربي، والذي جعله مطمعا للقوى الدوليه والقوى الإقليمية، لما يمتلكه من مقدرات وثروات، وفي هذا السياق شكلت أحداث الحادي عشر من سبتمر للعام 2001م وما تبعها من تقسيم العالم العربي إلى دول اعتدال ودول ممانعة وتبعات الاحتلال الامريكي للعراق، وإعادة توزيع القوة التي استفادت منه بشكل خاص كل من إيران وتركيا، وجاء التفاعل بين المشروع الإيراني التركي الذي اثر وبقوة في الأمن القومي العربي، ويزيد الخيارات العربية تعقيداً وذلك بالنظر للعلاقة مع إيران التي تثير انقساما واضحاً في الإدراك السياسي العربي مع أن هذه الأدوار العربية برزت على الساحة الإقليمية، خاصة ما بعد الثورات العربية إلا أنه من الصعب الإشارة إلى أن الدول العربية على المستوى القومي أو الجماعي أو القطري، وحتى الفردي قد لعبت دور في صياغة موازنة إقليمية، مثل إيران وتركيا، بل لم يكن لها دور قيادي لمواجهة النفوذ الإيراني التركي وفي كثير من الأحيان كإنت مفسداً للأدوار الإقليمية في المنطقة مع أن مشتريات الاسلحة التي تتصدر فيها الدول العربية قائمة الشرق الأوسط دون ذكر أثر إيجابي على التوازن الإقليمي أو النفوذ الإقليمي في المنطقة، بل أن مجمل الأدوار العربية تتمثل في التزاحم على الارتماء في أحضان القوى الدولية عموماً، والأمريكية خصوصاً، من أجل دعمها في مواجهة النفوذ الإيراني والهيمنة التركية، ولذا فإن الأمن القومي العربي مطالب بالتحول لقوة إقليمية في الشرق الأوسط، وفرض معادلة الأمن العربي على هذه القوى، وعلى هذا النفوذ فهم مطالبون أيضاً بإدارة علاقاتهم الإقليمية مع هذه القوى بما يحقق المصالح القومية العربية العليا.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخاتمة:

يستنتج الباحث انطلاقًا من دراسته للمباحث السابقة أن لصعود حزب العدالة والتنمية في عام 2002م وإنتهاج الحزب سياسة الانفتاح في المنطقة، وما تبعها من احتلال العراق عام 2003م دورًا في خلق واقع غير مسبوق في المنطقة، وقد ترك مساحة مفتوحة أمام الأدوار الإقليمية للقوى التي تملك المقومات للقيام في ذلك الدور كإيران وتركيا. فقد سعت كل من إيران وتركيا إلى الانفتاح والتمدد في الإقليم والمطالبة بالنفوذ والأدوار خاصة أن كل من البلدين يمتلك موروثًا تاريخيًا وجغرافيًا في المنطقة، ولهذا عملت كل منهما إلى التطلع بأن تكون مركز الامة الإسلامية، مستغلة الظروف التي مرت بها المنطقة كثورات الربيع العربي وقضايا الإرهاب وضهور الدولة الإسلامية (داعش) ،وذلك تكريساً للحصول على الدور الإقليمي الذي تسعى إليه، وأما الدور الإسرائيلي في مواجهة النفوذ الإيراني التركي فلم تكن إسرائيل غائبة عن التفاهمات الإقليمية بين البلدين، خصوصاً التي تبعت ثورات الربيع العربي، ولعل أبرز الأدوار التي لعبتها إسرائيل دور التأييد لقيام الدولة الكردية التي تتوسط القوتيين الإقليميتين، ومع جملة الردود الإسرائلية على مختلف الصعد إلا أن المراقبين الاسرائيلين يرون أن الدولة الإسرائلية لم تتمكن من إحراز انتصار ضد التهديد الوجودي ببروز تلك القوة على الساحة الإقليمية وتغلغلها في المنطقة، وتنظر بقلق إلى مظاهر التقارب بين البلدين غير المسبوقة، وأما بما يخص الدور العربي في مواجهة من النفوذ الإيراني التركي فيرى الباحث بروز قوى عربية على الساحة الإقليمية خاصة بعد ثورات الربيع العربي إلا أنها امتازت بالضعف والتعثر، ولم ترق إلى صياغة موازنة إقليمية ولم يكن لها أي دور قيادي لمواجهة الأدوار الصاعدة في المنطقة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث

دور الولايات المتحدة الأمريكية في مواجهة النفوذ الإيراني التركي

تقوم الوحدات الدولية بممارسة أدوارا خارجية تتجاوز مساحتها ودورها الإقليمي، وهناك أيضاً دول تمارس أدواراً خارجية بحجم قدرات قومية، ومستوى أقل من مساحة دورها الخارجي سواء في المحيط الإقليمي و الدولي، وهذه الدول لا يرتبط معدل استمرارية دورها فقط بقدراتها القومية إنما بمحددات دورها الداخلي والخارجي ومدى سماح الظرف الإقليمي والدولي بذلك الدور، وتنطلق نظرية الدور من افتراض أن لكل وحده دولية دوراً أو مجموعة من الأدوار تضطلع بها النظامان الإقليمي والدولي بدافع إما أيدلوجي أو برجماتي، وأن هذه الادوار تحددها الوحدة الدولية بناء على فهم صانعي السياسة الخارجية، ولشكل النظامان الإقليمي والعالمي والفرص المتاحة فيها وهل يسمحان بهذا الدور، أم أن هناك حسابات واعتبارات سياسية لدى صناع القرار في النظامان الإقليمي والدولي أو طبيعة النسق العقدي للقائد السياسي تحول دون ذلك وتفترض تلك الأدبيات أن سلوك الوحدات الدولية في النظامين إنما هو ترجمة لتلك الأدوار، وينطلق مفهوم الدور من تصور أن تعامل الوحدة الدولية مع بقية الوحدات الإقليمية والدولية يتطلب أن تحدد تلك الوحدة ذات الهدف السلبي أو الايجابي لذاتها وللآخرين الوظيفة أو الوظائف الرئيسة التي تؤديها بشكل منتظم في هذا النسق الدولي سواء أكان اقليمياً أم عالمياً وماهية العلاقات الدولية الرئيسة للوحدة، خصوصاً في دائرة المجالات لتلك الوحدة وهو ما يعبر عنه الدور الذي تؤديه في النسق الدولي، ومن هنا تأتي الأدوار الدولية في مواجهة النفوذ الإيراني التركي ودور العلاقات الإيرانية التركية في التوازنات الإقليمية والتطرق إلى مستقبل هذه العلاقات وفق تلك النظرية، ومن هنا وفي ضوء ما تقدم يناقش الباحث في هذا الفصل المباحث الآتية :

المبحث الأول: دور الولايات المتحدة الأمريكية في مواجهة النفوذ الإيراني التركي.

المبحث الثاني: العلاقات الإيرانية التركية في ظل العلاقات الدولية واثرها على التوازنات الإقليمية

المبحث الثالث: الآفاق المستقبلية للعلاقات الإيرانية التركية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول

دور الولايات المتحدة الامريكية في مواجهة النفوذ الإيراني التركي

تمتلك كل من إيران وتركيا قدرًا كبيراً من المساحة والقوة والسلطة والنفوذ في منطقة الشرق الأوسط ومع تبرير القوى الدولية للتصرفات والسلوكيات السياسية لكل من إيران وتركيا غير إنها ليست بمعزل عن الاحداث التي تدور في الشرق الأوسط وتدرك تمأما ما أصبحت تمتلكه تلك الدول من القوة والنفوذ إلا إن حدود الدور الإيراني–التركي يبقى رهناً بمدى قبول القوى الدولية بذلك الدور بما يخدم مصالحها ومراكز نفوذها في المنطقة وليس بأمكإن الدول التي تسعى للحصول على النفوذ والقوة ولعب ادوار اقليمية جديدة الخروج عن تلك القاعدة إنطلاقاً من قدرة القوى الدولية في كبح نفوذها وتأثيرها في معادلة التوازنات الاقليمية.

ومن هنا جاء الباحث ليتنأول في هذا المبحث المطالب الآتية:

المطلب الأول: دور الولايات الأمريكية في مواجهة النفوذ الإيراني التركي

المطلب الثاني: دور الإتحاد الأوروبي في مواجهة النفوذ الإيراني التركي

المطلب الثالث: الدور الروسي في مواجهة النفوذ الإيراني التركي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الأول

دور الولايات الأمريكية في مواجهة النفوذ الإيراني التركي

بعد احتلال العراق عام 2003 خططت الولايات المتحدة الامريكية في نقل مراكز ثقلها من الخليج العربي الى العراق من أجل الحفاظ على مصالحها الإستراتيجية في المنطقة، وجاء البقاء لفترة طويلة في العراق بهدف احتواء الولايات المتحدة الأمريكية للدول المعادية لها وغير الصديقة، ومواجهتها من الموقع الإستراتيجي العراقي وفي مقدمتها إيران:

أ. **دور الولايات المتحدة الأمريكية في مواجهة النفوذ الإيراني:** في الوقت الذي ترى إيران أن نفوذها طبيعي في الشرق الأوسط فإن أمريكا تنظر كذلك إلى النفوذ الإيراني كنوع من التدخل لتقويض المصالح الأمريكية في المنطقة، وتحاول أمريكا الاحتفاظ بتأثيرها على إيران وبعد أحداث الحادي عشر من أيلول بدأت أمريكا تعلق أهمية كبيره على الحد من انتشار الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل، وبدأت تعتقد أن تعاون إيران النووي مع بعض الدول يشكل تهديداً لأمنها القومي. **(بركات،2015، ص 207 ص 216).**

رفعت أمريكا شعار الحرب على إيران بحجة الإرهاب وذلك لتصفية حساباتها مع طهران، خاصةً البرنامج النووي الإيراني الذي تعتبره أمريكا تهديد لأمنها القومي ومنعها من أي تحرك من شأنه إعاقة مخططاتها الإستراتيجية في آسيا وإحاطة الولايات المتحدة بإيران من جميع النواحي، حيث توجد على الحدود الشمالية الغربية تركيا عضوًا في حلف شمال الأطلسي، وفي الحدود الشمالية الشرقية توجد قواعد أمريكية في أوزبكستان، وعلى الحدود الشرقية توجد قوات عسكرية في أفغانستان، أما حدودها الغربية فتوجد قواعد امريكية في الخليج العربي. **(ناصر،2002)** .

إن السياسة التي اتبعتها الولايات المتحده ضد إيران ما هي إلا نتاج ما توصلت إليه السياسة الأمريكية، على أن الجمهورية الإيرانية تمثل تهديدًا لمصالح واشنطن في المنطقة، وقام البيت الأبيض بصب جهوده في كبح سياسة إيران العدائية، خصوصاً الجهود التي تضمنت مقاطعة تجارية عامة لإيران والتضيق على مصالح طهران

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتحريض حلفائها ضد إيران، والخطر الذي يمكن أن يهدد مصالحها جراء القوة التي أصبحت تشكل خطراً على المصالح الغربية، وتنظر الخارجية الأمريكية تجاه إيران كقوة صاعدة في الشرق الأوسط، تجلت في قدرة الجمهورية الإيرانية في إعادة بناء اقتصادها والسعي نحو القوة العسكرية، مما جعل مصالح الولايات المتحدة مهددة في الشرق الأوسط، فسعت إلى إضعاف إيران بالقطع الكامل للعلاقات الدبلوماسية وزعزعة مكانة إيران سياسياً واتهامها بالإرهاب ومحاولة عرقلة عمليات السلام في المنطقة. **(نوح، 2017، ص 72-73)**

كانت الولايات المتحدة من أكثر الدول المعارضة للملف النووي الإيراني، واتسمت السياسة الأمريكية بقدر كبير من الثبات في معارضة امتلاك إيران للسلاح النووي منذ اندلاع الأزمة وحتى الوقت الحالي، إذ كانت ولازالت مصرة على عدم السماح لايران بتخصيب اليورانيوم وتحولها إلى دولة نووية على غرار النادي النووي، وقد ارتكزت السياسة الأمريكية في هذه الأزمة على ثلاثة عناصر، وهي: الإصرار الدائم على نقل الملف النووي إلى مجلس الامن لفرض عقوبات على إيران، لانتهاكها معاهدة منع انتشار النووي وتكثيف الضغوطات على الدول التي تقدم التكنولوجيا، والمعرفة المساندة لبرنامج إيران النووي، خصوصاً روسيا والصين، والمزاوجة بين الخيار الدبلوماسي واحتمالات استخدام القوة العسكرية **(نوح،2017، ص 74)**.

وفي عهد (بوش) الابن طرحت الولايات المتحدة مجموعة من الخيارات لمواجهة إيران، ومن أهمها العقوبات الاقتصادية، وتوسيعها بعد أزمة الرهائن في إيران، وتقوم على على عدم منح إيران قروضًا بنكية وقطع الاستثمارات ووقف مرور النفط بين دول الخليج عبر الأراضي الإيرانية وفرض مزيد من العقوبات على الدول التي تجري تبادلًا تكنولوجيًا مع إيران، وتجميد الأرصدة في البنوك وتقوية الوجود العسكري في منطقة دول الخليج العربي وتركيا وأفغانستان وجنوب العراق؛ من أجل تطويق إيران وإضعاف دورها العسكري في المنطقة، ودعم دولة إسرائيل والتصريحات الأمريكية أن أي اعتداء على إسرائيل يمثل هجومًا على الولايات المتحدة واندلاع حرب عالمية ثالثة، بالإضافة إلى قطع العلاقات الدبلوماسية والحوار السلمي الذي تقوم إيران على الامتثال؛ لوقف برنامجها النووي وإخضاع مفاعلاتها للتفتيش بواساطة الوكالة الدولية للطاقة النووية بشكل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مباشر وتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم (1929) بفرض عقوبات سياسية واقتصادية على طهران **(التميمي،2015، ص 105)**.

وعمدت الإدارة الأمركية على تشجيع الحركات الانفصالية في الداخل الإيراني؛ فإيران تعتبر مزيجًا من القوميات والعرقيات الاذرية والكردية والعربية والبوشية والفارسية أضافة إلى مساعي أمريكا لعزل إيران دوليا، ودعم الإصلاحين الإيرانيين وتقويتهم حتى يسيطرون على مفاصل النظام السياسي والعسكري، وقامت الولايات المتحدة بشن حرب إعلامية ونفسيه هدفها تشويه الأهداف الإيرانية من وراء امتلاك القدرة النووية، وكان لهذه الحرب أصداء وانعكاسات سلبية خطيرة على التركيبة الأقليمية للمنطقة في ظل الحكومة الإيرانية **(يوسف،2008، ص 164-165)**.

وفي عهد الرئيس (باراك أوباما) أولت الولايات المتحدة ملف إيران النووي الأهمية اللازمة؛ فالجمهورية الإيرانية ومع العقوبات التي فرضت عليها إلا أنها تخطت بالفعل العتبة النووية؛ لذا انخرط الرئيس أوباما بصورة مباشره في التعامل مع توجهات الحكومة الإيرانية دون شروط مسبقة، مع تطبيق سياسات تضمن منع إيران من امتلاك القدرة على إنتاج سلاح نوي، حيث عملت الإدارة الأمريكية على حشد التأييد الدولي لتحقيق ذلك الهدف؛ إذ أصبحت نظرة الولايات المتحدة تنصب على تهديد أمنها القومي المتمثل في انتشار الاسلحة النووية، خاصةً إذ امتلكتها دول معادية لها وعملت ادارة الرئيس أوبأما على صياغة اقتراب دبلوماسي جديد لمنع إيران من امتلاك السلاح النووي وجاء جزء منه في التأكيد على ضرورة عقد مفاوضات مباشرة وغير مشروطة من الجانبين، ولضمان فاعلية هذه المفاوضات فقد سعت الأدارة الأمريكية للوصول إلى اتفاق حول وجوب عقوبات سياسية واقتصادية اكثر تشدداً ضد إيران، لو إنها رفضت الانصياع للمفاوضات. **(شلبي،2013، ص 161-162 ص 175)**.

تمثلت الإستراتجية الإيرانية في عهد الرئيس (أوباما) بطرح عدد من الأدوات الإستراتجية والدبلوماسية مع إيران وتطبيع العلاقات من الجانبين لادنى مستوى، وفي حال فشل الإستراتجية الأمريكية، فالإدارة الأمركية تظهر جاهزيتها للخيار العسكري مع ما يترتب عليه من آثار وخيمة. **(شلبي،2013، ص 176 – 180)**.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتزامنت سياسة الرئيس أوباما بلانتقال من الدبلوماسية الهادئة إلى التعأون المشترك مع إيران، خاصة في ما يتعلق بالشأن السوري والعراقي، واستبعاد سياسية التهديد العسكري، خصوصاً في الملف النووي الإيراني، وتقديم الحوافز والتخفيف من العقوبات الاقتصادية لإقناع إيران بالتخلي عن فكرة إنتاج سلاح نووي **(المركز الديمقراطي، ص 345)**.

ومع انتهاء فترة حكم بوش الابن وتعاضم النفوذ الإيراني، وتراجع الحضور الأمريكي، حملت سياسة الرئيس أوبأما تجاه إيران تنويعات سياسية وأنماط تعامل جديدة؛ لكنها كانت ضمن إطار "العصا والجزرة " ، أما بعد التصريحات العدائية التي صدرت عن الرئيس (دونالد ترامب) في حملته الانتخابية وتهديده في تمزيق الاتفاق النووي وتلخيصه، على أن اتفاق إيران النووي أغبى صفقة على الإطلاق، ويعطي إيران الإمكانية لبناء قنبلة نووية، ومع الموقف الحاد للرئيس الأمريكي ترامب فأنه سيكون لإلغاء الاتفاق النووي تبعات وتداعيات على أمريكا مع باقي الدول المشاركة في هذا الاتفاق، ولهذا فإن حدود المواجهة الامريكية الإيرانية ستدور ضمن لجم وتقليص النفوذ الإيراني في المنطقة، وستركز أهداف هذا الدور على قدرات إيران على بسط وبناء النفوذ، وفي ما يخص النفوذ والتمدد الإيراني فإنه أصبح اليوم هدفاً من اهداف الأدارة الأمريكية خاصة أن اليوم إيران حاضرة وبقوة في النظام العراقي والسوري، فضلاً عن أذرع إيران المتمثلة في حزب الله البناني وحركة حماس في فلسطين واليمن. **(الصمادي،2017 ص 4-6)**

ويمكن تحديد ثلاث نقاط رئيسة يتبعها الرئيس ترامب، للتعامل مع النفوذ الإيراني في المنطقة:

1- الوقوف أمام إيران ومحاولاتها، لدفع المنطقة لحالة عدم الاستقرار والسيطرة عليها.

2- إعادة النظر في الاتفاق النووي مع إيران، لإنه اتفاق كارثي، ولا بد من إلغائه أو تعديله.

3- تفكيك شبكات إيران الإرهابية العالمية.

في ما يرى الرئيس الأمريكي إنه لابد من إلغاء الاتفاق النووي والعودة لفرض سياسات العقوبات وعودت الانخراط والانتشار العسكري في دول الخليج والدول المجاورة لإيران **(المركز الدمقراطي، ص** 375).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد شن الرئيس ترامب هجومه على إيران منذ توليه الحكم بإعتبارها دولة إرهابية تدعم الإرهاب وتسعى لتقويض الامن الأقليمي متوعداً الميليشات الإيرانية وفي مقدمتها حزب الله البناني؛ ومطالباً بفرض اقصى العقوبات على إيران وتجميد أرصدتها الماليه وتحميل السلطات الإيرانية مسؤلية الازمات في المنطقة، مطالباً كذلك بعزل إيران دولياً، وفي ذلك السياق جاءت التحركات الأمريكية ونذكر منها:

1- استهداف مطار (الشعيرات العسكري) بسوريا التابع لقوات الاسد والقوات الإيرانية.

2- استهداف قاعدة (التنف) العسكرية، واستهداف موكب عسكري للميليشات الإيرانية (**النعيمي،2017**).

وعلى غرار الضربة المحدودة التي نفذتها الإدارة الأمريكية والتي استهدفت مطار (الشعيرات) وقاعدة (التنف) تجدر الإشارة في الوقت الراهن إلى التحالف الثلاثي (أمريكا –بريطانيا –فرنسا) بقيادة الولايات المتحدة، وتوجيه التحالف ضربات جوية صاروخية واسعة، شملت ما يقارب مئة صاروخ بأنواعها المختلفة ضد مواقع عديدة في سوريا، وطالت تلك الضربات قواعد عسكرية تابعة لألوية الحرس الجمهوري وقواعد إيرانية، إذ جاءت الضربات في شكل مفاجئ بعد تصريحات الرئيس الأمريكي ترامب، لتحدث انقساما في الآراء حول فعاليتها وتأثيرها في ما ترى القيادة الأمريكية أن تلك الضربات حققت أهدافها (**تقي،2018**).

إن تزامن الأحداث في الملف السوري ابتداء من التدخل الروسي العسكري في سوريا والتقارب الروسي التركي على خلفية التعاون الامريكي مع ميليشيات الحماية الكردية وانتهاء بمؤتمر أستانة الذي جمع كل من (روسيا–إيران–تركيا) ، فضلاً عن تصاعد نبرة الميليشيات الإيرانية التي تدور في فلك تجاهل شبه تام للدور الأمريكي الغربي، غير أن تلك الضربات العسكرية تحمل الكثير من المؤشرات لا يمكن ان تنطوي على جانب واحد، فالملف السوري اليوم أصبح عبارة عن صندوق رسائل للقوى الدولية ومن الواضح أن الجانب الرئيس منها التأكيد على الدور الغربي بقيادة الولايات المتحدة الامريكية في المنطقة وتحمل تلك الصواريخ رسائل للنظام الروسي، ومن خلفه النظام الإيراني، أن الدور الرئيس في المنطقة كان وما يزال للقيادة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأمريكية مع انضواء الدول الغربية مع ذلك الدور، إذ إن ابعاد تلك الضربات تستهدف الأدوار في سوريا خاصةً الدور الإيراني المتصاعد في الفترة الأخيرة . **(تقي،2018)**.

كما وجاء إعلان الرئيس الامريكي دونالد ترامب في 8 / ايار / 2018 م عن انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي الإيراني وإعادة فرض العقوبات الاقتصادية كرادع جديد للدور الإيراني في المنطقة، إذ لم يحصر قرار الرئيس الأمريكي الملف النووي الإيراني، بل جاء لكبح الدور الإيراني في المنطقة وتدخلها في شؤون الدول واثارة الغرائز المذهبية في دول المنطقة **(خولي، 2018)**.

وفي النهاية يبقى خيار الإدارة الأمريكية في الحرب على إيران الخيار الأصعب في ما يحمله من تبعات على الإدارة الأمريكية وعلى الإقليم وحلفائها الإقليمين، خاصةً بعد التقاط إيران التباعد الذي حصل بين ترامب والدول الغربية، وبدأت تتحرك على ضوئه، لمحاصرة القدرات الأمريكية على ضبط مسارها في التعامل مع إيران. **(الصمادي،2017، ص 6)**.

ب. دور الولايات المتحدة الأمريكية في مواجهة النفوذ التركي: تتمتع تركيا بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية بأهمية كبيرة سواء في زمن الحرب الباردة وزمن التفرد الأمريكي وفرض الهيمنه على المستوى العالمي، وتعود تلك الأهمية للموقع الجغرافي المتميز الذي تملكه تركيا، إضافة إلى القوة العسكرية والاقتصادية والاجتماعية التي تتملكها تركيا، وتعتبر شريكًا استراتيجيًا للولايات المتحدة الأمريكية، ولعبت دوراً بارزاً في دعم ومساندة وتطبيق الإستراتيجية الامريكية وتعتبر الإدارة الأمريكية تركيا النموذج الإسلامي المعتدل الذي استطاع التعايش مع المنظومة الغربية. **(محمود،2010، ص 247-250)**.

بعد صعود حزب العدالة والتنمية للحكم عام 2002 حرصت الإدارة الإمريكية على تأكيد التعاون بين البلدين إلى أن جاء الغزو الأمريكي على العراق عام 2003 ، كان بمثابة الاختبار الأول للعلاقات الأمريكية التركية وفي ذك الصدد صوت البرلمان التركي على تجنيد تركيا في الحرب الامركية للعراق بالرفض، وأدى الموقف التركي إلى توتر العلاقات بين البلدين، وفي الأشهر الأولى من الاحتلال سعت الدولتان للتخفيف من حدة التوتر وزار رئيس الوزراء آنذاك واشنطن عام 2004، وعادت العلاقات إلى سابق عهدها. **(محمود،2010، ص 257-260)**.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما في العام 2009 /2010 ، وعلى خلفية الدور التركي وسياسات حزب العدالة والتنمية في إرسال أسطول الحرية، لكسر الحصار عن غزة وقتل تسعة من الأتراك عن طريق إسرائيل فإنه يلاحظ تآكل الدور التركي، وانكفائه فالحساب المفتوح بين تركيا وإسرائيل لا يتوقف عند إسرائيل بل، يشمل الولايات المتحدة الأمريكية التي حذرت تركيا من العلاقات المتوترة بينها وبين إسرائيل ودعم تركيا المتزايد لإيران يمكن أن يعرقل صفقة الأسلحة التي تحتاجها تركيا، لمحاربة حزب العمال الكردستاني، ومع تزايد نفوذ تركيا، خاصةً في دعمها لإيران والعلاقات الاقتصادية بينهم، تأتي السياسة الامريكية في لعبة محاصرة تركيا من الخارج والضغط من الداخل بوساطة الورقة الكردية. **(ابو النمل،2010، ص5-6)**.

منذ أن أصبح اردوغان رئيسا للوزراء قاد هو وحزب العدالة والتنمية الحاكم عملية تغيير في الديمقراطية البرلمانية التركية التي زادت من قوة اردوغان وغيره من القادة المدنيين الذين يعملون معه، وقد تم دعمهم بوساطة قاعدة سياسية كبيرة تتماشى إلى حد كبير مع تفضيلات الناخبين الأتراك الذين يدعمونها من عقود، ويدعمون أجندة أردوغان الاقتصادية والشعبية ذات التوجهات الاجتماعية، وقد ساهم القادة الأتراك بمن فيهم الرئيس رجب طيب أردوغان في زيادة حدة المشاكل بين الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا، وعلى ما يبدو أن النقد القوي لسياسة الولايات المتحدة في الخطاب العام التركي حول الصراع على الحدود التركية مع سوريا والعراق، ولا سيما منذ العام 2011 فقد غذى أيضا التوترات بين البلدين _ الولايات المتحدة الأمريكية _ تركيا **(Zanotti, Clayton,2018)**

بدأت المصالح الأمريكية تتباعد جراء الملف السوري بعد تحول الموقف الأمريكي من الاطاحة بنظام الأسد إلى احتواء واحتضان الاكراد السورين، ويمكن الحديث عن تفاقم الأمور بين الإدارة الأمريكية والتركية في العام 2013، حيث أدى قمع المظاهرات والمتظاهرين في متنزه (جيزي) جراء إزالة أشجار وبناء ثكنة عسكرية تعود للعهد العثماني، بدوره أدى إلى تشويه صورة اردوغان الدولية، وفي عضون ذلك اشتد الانقسام بين إدارة اردوغان وحلفائه السابقين في حركة فتح الله غولن ودخلت في صراع مفتوح ومباشر، ورأى اردوغان أن تعاظم تلك الأمور وخاصة جيزي وحركة غولن، وراءها يد أمريكية، لتقويض مصالح تركيا وماتبع احتجاجات جيزي وازالة نظام

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإخوان المسلمين في مصر، الذي كان يعول عليه الرئيس التركي في طموحاته وعلاقات تركيا الخارجية. **(comell,2018)**

أيضًا جاء الغموض الأمريكي بشأن الانقلاب العسكري الفاشل الذي كانت تعتقد الإدارة التركية أن أمريكا كإنت وراءه موجهة الاتهامات لها إذ إن هذه الأحداث اظهرت بشكل واضح التباعد الأمريكي التركي، واعتبرت الإدارة التركية أن الإجراءات الأمريكية في الشرق الأوسط متناقضة مباشرة مع مصالح تركيا الحيوية، وفي الواقع أن وراء كل تلك الازمات هوا قرار الولايات المتحدة بإنشاء قوات أمن الحدود الكردية في قوة تتكون من (30000) فرد في شمال سوريا، مما يقوض أمن وسلامة تركيا، غير أن السياسات الأمريكية في كل من العراق وسوريا كان لها تأثير على مصالح تركيا، إضافه إلى أن الولايات المتحده تقوم بتدريب حزب تابع لحزب العمال الكردستاني في سوريا وحملات أمريكا ضد قطر التي تعتبرها تركيا حليفًا إستراتيجيًا .**(comell,2018)**

وفي هذه البيئة الصعبة للعلاقات بين البلدين يمكن القول بإن هناك نقطتين محددتين في النزاع الثنائي بين البلدين:

سوريا والأكراد

إمكانية استحواذ تركيا على نظام s-400 من روسيا

ومع التوترات الثنائية وتواصل تركيا السماح للولايات المتحدة الأمريكية وأعضاء آخرين في الائتلاف المتجمع من أجل محاربة الدولة الاسلامية " داعش " باستخدام الأراضي التركية ضد الدولة الإسلامية في سوريا والعراق، حيث تواصل أمريكا وحلف الناتو تأسيس منشآت الدفاع الرئيسة في تركيا وفي ما يخص الدور الأمريكي لمواجهة تركيا في سوريا والمنطقة، يتجه الباحث بدايةً إلى قضية الأكراد، فقد كان تدخل تركيا في الصراع السوري منذ عام 2011م معقدا ومكلفاً، حيث كان هدف تركيا بشكل متزايد منع وحدات حماية الشعب من السيطرة على المناطق الواقعة بين القطاعات التي يسيطر عليها الأكراد في (عفرين وكوباني) مع العمليات العسكرية التركية المباشرة في سوريا، والتي بدأت في أغسطس 2016م ضد تنظيم الدولة الإسلامية، فمنذ عام 2014م ساعدت القوات الأمريكية بشكل علني القوات التي يقودها الأكراد ضد الدولة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإسلامية، ووفقاً لمسؤولين أمريكيين: لم يتضمن دعماً للوحدات الكردية في (عفرين)، وفي مايو 2017م أعلن المسؤولون الأمريكيون عن قرار لتسليح عناصر وحدات حماية الشعب مباشرة، وفي حين فكرت في اتخاذ تدابير للحد من استخدام وحدات حماية الشعب للسلام المقدم من الولايات المتحدة الأمريكية ضد تركيا، ويبدو أن تركيا تنظر إلى وحدات حماية الشعب باعتبارها التهديد الأكبر، لإنها وعن طريق النظر إلى النجاح الذي حققته وحدات حماية الشعب قد يؤدي إلى تمرد "حزب العمال الكردستاني" داخل تركيا، ففي شباط / فبراير 2018م قدم (دانييل كوتس) مدير المخابرات القومية الأمريكية شهادة مكتوبة إلى لجنة الاختيار المختارة التابعة لمجلس الشيوخ، ومفادها أن وحدات حماية الشعب هي الميليشيات السورية لحزب العمال الكردستاني والمشترك بين الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا في فبراير، وكان مفاد ما قدمه كالآتي:

"تؤكد تركيا والولايات المتحدة الأمريكية من جديد التزامها بالحفاظ على وحدة أراضي سوريا ووحدتها الوطنية، ولتحقيق هذه الغاية سوف نقف بشكل حاسم ضد كل من المحاولات الرامية إلى خلق حالة من الفشل والتغير الديموغرافي داخل سوريا، وهي مكرسة للتنسيق في عملية الانتقال والاستقرار في سوريا " ، ومنذ عام 2014 كإن القادة العسكريون الأمريكيون بين وحدات حماية الشعب الكردية وحزب العمال الكردستإني وقد دخل في شراكة مع وحدات حماية الشعب، لأنه يمكن القول بإنها كانت أنجح قوه برية ضد داعش، وفي أغسطس 2016 بدأت القوات التركية عمليات تسمى (درع الفرات) في المنطقة بين (عفرين وكوباني) عن طريق العمل مع القوات البرية من الوحدات السورية والتركمانية، وانتهت في مارس 2017م وفي يناير 2018م مع بداية الهجوم ضد مقاتلي وحدات حماية الشعب في (عفرين) أصبحت أهداف تركيا معارضةً لأهداف الولايات المتحدة الأمريكية، مما زاد التوتر بين البلدين وقد بدأت هذه العمليات بعد صدور تصريح باسم المتحدث باسم التحالف الذي تقوده أمريكا: بإن قوات سوريا الديمقراطية ستكون أساس قوة أمن الحدود وإن الدعم الأمريكي لوحدات حماية الشعب سيكون محصورًا في عمليات القضاء على داعش **(Zanotti, Clayton,2018)**.

بعد شهرين من القتال يصدر قرار مجلس الأمن رقم 2401 الذي طالب بوقف إطلاق النار لمدة 30 يومًا لتستولي القوات المدعومة من تركيا على مدينة عفرين في منتصف مارس، ليعرب

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المتحدث باسم الولايات المتحدة بعد ذلك بوقت قصير عن التزام أمريكا بمخاوف الأمن الشرعية لتركيا، وشركاء قوات الدفاع الذاتي الذين يقاتلون داعش في سوريا، وعبر أيضا عن قلقهم إزاء نزوح مئات الآلاف من سكان إقليم عفرين وقد خلف ذلك النزاع العديد من الضحايا المدنيين، إضافة إلى أن عددا كبير من قوات وحدات حماية الشعب التي كانت قائمة سابقا بالوحدات التي تدعمها الولايات المتحدة شرق عفرين تركت منصبها لمساعدة اعضاء وحدات حماية الشعب لمحاربة القوات التركية في عفرين وفي 2011م استولت قوات سوريا الديمقراطية على بلدة (منبج) بدعم أمريكي، وتعتبر تلك البلدة نقطة محورية للتوتر بين البلدين، في فبراير 2018م جرت مناقشات ثنائية بين الولايات المتحدة وتركيا؛ خوفا من تزايد حدة الصدام بين البلدين، حيث صرح الوزير (تيلرسون) في 16/فبراير أن أمريكا لم تف بالتزامها تجاه تركيا بشأن (منبج) وأن فريق العمل الثنائي سيعالج هذه القضية، في آذار_مارس 2018 عزز مسؤول أمريكي نقاط (تيلرسون) مؤكدا على أن تركيا هي حلف أمريكا وأن علاقة أمريكا مع وحدات حماية الشعب مؤقتة لحين القضاء على داعش **(Zanotti, Clayton,2018)**، أما في ما يخص القضية المحورية الاخرى حلو اقتناء تركيا لنظام400-s :

في ديسمبر 2017 وقعت تركيا مع روسيا اتفاقية تمويل، لشراء تركيا نظام الدفاع أرض جو (400-s) روسي الصنع وإن استحواذ تركيا لهذا النوع من الأسلحة أثار عددا من المخاوف لدى أمريكا وحلف الناتو بدءا من الجوانب الفنية العسكرية داخل حلف الناتو إلى اعتبارات سياسية واسعة النطاق، وفي أيلول/سبتمبر 2017م عقد مؤتمر صحفي، قال فيه متحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية: إن من المهم إن يكون لدى الدول المنظمه لحلف الناتو نظام دفاع ، مثل (400-s) وإذا كانت تركيا ستشتري النظام كما تم الإبلاغ عنها فهي لا تلبي هذا المعيار، بحيث سيكون ذلك مصدر قلق لنا وفي العام 2017م أثار مسؤوول في القوات الجوية مخاوف تتعلق بتشغيل تركيا نظام الصواريخ إلى جانب طائرات (35-f)، أما في مارس 2018م أعرب الجنرال (بيكر بافل) الذي يرأس اللجنة العسكرية للناتو عن مخاوفه من احتمال حصول الأفراد الروس الذين يساعدون تركيا على تشغيل أنظمة الصواريخ الجديدة في تركيا على معلومات مهمة حول أصول الناتو المرابطه في البلاد وقدد بررت تركيا قرار شرائها لنظام (400-s) استشهادها بحقوقها السيادية، ولأسباب العمليات المختلفة وقد أكد الوزير الأمريكي (تيلرسون)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أثناء زيارته إلى أنقرة أنه سيسعى للتشاور مع تركيا والتأكد من مدى فهمه الخطر الذي تتعرض له أمريكيا في هذه الصفقه. **(Zanotti, Clayton,2018)**.

وفي النهاية أن الاختلاف بين سياسة كل من الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا قائم على سبب إن كل منهما تتباعد أهدافه بشكل متزايد في المنطقة، وتعتبر تركيا أن كل ما تقوم به أمريكا من خطوات في المنطقة هي مؤامرة تقوم على تقويض مصالح النظام التركي، وفي الوقت ذاته تنظر أمريكا إلى تركيا من منظور طويل بإنها حليف إستراتيجي لكن إذا ما استمرت رؤية تركيا في النظر للولايات المتحده بنظرية الدولة فإن بإمكان الإدراة الأمريكية إعادة النظر إلى تركيا على أنها قوة مزعجة، وتحتاج إلى أن تدار.

المطلب الثاني

دور الاتحاد الأوروبي في مواجهة النفوذ الإيراني التركي

سعت الدول الأوروبية منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية الى استعادة نفوذها السابق في منطقة الشرق الأوسط إلا أن مساعيها باءت بالفشل، بسبب الهيمنة الأمريكية في المنطقة، ويبدو أن الدولة الوحيدة التي يمكن اعتماد الأوروبين لهذا المسعى هي إيران، وفي هذا السياق وبعد عام 2002م والغزو الامريكي للعراق زادت حساسية أوروبا تجاه الأنشطة النووية لإيران، ورأت في الملف النووي تحقيقاً لمساعيها، حيث تزايدت الضغوط الأوروبية على إيران. **(العلكة،2013، ص248)**.

أ- **دور الاتحاد الأوروبي في مواجهة النفوذ الإيراني:** ظهر الخلاف بين الجمهورية الإسلامية والاتحاد الأوروبي عام 2003م من أجل البرنامج النووي الإيراني، وبعدها عكف الاتحاد الأوروبي على إجراء مفاوضات عن طريق الثلاثية الأوروبية (الترويكا) (بريطإنيا، فرنسا، المإنيا) مع الجمهورية الإسلامية والحرص على عدم الوصول إلى نقطة اللاعودة بين إيران وامريكا، ولم

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تترك إيران للاتحاد الأوروبي خياراً سوى فرض عقوبات إضافية على إيران، إلى جانب العقوبات المفروضة من الولايات المتحدة.**(الطائي،2013، ص 267)**.

ويسعى الاتحاد الأوروبي إلى إلزام إيران بوقف أنشطتها وذلك عن طريق تقديم حوافز اقتصادية لها، لكن تلك الجهود أثبتت عدم نجاحها والسبب الحقيقي لتلك المساعي منع إيران من إنتاج القنبلة النووية إضافة إالى أن الاتحاد الأوروبي أبدى اهتمامه بوضع حقوق الإنسان في إيران خصوصاً (عقوبة الإعدام، حرية التعبير، الأحكام ضد المثليين) ويمكن أن تحمل سياسات الاتحاد الأوروبي شيئًا من التناقض، ففي الوقت الذي يفرض الاتحاد الأوروبي العقوبات الاقتصادية على إيران، تباشر دول أعضاء الاتحاد تطوير علاقات تجارية معها، ومع ذلك تأتي إستراتجية الاتحاد الأوروبي من منطلق التهديدات الناجمة عن إيران، وحذرها من الإرهاب القادر على امتلاك أسلحة الدمار الشامل، وترى فيه الخطر الأكبر على الاتحاد، ومن هنا تأتي مسؤولية الاتحاد في مكافحة انتشاره **(الطائي،2013، ص 268-269)**.

ومع ذلك ما زالت إيران تتمسك بامتلاك القدرات النووية السليمة والتي تعده حقاً وكانت بداية المفاوضات مع (الترويكا الأوروبية) في إطار ما عرف (3+1) في العام 2003 م، وبعد سلسلة من المفاوضات والضغوطات على الجمهورية الإسلامية تم توصل الطرفين الى اتفاق (سعد آباد) الذي قضى بالتعليق الطوعي لتخصيب اليورانيوم مقابل اعتراف دول (الترويكا) بحق إيران في الاستخدام السلمي للطاقة النووية، لكن ما لبثت إيران إلا أن نقضت اتفاقها في عام 2004م عندما أعادت بناء منشآت تخصيب اليورانيوم، ومع ذلك بقي الموقف الأوربي مع إعطاء إيران المزيد من الحل الدبلوماسي، وقد نجحت الدول الأوروبية في عام 2006م بإقناع الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والصين بعرض رزمة من الحوافز على إيران مقابل تعليق أنشطتها النووية، إلا أن إيران رفضت المقترحات الأوروبية وأعلن الاتحاد الأوروبي عندها تأييد فرض عقوبات على إيران بعد فشل المفاوضات معها **(زهره، 2015، ص 54-57)**.

أصبح الاتحاد الأوروبي شديد الحذر تجاه الملف النووي الإيراني، وذهب الاتحاد في حال عدم تعأون طهران إلى فرض مزيد من العقوبات عليها، والتضييق عليها دوليا وعزلها عن المجتمع الدولي، ويمكن إيفاد سبب هذا الموقف الأوروبي المتشدد هوا بإنتخاب الرئيس (أحمد نجاد) عام 2005 م وتصريحاته بشأن الملف النووي ورغبته في تدمير إسرائيل، وبذلك أصبح الاتحاد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأوروبي يشكل أهم المحددات أمام النفوذ الإيراني وبرنامجها النووي (**الطائي، 2013، ص 270-272**).

جاء تحويل الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن وسياسة العقوبات الأوروبية والتضييق ومحاصرة إيران وعزلها سياسياً واقتصادياً وجلبها إلى طاولة المفاوضات في العام 2013م ، وبدأت مرحلة جديدة من المفاوضات التي عرفت بمفاوضات (5+1) وهي (الولايات المتحدة الامريكية، فرنسا، بريطانيا، روسيا، الصين، إضافة إلى المانيا) وأصبحت توصف بإنها جوهرية ومحفزة للتقدم، وبعد سلسلة من المفاوضات توصل الطرفان فيها إلى اتفاقيات، ومنها:

1- اتفاق جنيف (2013م)، تضمن الاتفاق مجموعة من البنود يفترض أنها حققت مصالح مشتركة للطرفين وهي كالآتي :

أ- وقف تقدم البرنامج النووي .

ب-تحقيق الشفافية والرصد على أنشطة إيران النووية .

ت-الرفع الجزئي عن العقوبات الدولية.

2- مسار التفاوض: مفاوضات (2014م): دارت المفاوضات عبر خمس جولات رئيسة تميزت بالصعوبة والتعقيد وتناولت القضايا الرئيسة عن البرنامج النووي، لكنها لم تسفر عن شيء وكان الخلاف حول عدد من أجهزة الطرد المركزي ورفع الحظر عن إيران، واستمرار منشآت (فرودو) في العمل، وحول مفاعل (آراك) .

3- تفاهمات لوزان (2015م) تعرضت المفاوضات لضغوطات أمريكية ولازمت المخاوف سير المفاوضات وفي 2015/4/21م تم الإعلان عن توصل الطرفين إلى توافق سياسي لأزمة الملف النووي الإيراني باتفاق لمدة عشر سنوات، وخضوع إيران طيلة هذه المدة إلى رقابة صارمة على برنامجها النووي، وعدم بناء إيران لأي منشآت جديدة لمدة خمسة عشر عام وتخفيض عدد من أجهزة الطرد المركزي من تسعة عشر جهازًا إلى ستة اجهزة وتخفيض مخزون إيران من الوقود من عشرة آلاف كغ إلى 300 كغ فقط، وتغيير طبيعة مفاعل (فرودو) إلى مركز ابحاث نووية فيزائية، وإعادة تصميم مفاعل آراك بحيث لايعمل في الماء الثقيل، واتاحة المجال للوكالة الدولية بالوصول لجميع المنشآت النووية وتركيب كاميرات خاصة وزيارات مفاجئة في إطار عملية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الرقابة، على أن يتم رفع العقوبات الاقتصادية الأوروبية في المجالات المصرفية والتأمين على النفط. (زهرة،2015، ص 60-62 ص 70-73).

عن طريق ما سبق فإنه يمكن تقييم الدور الأوروبي لمواجهة نفوذ إيران على أنه كان ركيزة محورية في تهدئة كبح طموحات إيران النووية وتفادي المواجهة العسكرية بالطرق السياسية والدبلوماسية، وفي إطار هذا الحل لابد أن يتضمن جوانب عديدة تتجاوز الموضوعات التي تعيق التقدم نحو الاتفاق النهائي، وهي عموماً تدور في البرنامج النووي وبرنامج الصواريخ البالستية ومختلف الصراعات التي تهدد الشرق الأوسط، ومنها مايجري في سوريا والعراق وغيرها، ويمكن ايفاد السبب الرئيس إلى تمسك الدول الأوروبية بالاتفاق النووي، وعدم التوجه لإلغائه مع أن سياسات إيران العدائية، خاصةً مجريات الأحداث في الشرق الأوسط، قد حجمت العلاقات الاقتصادية بين العديد من دول أوروبا والجمهورية الإسلامية، وبذلك تسعى إلى إيجاد حل سياسي يضمن مصالحها ويضمن في الوقت نفسه تحجيم النفوذ الإيراني.

ب- دور الاتحاد الأوروبي في مواجهة النفوذ التركي: توجهت سياسية حزب العدالة والتنمية انطلاقًا من العلاقات الوثيقة مع أوروبا إلى الانضمام للاتحاد الأوروبي، وكان الهدف التركي يتمحور في نيل مساحة كبيرة من الحرية والتحركات السياسية والنفوذ، خاصةً في الأطر الإقليمية لتركيا، إلا أن سعيها لطالما جوبه بالرد، فلا هو قبول تام ولا هو رفض تام، ويعتبر مجمل الموقف الأوروبي في أخذ الدول الأوروبية طموحات تركيا في اكبر قدر من التنازلات دون أن تقدم لها نفس القدر من الاعتبارات ولهذا سيتناول الباحث سياسات الاتحاد الأوروبي تجاه تركيا وإشكالية انضمامها للنادي الأوروبي، وأوراق الضغط الأوروبية إزاء النفوذ التركي.

منذ بدء مساعي تركيا لانظمامها للنادي الأوربي عام 1959م كان الموقف الأوروبي عبارة عن موقف متقلب بين أعضاء الاتحاد، وتمثل الموقف بنزعتين : توحيد أوروبا وفق الأسس التاريخية والثقافية والدينية، والحفاظ على هوية أوروبا الدينية والثقافية وموقفها في توسيع الاتحاد الأوروبي على أساس ديمقراطي، وتقف أوروبا وراء أسبابها المزمعة للموقف الرافض من انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي **(محمود،2014، ص 81-82).**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن هذه الاسباب:

1- تركيا دولة آسيوية وليست أوروبية بالكامل.

2- عدم تلبية تركيا شروط الاتحاد الأوروبي إلى جانب معايير (كوبنهاغن).

3- المعارضة الشعبية الأوروبية لدخول تركيا النادي الأوروبي.

4- رفض تركيا الاعتراف بالجمهورية القبرصية التي هي عضو في الاتحاد الأوروبي.

5- استمرار عمل تركيا بعقوبة الإعدام.

6- وجود مجموعة من القضايا المعلقة بين الاتحاد الأوروبي وتركيا ومنها القضية الأرمنية وقضية الأقلية الكردية والقضية القبرصية والخلافات التركية اليونانية.

7- معارضة تركيا الاشتراك واستخدام أراضيها في غزو العراق.

غير أن حصول تركيا على عضوية الاتحاد الأوروبي سيكسبها قوة كبيرة من الناحيتين السياسية والاقتصادية، لن تتردد في توظيف هذه القوة، لتحقيق مصالحها في المشرق العربي والعالم الإسلامي وفي تلك الحالة فإن الاتحاد الأوروبي لن يكسب من إنضمامها و احتواءها، وربما يخسر بعض مزاياه التي يتمتع بها حاليا لصالح النفوذ التركي، وفي الوقت ذاته تخشى القوة الأوروبية من الموقف الرافض لإنضمام تركيا للنادي الأروربي، خصوصا بعد كل الإصلاحات التي عملت تركيا عليها لدخول النادي الأوروبي، ولوجود مصالح أوروبية تعمل في مناطق النفوذ التركي واهتمامتها بقبول تركي. **(عبد القادر، 2015، ص 85-86).**

ولهذا يبقى حلم تركيا بالدخول للنادي الأوروبي رهنا بوقع الضعوطات الأوروبية التي تحد من نفوذها وسياساتها الخارجية عبر جملة من الشروط الرادعة لتركيا وبقائها تابعة لأروبا إلا أنه وبعد مرور ثماني عشرة سنة على بدء المفاوضات، لم يكن هناك قبول لانظمام تركيا للاتحاد الأوروبي مما أوصل النظام التركي إلى أن الامل في الانضمام للنادي مقطوع، وبدأ النظام التركي بالبحث عن خيارات جديدة في محيطهم الاسيوي والعربي والإسلامي والاستدارة للشرق

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(كوش،2016).

ودخلت تركيا في أرضية واقعية تقوم على مبدأ التوازن والمصالح، خصوصاً بعد الخطاب الأوروبي الهزيل وخروج بريطانيا من الاتحاد، وبناء على سياسة المصالح اتجهت تركيا لإقامة علاقات وثيقة مع دول المشرق، والتقارب الروسي التركي ويمكن الحديث عن اقتناع تركيا بإن الحلم الأوروبي انتهى، بل إن الحلم الأوروبي ما كان إلا تقييدًا للنفوذ التركي في سياسة تطبيق الشروط الأوروبية وقد توجهت تركيا لإقامة علاقات مع روسيا، والتغلغل في دول إفريقيا والتوسع بالنفوذ في المشرق.

وقد كانت ورقة الضغط الرئيسة للاتحاد الأوروبي، في كبح النفوذ التركي، التلويح بعضوية تركيا للنادي الأوروبي، ومع استدارة النظام التركي للمشرق ما زالت دول أوروبا تمتلك أوراق ضغط على تركيا تتلاعب بها وقت الحاجة، ومنها:

1- القضية الكردية ودعم الاتحاد الأوربي للأكراد من منطلق حقوق الإنسان وحق الأقلية الكردية في الحرية والاستقلال.

2- الدعم الأوروبي للنظام الإسلامي السياسي والحفاظ على استمراره الذي لم يعد له تواجد إلا في تركيا بعد سقوطه في مصر وأغلب الدول العربية.

3- تلويح الدول الأوروبية بصعود التيار اليميني المتطرف للحكم إذ يستغل أزمة اللاجئيين والإرهاب **(رسلان،2016)**.

فضلاً عن الاتحاد الأوروبي الذي يحمل ورقة ضغط تتمثل في العلاقات الاقتصادية في تحديث اتفاقية الاتفاق الجمركي التي تعول عليها تركيا في رفد اقتصادها، وتربط أوروبا هذه الاتفاقيه بالقضايا السياسية والقضية القبرصية ولذا فإن تلك الورقة قادرة على اجبار تركيا في تغيير مواقفها**(ازوجان،2017)**.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثالث

الدور الروسي في مواجهة النفوذ الإيراني التركي

قطعت روسيا تحت رئاسة (فلاديمير بوتن) أشواطاً إستراتيجية في العالم ومنطقة الشرق الأوسط تحديداً، وتمكنت روسيا من استعادة وجودها في الشرق الأوسط، خاصة في ظل تراخي دور الولايات الأمريكية المتحدة، حيث روسيا تقوم اليوم بأدوار اللاعبين في الشرق الأوسط على المستوى الداخلي والخارجي:

أ- **الدور الروسي في مواجهة النفوذ الإيراني:** شكل وصول (بوتين) إلى السلطة عام 2000م إلغاء اتفاقية (غور تشير نو ميردين) لمواصلة التعاون مع إيران في المجال النووي، إذ كانت روسيا تعول دائما على البرنامج النووي الإيراني الذي يعد مكسباً لها ولذا فإن أغلبية الإدارة الروسية ترحب بامتلاك إيران للأسلحة النووية إلا أن روسيا، وبعد استلام بوتين وتماشياً مع السياسية العامة الدولية، طلبت من إيران عدم تخصيب اليورانيوم والكشف عن المواقع والمجمعات السرية، وتحقيق التعاون الكامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية مع أن ما تحمله كل من روسيا وإيران من علاقات وثيقة فقد حرصت المحافظة على مصالحها الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية في منطقة آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين بالإبقاء على النفوذ الروسي هناك، وترى أن امتلاك إيران السلاح النووي سيؤدي بلا شك إلى تغير موازين القوى، وينعكس ذلك سلباًعلى مصالح ونفوذ روسيا في تلك المنطقة التي تدخل ضمن الإطار الجيوستراتيجي لها، ويتجسد ذلك في تصريح (روميا نتسيف) في عام 2003 م معبراً عن قلق بلاده من نشاطات إيران النووية، وسعت روسيا للضغط على إيران لتقديم طلب للوكالة كموعد حتى لا تكون هناك إساءة ضد إيران، ويتيح مضمون الطلب المجال أمام عمليات التفتيش المفاجيء لمسؤولي الوكالة الدولية وفي نفس الصدد قامت روسيا بوقف أعمالها في محطة (بوشهر) الإيرانية في حال عدم تعاونها مع مطالب الوكالة الدولية، وفي عام 2004 م عرضت روسيا على إيران القيام بعمليات تخصيب اليورانيوم من أجل خروج إيران من الأزمة الحادة مع الاتحاد الأوروبي. **(الكواز، 2012، ص312-313).**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبعد تحويل ملف إيران النووي إلى مجلس الأمن أيدت روسيا القرارات التي كانت تصدر بحق إيران، وذلك لقلق موسكو من احتمال ظهور دولة نووية قرب حدودها، وقد أدى عدم تقديم إيران التنازلات الاستياء الروسي من الحليفه التقليدية، واعتمدت سياسة روسيا في تخفيف العقوبات التي تصدر ضد إيران في مجلس الأمن، لإن ذلك سيؤثر سلبا على تعاونها الاقتصادي والتجاري والنووي مع إيران، ويمكن توضيح الموقف الروسي في التوصية ضد إيران بجملة من العوامل ، أهمها :

1- المخاوف الروسية من إيران إذا ما امتلكت أسلحة نووية.

2- رغبة روسيا في الظهور أمام الحكومات الغربية، على أنها ملتزمة في القرارات الدولية.

3- توقعات موسكو بأن تكون إيران أكثر خضوعاً لرغباتها.

وفي المجل يقوم الدور الروسي في مواجهة النفوذ النووي الإيراني بسبب صعوبة التنبؤ بسلوك إيران إذا ما امتلكت أسلحة الدمار الشامل ويمكن أن تعمل على حشدها مستقبلاً، لتصبح قوة عظمى بما يعنيه ذلك من عواقب وخيمة على المنطقة. **(الكواز،2012 ص 328-329)** وعلى ما تشهده الدولة من تعاون على كافة الصعد إلى ان هذا التعاون لا يفضي أي نوع من الامتزاج، فلدى كلا الطرفين أجندة تخالف الآخر ويمكن إيجاز عوامل التباعد بين روسيا وإيران في ما يأتي :

1- التنافس حول بحر قزوين. رفضت إيران الاتفاقيات المبرمة بين روسيا والدول المطلة على بحر قزوين في ما يتعلق بتحديد الطبيعة القانونية للبحر والإنتفاع بموارده وثرواته ومع كل المحأولات من كافة الجوانب إلا أنه لم يتوصل إلى حل يرضي كافة الأطراف خاصةً إيران.
2- التنافس حول خطوط الغاز في أوراسيا: عملت إيران على التنسيق مع تركيا بخصوص خطوط الغاز وذلك لكسر الاحتكار الروسي في السيطره على خطوط الغاز المتوجهة إلى أوروبا إضافة إلى الخلاف الروسي الإيراني حول اتفاقية الطاقة المعروفه باسم (اتفاقية تركمانبشي).
3- صفقة صواريخ (s-300): وقع البلدين في عام 2007م اتفاقية تقضي بموجبها تزويد طهران بخمسة أنظمة من هذه الصواريخ، وهي عبارة عن أنظمة دفاعية، إلا أن روسيا اخلت في الاتفاقية، ولم تقم بتنفيذها وتعمدت تأجليها، وذلك يعود لقدرة تلك الأنظمة الصاروخية على

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تشكيل عائق في حال حدثت مواجهة عسكرية مع إيران وخصوصاً لمنشآتها النووية.
4- عدم قبول إيران في منظمة (شنغهاي) للتعاون: ويرجع السبب في ذلك حسب تصريحات وزير الخارجية الروسي في العقوبات التي تحول دون انضمام إيران إلى المنظمة. **(الحباشنة،2013، ص 66-69 ص 70-71).**

ومع ذلك لا يمكن إنكار الشراكة السياسية بين كل من روسيا وإيران خاصة في الملف العراقي والسوري، ويمكن ترجيح أسباب هذا التعاون قيادة الولايات المتحدة الأمريكية الأحادية النظام الدولي التي تغيرت بوصلته بعد أحداث الحرب العالمية الباردة إلا أن المنطلقات الروسية أخذت تتقاطع في نظرتها خصوصاً في الملف السوري وهذا يعود لإستراتيجية روسيا التي تتمحور حول حماية نفوذها على ساحل البحر المتوسط المتمثل في قاعدة طرطوس البحرية، التي تتمتع بإستراتيجية كبيرة لورسيا، إذ إنها تعد أهم القواعد الروسية البحرية حول العالم وبوابة عبور للمنطقة وموطىء قدم لروسيا في البحر المتوسط، كما تتخوف موسكو من معادلة جديدة لا تكون فيها مؤشرا باعتبار سوريا هي الورقة الأخيرة لروسيا بعد ضياع عدة ورق آخرها ليبيا، وتعتمد السياسة الروسية المحافظة على نظام الأسد وتعزيز قدرات جيشيه وتمكينه من إعادة التوازن لمعادلة الصراع تمهيداً للذهاب لحل سياسي في ما تتبنى إيران المحافظة على النظام انطلاقًا من تعزيز القوى غير النظامية (الميليشيات) وتهميش القوى العسكرية النظامية، ومن باب ذلك الاختلاف كان يجب على روسيا حصر التمدد والنفوذ الإيراني، إذ سهلت موسكو لإسرائيل استهداف قادة حزب الله التي تعتبر من الأذرع الرئيسة لإيران انطلاقًا من اتفاق أمني بين موسكو وتل أبيبن وعند محاولة إيران الخروج عن الأوامر الروسية قام الطيران الروسي باستهداف تجمعات المقاتلين الإيرانين، ومقرات الحرس الثوري وحزب الله وحركة النجباء العراقية الشيعية **(الغنيمي،2017).**

وعمدت موسكوعلى كبح النفوذ الإيراني المتصاعد في سوريا، إذ تجلى ذلك في الاتفاقية المبرمة بين روسيا وتركيا في 27 / 12 / 2016م التي قضت بتهجير المدنيين والفصائل الثورية من القسم المحرر من مدينة حلب دون علم إيران، في رسالة واضحه للنظام الإيراني أن روسيا هي المقرر السياسي الوحيد في سوريا ومهمة حلفائها التنفيذ، ومع محاولة إيران عرقلة الاتفاق إلا أن روسيا هددت الميليشيات الإيرانية، وقام الطيران الروسي باستهدافها واجبرت إيران الانصياع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لأوامر موسكو، وفي نفس الصعيد قدمت روسيا في عام 2016م قرار لمجلس الأمن (2328) الذي يضمن حماية المدنيين من العنف وذلك ما أثار غضب إيران، وأن الأمور لا تسير وفق مصلحتها، وتوالت المواقف الروسية لتؤكد أن الاراضي السورية لن تترك للنفوذ الإيراني، وعدا ذلك فقد جاء الاتفاق الروسي – التركي بوقف إطلاق النار بثقله على الدور الإيراني الذي عمل على إيقاف الاندفاعات العسكرية للنظام الإيراني في سوريا، وكبح الدور الإيراني في المنطقة **(الغنيمي،2017)**.

ب- الدور الروسي في مواجهة النفوذ التركي:

لا يمكن إنكار الميراث التاريخي للخلافات بين روسيا وتركيا، ولعل أهم تلك الخلافات التي شهدتها الدولتان تدور حول المرور بمضيق (البسفور) والتنافس على نقل بترول آسيا الوسطى وبحر قزوين وموقف الدولتين حول النزاع في منطقة (ناغورني كازباخ) بين إذربيجان وأرمينيا والمسألة السورية والقضبة القبرصية والدعم الروسي لليونان إضافة إلى مشكلة الشيشان وموقف تركيا منها.

شكل صعود حزب العدالة والتنمية للحكم عام 2002م سعي أنقرة للعب دور أكبر في النظام العالمي، وحرصت تركيا في ذلك العام على ضبط سياستها الخارجية والعمل على التمدد في الدول المجاورة لها من خلال السياسة والدبلوماسية الناعمة ، وفي نفس الوقت تتوجس روسيا من تنامي النفوذ التركي في العالم العربي بفعل النجاح السياسي والاقتصادي الذي حققه النموذج الإسلامي بقيادة حزب العدالة، ومما أسهم في تغذية مخأوف روسيا من النفوذ التركي المتصاعد النظام السوري وارتباطه بالتيارات الدينية عبر تصوير الاحتجاجات على أنها حركة إسلامية سنية تسعى إلى الإطاحة بالنظام السوري، لذلك قررت موسكو أن تلعب لعبة الإسلام الشيعي الذي تقوده إيران في مواجهة الاسلام السني الذي تمثله تركيا انطلاقاً من أن سقوط سوريا لغير مصلحتها في الشرق الأوسط. **(محمود،2016، ص** 199).

أضافة إلى استخدام روسيا في عام 2004م حق (الفيتو) ضد خطة الامين العام للامم المتحدة آنذاك للسلام في قبرص، وهي الخطة التي تعمها تركيا، وقد شرع مجلس (الدوما) الروسي عام 2005م قانونًا يعتير العثمانين مسؤولين عن إبادة الارمن عام 1915 ، وأبدت تركيا غضبها

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من ذلك المشروع، ومع هذه الأمور التي شابت الاجواء بين البلدين كان هناك شراكة إستراتيجية خاصة على المستوى الاقتصادي. **(بوعلي، طوالبية، 2016، ص** 50).

وبشكل عام فقد أقلقت طبيعية الثورات العربية موسكو التي تخشى أن يؤدي نجاحها إلى وصول مزيد من الأحزاب السياسية الإسلامية إلى الحكم في العالم العربي، وهو ما يصب في مصلحة تركيا، وقد يؤدي إلى تشكيل محور إقليمي يوسع النفوذ والتعاظم التركي، وتعد الأزمة السورية المثال الأبرز على تناقض المصالح الروسية التركية. **(قدورة،2015، ص3)**.

إلا أن النهج الروسي قام على الإغراءات الاقتصادية في استقطاب تركيا، وتحيدها عن السياسات الغربية وإملاءتها والإشادة في استقلالية الحكم والنظام التركي، إذ تعمل روسيا على استقطاب تركيا مستغلة التململ التركي من سياسات الاتحاد الأوروبي تجاهها، وقد يؤدي تعاظم مصالح روسيا مع تركيا عكسيا في التأثير على السياسة التركية في القضايا التي تتعلق بنفوذ روسيا، خاصة في المناطق العربية، وعملت روسيا عن طريق الترابط الإستراتيجي الذي تنسجه مع تركيا عبر اختراق البنية المعرفية والتقنية والاقتصادية ، مما جعل تركيا تعتمد وبشكل كبير على علاقتها مع روسيا في سياستها الخارجية، ومثال على ذلك التأثير على السياسات التركية بما يخص موقفها من الأزمة الأوكرانية وتجاهل هيمنة روسيا على البحر الأسود. **(قدورة،2015، ص7-8)**.

وبالذهاب إلى عام 2015 وبعد التدخل العسكري الروسي في الأزمة السورية نجد أن بداية اندلاع الازمة بين البلدين في اسقاط القوات التركية طائرة روسية كانت فوق الحدود السورية التركية جراء ذلك جاءت المقاطعة الروسية للشواطىء والسلع التركية، واقدمت روسيا على تخفيض حجم الغاز المصدر إلى تركيا وحجم التدخل التركي في سوريا، وتولدت عن هذه الأزمة سياسة استقطاب بين روسيا وتركيا خسرت فيها تركيا بعض دول منطقة آسيا التي أعلنت دعمها لروسيا ضد تركيا. **(بوعلي، طوالبية، 2016، ص 61)**.

وفي الحوض في الملف السوري عمدت روسيا على إبقاء النفوذ والتمدد التركي في حالة من الجمود وذلك عن طريق الاستمرار في دعم الإنفصاليين الأكراد وتعقيد أي خطط عسكرية في سوريا عن طريق تعزيز الحضور العسكري الروسي في ساحة المعركة، فضلا عن موسكو التي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عدت الأكراد السوريين حلفاء محتملين لها، وقامت بإنشاء مكتب تمثيلي لهم في موسكو، وأسهم ذلك في سيطرة الأكراد على الأراضي الواقعة على الحدود التركية مثل (عين العرب، كوباني، عفرين، غرب الفرات) وتمكنت روسيا من إقامة مناطق عازلة على الحدود السورية، وقامت بنشر وتفعيل منظومة الصواريخ (s-400) فيها وتسير طائرات مقاتلة لمواكبة العمليات الجوية وتركزت بالقرب من عفرين ويأتي ذلك للتأكيد على أن الوجود الروسي يعني ضمان وأمن وسلامة الحدود، فضلاً عن أن روسيا تأكد الموقف المتعاطف مع الطموحات الكردية، وتأتي جميع تلك الأحداث في إطار لجم التدخلات والنفوذ التركي ويبدو أن الثوابت التي حكمت موازين القوى سوف تجبر النظام التركي الاتجاه شرقا فهو يعلم حدود قدراته كلاعب إقليمي في ظل تواجد القوى الروسية، ويمكن أن يكون التقارب الروسي التركي في الفترة الأخيرة رسائل تركية للغرب مفادها أن النظام التركي لديه الخيارات للمناورة في قضايا المنطقة. **(مركز حرمون، 2017،ص10-12)**.

ويرى الباحث أن العلاقات بين روسيا وتركيا تنطلق من أساس برجماتي حيث يختلف البلدان إزاء كثير من القضايا دون أن يؤثر ذلك على مجمل التطور الحادث بينهما، ويبقى الجانب الاقتصادي يمثل حجر الزاوية في مسار العلاقات بين البلدين إلا أن العلاقات الروسية التركية ستبقى محكومة بحقائق الجغرافيا السياسية وأجواء عدم الثقة القائمة منذ عقود.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني

العلاقات الإيرانية التركية في ظل العلاقات الدولية وأثرها على التوازنات الإقليمية.

يطلق على التوازن الإقليمي توازن القوى الرئيس أو التوازن المسيطر، وذلك لمقدرته على تنظيم القوى الرئيسة المسيطرة على السياسة العالمية داخل أطر جغرافية محدودة، حيث يجتمع عدد من الدول في علاقات تنافسية صراعية على النفوذ في هذه الأطر الجغرافية، وكمحصلة لهذا التنافس فإن دولاً محدودة تصل إلى مرحلة التعادل أو شبه التعادل في القوة، ويؤدي ذلك إلى توازن محلي يضبط سلوك الدول. **(عبد القادر، 2014**، ص 23-24) ويلعب التوازن الإقليمي دورًا اساسيًا وفاعلًا في توازن القوى العالمي، حيث استطاعت القوى الكبرى مواجهة بعضها خارج أراضيها دون خسائر مباشرة في حروب قامت بها بالوكالة، تحاول كل منها فرض أجندتها وسيطرتها على الساحة الإقليمية ولعب دور تكون فيه الدولة الأولى في صياغة التوجهات السياسية في الشرق الأوسط. **(زعرب،2013، ص 46ص** 52).

بناء على ما تقدم يتناول الباحث في هذ المبحث كل من المطالب الآتية:

المطلب الأول: التحالفات الإقليمية الدولية

المطلب الثاني: العلاقات الإيرانية التركية وتأثيرها في التوازنات الإقليمية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الأول

التحالفات الإقليمية الدولية

تتسابق القوى العالمية لاستقطاب وتوظيف القوى الإقليمية في المنطقة وتعظيم أداء أي الأدوار أو الانخراط في شراكات مع تلك القوى، للحصول على اكبر قدر من المصالح وتهتم الدول العضمى بأن يكون تأثيرها ونفوذها موجودًا في المنطقة نظرا لأهميتها، وتدرك تلك القوى أهمية الفواعل المهمة في المنطقة ومن ذلك المنطلق فإن خارطة التحالفات والتكتلات الدولية والإقليمية في الشرق الأوسط تشمل عدة محاور وتحالفات وذلك للتغيير في معادلة القوى الإقليمية واصطفاف الدول الإقليمية في ظل القوى العظمى في المنطقة، لإحداث حالة من التوازنات الإقليمية وهي كالآتي:

أ – المحور الروسي الصيني الإيراني والقوى الشيعية: تبنت روسيا تحالفات دولية وإقليمية مع الصين وإيران وبعض القوى الإقليمية كحزب الله والفصائل الفلسطينية المسلحة، وتمتلك تلك القوى العامل المشترك في موقفها الرافض بالهيمنة الأمريكية للنظام الدولي، وتتشارك دول المحور القلق ذاته في الإستراتجية الأمريكية في الشرق الأوسط والتي تعمل على إسقاط حلفاء هذا المحور كسوريا والقوى في العراق ولبنان ويجمع المحور الروسي وحلفاؤه في المنطقة العديد من العوامل والمصالح المشتركة وتقوم تلك الشراكة الإستراتجية بين دول المحور على هدف تقويض الهيمنة الأمريكية بشكل عام وفي الشرق الأوسط بشكل خاص، ويسعى المحور الروسي الإبقاء على النظام السوري بإعتبار أشد الحلفاء لدول المحور ولهذا رفضت كل من روسيا والصين قرارات مجلس الامن الدولي بتغيير النظام في سوريا واستعمال حق النقض الفيتو في المجلس بوجه أي مشروع في سوريا، والاعتراض الصريح على أي عمل عسكري أو أممي ضد سوريا، والتأكييد على رفض أي قرار لمجلس الأمن يتجاوز الحسابات الإقليمية التي ترسمها روسيا وحلفاؤها في المنطقة والتأكيد على أن روسيا والصين في الوقت نفسه ضمان الدور الإقليمي لإيران ودعمه في المنطقة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فقد جاء خبر دخول الطائرات وبوارج الصواريخ إلى ميناء طرطوس السوري إضافة إلى قرابة ألف من الخبراء الصينين الذين سيعملون في الأراضي السورية إلى جانب القوات الروسية والإيرانية ضد المسلحين وتغيير شامل لموازين القوى في المنطقة إقليميا ودولياً . وعلى عكس الموقف الروسي وحلفائه فقد تم الجماعات السورية المعارضة للنظام السوري بواسطة تركيا والولايات المتحدة، حيث دعمت هذه الجماعات في محاولة منها للحد من النفوذ الروسي وحلفائه، ولمجابهة هذا الوضع استحدثت إيران ما يسمى بقوات الدفاع الوطني، وهي قاعدة في سوريا تحاكي نجاحات إيران في تنظيم حلفائها في العراق ولبنان واليمن وفلسطين **(العلي،2017، ص 136 –** 143).

ب- المحور الأمريكي الأوروبي التركي: تبقى تركيا حاضرة في السياسة الخارجية الأمريكية ولا سيما في المنطقة ويظهر أهمية الدور التركي سياسياً وأمنياً في المنطقة انطلاقًا من عضويتها في حلف الناتو واستمرار الشراكة الأمريكية التركية؛ إذ ترى أمريكا أن الوجود التركي ضروري لحل الصراعات في المنطقة، وتبقى الولايات المتحدة بحاجة لتركيا لتلعب دوراً مهماً في سلسلة الأدوار في المنطقة الإقليمية والعربية وذلك لعدة اعتبارات، منها جيوسياسية، ومنها أن الوجود التركي سيقوم بدور الموازن الإقليمي لإيران، ولا سيما بعد الأحداث وحالة الفراغ الإقليمي وشكل الدور التركي في ثورات الربيع العربي، خاصةً الأزمة السورية، في اتساع الهوة بين أمريكا وتركيا وذلك يعود لمواقف تركيا المعارضة لنظام الأسد ومواقف الولايات المتحدة التي ترى أن الأولوية لمحاربة تنظيم الدولة الاسلامية كذلك فضلاً عن الدعم الأمريكي للحزب الكردي الذي تعتبره تركيا تهديداً لأمنها إلا أن الموقف الامريكي عاد لدعم الحليف التركي في عملية (درع الفرات وعفرين) تمهيداً لإقامة مناطق آمنة شمال سوريا والاعتراف بالدور التركي الإقليمي. **(المرشد،2016، ص 94-98).**

دعمت واشنطن الدور التركي في عملية تحرير الموصل من (داعش) في تشرين الأول من العام 2016م، وحرصت واشنطن على مشاركة تركيا في تحرير الرقة تأكيدا على الموقف الأمريكي لأهمية الدور التركي في المنطقة، حيث تبقى الولايات المتحده بحاجة تركيا في ظل الأوضاع المتدهورة في المنطقة وعلى ما تمتلكة تركيا من مقومات فهي تمثل حليف لواشنطن وتجمعهما مصالح مشتركة. **(المرشد،2016، ص102).**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في ما يمثل الدور التركي في الشرق الأوسط تحدياً مركباً لتركيا والاتحاد الأوروبي، وتعتمد تركيا على القبول الأوروبي لدورها في المنطقة عن طريق عاملين وهما:

1- قدرة تركيا على التعاطي مع المنطقة.

2- قدرة تركيا على التأثير في المنطقة، وجراء امتدا الأحداث في المنطقة إلى أوروبا، خصوصاً موجات اللجوء التي تدفقت إلى اوروبا، تكشف أهمية الدور التركي ومحوريته بالنسبة لدول الاتحاد الأوروبي في إيجاد حلول لمشكلة اللاجئين وسارعت الدول الاوروبية لمفاوضة تركيا والدور التركي في المنطقة لوقف تدفق اللاجئين، في الجانب الآخر تعتبر تركيا نقطة أوروبا للدفاع الصاروخي والنووي الأقرب للشرق، فتركيا تحتضن أكثر من قاعدة عسكرية للناتو، فضلاً عن قيمة الدور التركي الوسيط الذي تدعمة أوروبا بين نقاط التوتر في سوريا والعراق وإيران الذي ساهم في تفعيل أهمية الدور الأمني لتركيا من وجهات النظر الاوروبية. **(المرشد،2016، ص 109-110)**

ج- المحور الأمريكي الإسرائيلي: تتمتع منطقة الشرق الأوسط بإستراتجية هامة تؤثر من جهة على الأمن القومي الامريكي ومن حهة أخرى على استقرار إسرائيل، وطبقاً لهذه النظرية فإن الولايات المتحدة هي الحليف التي تستند عليه إسرائيل في دورها الإقليمي، وتمثل العلاقات الأمريكية الإسرائلية ركنًا من اركان الأهداف الإستراتجية في المنطقة؛ فالعلاقات بين البلدين تعتمد على المصالح المشتركة لذلك، فضلاً عن المقومات الإسرائلية انطلاقًا من امتلاكها للسلاح النووي كقوة ردعية والتقدم التكنلوجي والعلمي في كافة القطاعات والقدرات الاقتصادية في جميع القطاعات والقوة العسكرية وفي مقدمتها التفوق الجوي والامتتداد التسلحي كل ذلك وفر لإسرائيل القيام بدور إقليمي فاعل في المنطقة في انكفائها تحت التحالف الأمريكي كما، وتستند إسرائيل في دورها ونفوذها كقطب إقليمي فاعل عن طريق دعم الولايات المتحدة المباشر، وإذعان بعض الأنظمة العربية لها وحالة انعدام التوازن العربي الراهن والصراعات القائمة بين النطاقين العربي والإسلامي **(العلي،2017، ص 175-179)**.

يمثل التفوق الإسرائيلي الاقليمي كما ونوعا أحد أهداف الولايات المتحده الأمريكية، وتتسم النظرة الأمريكية بالإزدواجية إزاء قضايا التسلح في الشرق الأوسط، في حين

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تجاهل القدرات النووية الإسرائلية عند الحديث عن اسلحة الدمار الشامل باعتبارها عاملًا من عوامل عدم الاستقرار في المنطقة وفي النظام الدولي، وعلى الجانب الاخر تشن الحروب وتفرض أقصى العقوبات على الدول الأخرى بحجة امتلاكها للأسلحة النووية، ويمكن تحديد بنية العلاقات التي تجمع كل من الولايات المتحدة وإسرائيل على أسس عدة ومنها أن إسرائيل هي الشريك الإقليمي القادر على تحقيق المصالح الأمريكية في المنطقة والتفوق العسكري الاسرائيلي في مواجهة أي تحالف في المنطقة ولهذاه يستمر الالتزام الامريكي بدعم الدور الإسرائيلي سياساً واقتصادياً وعسكرياً وتأييدها في المحافل الدولية في سعي من الولايات المتحدة انطلاقًا من الاختلال الواضح في الإقليم إن يكون ميزان القوى لصالح إسرائيل. **(العلي،2017، ص 149-150).**

ولذا فإن القوى الدولية الكبرى تمتلك الدور الأساسي في تشكيل حالة التوازن الإقليمي في المنطقة، ولها الدور الأساس في حالة التفاعلات الإقليمية الراهنة والاتي تنتج عنها صراعات إقليمية، ومن أهم تلك الدول الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية، باعتبارها الدول الأكثر نفوذًا في المنطقة، ومع ذلك لا يمكن اعتبار القوى الأخرى غائبة عن المشهد الإقليمي في المنطقة، فالشرق الأوسط يمثل مصالح جميع الدول العظمى، كالصين والدول الأوروبية، إلا أن الصين لا تسعى للتدخل في شؤون الدول الداخلية ما لم تتعرض مصالحها للخطر ووجودها كشريك تجاري أساسي لأغلب دول المنطقة أما دول أوروبا في الإجمال فتتوافق سياستها في المنطقة مع الولايات المتحدة الأمريكية ومع وجود بعض الخلافات في الدول وإدارة الرئيس ترامب الجديدة إلا أنها لا تعني تعارضها مع مصالح أمريكا. **(السيد،2018، ص 174).**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني

العلاقات الإيرانية التركية وتأثيرها في التوازنات الإقليمية

كان لغزو الولايات المتحدة للعراق عام 2003م وتدخل إدارة بوش الابن في الدول العربية ونظرته في أن نجاح الولايات المتحدة الأمريكية في العراق سيؤدي إلى رضوخ وخضوع باقي دول المنطقة، وهذا ما حدث بالفعل بعد احتلال العراق، متجاهلة كل الاعتبارات التي سمحت لإيران أخذ زمام المبادرات في المنطقة، خاصة بعد التغيرات التي حصلت في بنية النظام العربي أعقاب ما سمي بثورة الربيع العربي التي أدخلت المنطقة في نفق يعتمد على مخرجات التفاعلات الداخلية والإقليمية والدولية، للخروج منه وأصبحت التدخلات الإيرانية سمة غالبة بالمنطقة، عززت هيمنتها الإقليمية في ظل وعود أمريكا وتهديداتها الدائمة لردع ذلك الدور، غير أن الإنسحاب الأمريكي من العراق في عام 2011م كان من مصلحة إيران في الدرجة الأولى والذي سمح لإيران ببلورة دورها في العراق والإمساك بمقاليد الحكم هناك **(ابداح،2015، ص 75-76ص85)**.

في عام 2011م تشكلت الأزمة السورية وشكلت معها نقاط اشتباك نظم إقليمية وشكلت، مدخلاً لإعادة رسم تحالفات المنطقة وسرعان ما تحولت هذه الأزمة إلى صراعات إقليمية، وجاءت الأزمة السورية لتحمل في جوانب منها: أزمة بين إيران وتركيا على أرضية التنافس الإقليمي في المنطقة ولا سيما أن كل منهما تعتبران من أعمدة التوازن في المنطقة، وأن اختلاف مواقف البلدين تجاه أحداث المنطقة جعلت منهما محددين لبعضهما سلباً وايجاباً، نظراً إلى أنهما على خط تماس مباشر في هذه الأحداث، وانخرطت كل من إيران وتركيا في تنافس استقطابي لتوظيف سوريا في المشروع الإقليمي لكل منهما، وتجدر الإشارة إلى أن كلا البلدين كان لها التأثير بمجريات احداث المنطقة ليس فقط بتحكم كل منهما في الأحداث وإنما باستحضار أهم السياسات الخارجية لهما والتابعة لأطراف دولية فاعلة والتي أثرت في كثير من قرارات البلدين وبالذات في الازمة السورية **(الاسطل،2014، ص 165-166ص**175).

بعد العام 2011م وأحداث الربيع العربي انعكست حالة شديدة من اختلال المصالح للقوى الإقليمية وأدى التغيير الحاصل لإعادة تعريف الأدوار الإقليمية في المنطقة وإعادة ترتيب الإقليم وفقاً لذلك، ونقطة البداية في رصد حالة التوازن الإقليمي بين تلك القوى الموجودة وعززت إيران دورها الاقليمي كما سعت تركيا لتمدد رقعة هذا النفوذ كردياً عن طريق مشاريع اقتصادية في كردستان العراق، وتوغل القوات التركية في الأراضي العراقية، وفي خضم هذه الأجواء يظهر

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تنافس واضح بين تلك القوى على النفوذ في المنطقة ويظهر واضحاً بإن القوى الإقليمية (إيران– تركيا) قد دخلت في حالة تنافس على النفوذ في المنطقة.**(مبيظين،2015، ص40ص149)**.

شخصت الثورة السورية واقعاً معقداً في الإقليم في التنافس الإيراني التركي الذي تعبرعنه كل منهما في سياستهما الخارجية وطموحاتهما في المناطق الحيوية لمصالحهما المباشرة، وتسعى كل من إيران وتركيا إلى بسط نفوذهما في المنطقة كشكل من التنافس إزاء التحولات التي تمر بها المنطقة خاصةً الجوار العربي، فمفهوم التنافس لم يؤد إلى قطيعة أو نزاع بين البلدين فهناك الكثير من القضايا ذات المصير التي تجمع البلدين، كالمشكلات الأمنية واتسمت العلاقة الإيرانية التركية بالتنافس والبحث الدائم عن دور إقليمي **(طباخ،2017، ص154)**.

وعلى الرغم من العلاقات التي تجمع كل من إيران وتركيا على نحو كبير إلا أن العلاقات بين البلدين مرت بتحولات مفاجئه والانتقال السريع إلى التماس المباشر وظهور التصدعات بينهما وزيادة الشكوك في ضوء طموحات كل منهما إلا أن تصبح قاعدة اقليمية في المنطقة **(كمين،2014)**.

تعد إيران قوة اقليمية رئيسة في المنطقة بفضل ما تمتلكة من مقومات وقدرات سياسية واقتصادية وعسكرية، لذإنجحت إيران في ممارسة أدوار متباينة في صياغة الترتيبات الإقليمية وقد بروز الدور الإيراني خاصة مع سقوط النظام العراقي، الذي كان يمثل محورًا استراتيجيًا في النظام الإقليمي ويشكل عائقاً أمام صعود قوى اقليمية غير عربية، ومن ذلك الوقت سعت إيران إلى امتلاك دور ريادي في العالم الإسلامي والنظام الإقليمي قي المنطقة تتركز جهوده على إعادة صياغة هذا النظام وجعله أكثر انسجاما مع مصالحها، وهذا الهدف يعني ضمنياً تضاؤل دور الولايات المتحدة والدول الغربية التان تعتبرهما إيران منافسين يمتلكان رؤية إقليمية مختلفة، وفي الوقت ذاته عادت تركيا وبقوة إلى معدلات الشرق الأوسط عبر سياسة إقليمية متوازنة وصاعدة وضعت بلادها في بؤرة الأحداث، وترى الرؤية الجديدة بأن تركيا تمتلك جميع المقومات بما يؤهلها إلى لعب دور إقليمي تحقيقاً لمصالحها. **(زيارة، 2015، ص 28**–30).

في ما سعت إيران إلى انتزاع دور إقليمي تراه حقاً لها من المحاور الدولية وتسعى للحصول على دور القوى الاقليمية دون أن تستظل طموحاتها بالقوى الغربية، لذلك ينظر قادة إيران إلى مشروعهم بجدية تامة، من اجل بناء دولتهم الاسلامية، ولبلوغ مشروعها استخدمت إيران القوة الصلبة بطريقة مباشرة وغير مباشرة تمثلت في:

أ– دعم المعارضة والجماعات الشيعية مالياً وعسكريا.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب–السعي نحو امتلاك السلاح النووي.

كما وظفت إيران أدوات القوة الناعمة لخدمة مشروعها الإقليمي ومن هذه الأدوات:

أ– الخطاب الأيدلوجي حول مهاجمة إسرائيل وتعظيم شان فلسطين.

ب–الدبلوماسية الشعبية تحديداً على المستوى الثقافي والتعريف بالقافة الإيرانية.

ت–الإعلام بكافة وسائله، ويهدف إلى توجيه الرأي العام للدفاع عن إيران.

ث–استخدام الدين كأداة، والزج بالشعارات الدينية، كاستخدام مصطلح الشهادة ونصرة الاسلام

(زيارة،2015، ص33–36).

وركزت إيران على تغلغلها في المنطنقة وتوسيع نطاق نفوذها وتأثيرها في كثير من الملفات العربية، وباتت تستخدم ذلك كأوراق للمساومات الدولية بما يتعلق بالمصالح الإيرانية، وتتخوف إيران بالوقت ذاته من تطور الموقف الأمريكي لشن عمل عسكري ضد النظام السوري، مما يعني حرمان إيران لعديد من الأوراق الإقليمية والتي في مقدمتها خط الإمداد والعمق الإستراتيجي لحزب الله البناني، ويبدو أن التنافس بين إيران وتركيا على العديد من الملفات في المنطقة العربية أصبح سمة أساسية للعلاقات بين البلدين **(مبيظين،2015، ص149).**

ويعكس المشهد الإقليمي الحالي بعض الإيجابيات لصالح إيران وحلفائها في المنطقة، وتحقيق تقدمٍ ملحوظٍ مع وجود الحروب الأهلية، إذ جاء التدخل الروسي في سوريا من صالحها، ومن ثم استنزاف السعودية في حربها مع الحوثين في اليمن وتوسيع شبكة علاقتها الدولية، وتشير المؤشرات الإيرانية وقوتها الصلبه إلى التحسن أضافة لقوتها الناعمة التي تتمثل في تصدير الثورة واعتمادها على فكرة ولاية الفقيه. **(السيد،2017، ص 113).**

وعلى الجانب الآخر يبرز المشروع التركي تجاه المنطقة عن طريق الدبلوماسية التركية التي شهدت تحركات مكثفة، فأصبحت تركيا تقيم توازنا دقيقيا بين مختلف التيارات والمصالح والاهتمامات مع الدول الإقليمية والدولية، وذلك يعود لإقامة تركيا علاقات جيدة مع جيرانها الإقليمين ويمكن إجمال أهداف المشروع التركي في المنطقة في ما يأتي:

أ– العمل على تقديم النموذج التركي على أساس قائمة النظام الإقليمي الجديد.

ب–دعم المشاريع التنمية في تركيا انطلاقًا من تحقيق مصالح اقتصادية في المنطقة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ج-إثبات أهمية دورها بالنسبة للدول الغربية.

إضافة إلى استخدام تركيا في مشروعها مجموعة من الأدوات الناعمة ومنها:

أ- إقامة علاقات دبلوماسية مع الدول العربية.

ب-التدخل في القضايا الإقليمية .

ج- الوساطة لحل المشكلات الداخلية كاستضافة المعارضة السورية.

د- الإعلام وذلك للتعريف بالثقافة التركية. **(زيارة،2015،** ص 38-40).

أثار موقف تركيا الغامض من أنشطة التنظيمات التكفيرية، وعلى الخصوص منها تنظيم داعش، مخاوف الدول العربية المجاورة لتركيا التي سبق وأبدت تفاؤلها تجاه سياسة حسن الجوار وتصفير المشكلات التركية بما بجعلها عنصر توازن إقليمي في مواجهة التطرف الإيراني، لكن ذلك لم يحدث جراء فقدان هذه النظرة لتركيا بسبب مواقفها الداعمة لجماعة الإخوان المسلمين والتي تماشت مع النظرة والتطلعات التركية الهادفه لتبوء دور إقليمي متميز. **(مبيظيين،2015، ص149).**

ويمكن الاستنتاج من الوهلة الأولى أن تركيا هي أكثر القوى الإقليمية التي تعاني من ارتباك موقفها السياسي تجاه المتغيرات الإقليمية، فهناك تحولات جذرية في مواقفها من السورية والتنسيق مع السعودية إلى تحالفها مع روسيا وإيران والمناطق الآمنة في سوريا، غير التنسيق مع الولايات المتحدة والتحالف الدولي في عملية (درع الفرات) مما يعني وجود اختلاف رؤى بين روسيا وإيران من جهة وبين التحالف الدولي والسعودية من جهة، لتسوية الصراع في سوريا وتركيا وهي الدولة المشتركة في اختلاف هذه الرؤى إلا إن تركيا أدركت أن المنطقة العربية هي المنطقة الأولى باهتمامها في هذه المرحلة في تحقيق مصالحها، وفضلا عن تزايد أهميتها لدى القوى الغربية، فهي قوة سياسية تمثل أساس التوازن الإقليمي وتمثل قوة مضافة لحلفائها في المنطقة، خاصةً لما تملكه من عناصر القوة الصلبة. **(السيد،2017، ص** 114).

يتركز الدور الإيراني في المنطقة على التناقضات والأخطاء السياسية للإمساك بأكبر قدر من أوراق الضغط؛ لاستخدامها في علاقات إيران مع المجتمع الدولي، أما الدور التركي ويتركز على التعاون والعلاقات البناءة، وتنظر إيران إلى الجناح الشرقي من العالم العربي على انه مسرح للدفاع عن أمنها ونفوذها الإقليمي، أما تركيا فتنظر إلى دورها عن طريق العمق الإستراتيجي مع الدول العربية وبالنظر إلى العلاقات الإيرانية التركية فإننا نجدها علاقات ايجابية بوجه عام؛ إلا إن الفرق بين التوجه الإيراني والتركي بالنسبة لدعم نفوذهما في المنطقة يكمن في أن إيران

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تدفعها طموحاتها بالهيمنة الإقليمية، بينما تركيا تسعى إلى التوازن الإقليمي، ولإن الدولتين تسير نحو مصالحهما فإنه لابد من وجود نقاط تتعارض فيها المصالح وتحتاج إلى وسيلة وحنكة لمنع الاصطدام الذي يمكن أن يلحق الضرر بالبلدين. **(الجمال،2010، ص 180-183).**

وتقع تركيا أمام خيار صعب عن طريق سياستها في تصفير المشكلات التي انتهجتها وعلاقتها مع دول الجوار، وفي الوقت نفسه المحافظة على علاقات متوازنة مع الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي والدول العربية، والاحتفاظ بعلاقات طيبة مع طهران، ويمكن الحديث بإن تركيا متروك لها الحرية في دورها وعلاقاتها بشرط أن تكون هي الرقيب على نفسها وألا تتعارض سياستها مع مصالح الدول الكبرى. **(الجمال،2010، ص184).**

ويحتد التنافس الإيراني التركي إلى الخليج العربي الذي ترى إيران أن لها الحق في السيطرة على سائر الخليج، وخاصة السواحل الغربية التي تتبعها مستعمرات تابعة لها من قبل الاسلام، إذ يكمن الخطر الإيراني في الخليج العربي من خلال الاقليات الشيعية وهي بمثابة إذرع إيرانية تعمل على تأجيج حركة الاضطرابات عن طريق هذه الأقليات ومثال ذلك أحداث البحرين في العام 2011م، أما تركيا تنطلق بعلاقتها مع الخليج العربي من منطلقات سياسية واقتصادية وأمنية.

ويضاف إلى ذلك أنماط التحالفات الإقليمية التي زادت حدة التنافس بين البلدين، والتوتر والوصول إلى موازنة للأدوار الإقليمية القائمة، فعمدت إيران إلى التحالف مع النظام السوري والقوى الحاكمة والتورط في الأزمة اليمنية، وأقامت تركيا التحالفات مع مجلس التعاون آنذاك والمملكة العربية السعودية خاصةً . **(المرشد،2016، ص91).**

وتشكل موازين القوى ونظام الأحلاف والمصالح المتبادلة في المنطقة حجر الزاوية إضافة إلى ما تعانية المنطقة وأسهم بشكل مباشر في صعود دول إقليمية في محاولة فرض نفوذها وبالنظر للمنطقة نجد أنها تستوعب العديد من الأدوار الإقليمية والدولية؛ لكثرة تعقيداتها وارتباط تلك المشكلات بقضايا وسياسات دولية وإقليمية عديدة، ومثال ذلك تركيا بقيادة حزب العدالة والتنمية التي انفتحت على العالم العربي في ظل التنافس مع إيران على الادوار في الشرق الأوسط. **(الجمال،2010، ص 45).**

وتعتبر كل من إيران وتركيا قوتين لا يستهان بهما، ومن الطبيعي أن يحدث بينهما تنافس على قيادة المنظقة، والجدير بالذكر أن تعاظم الدور التركي في المنطقة من أحد أسبابه التمدد والنفوذ الإيراني في المنطقة، وما نتج عنها من صراعات بين السنة والشيعه، وظهور سياسة المحاور

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في المنطقة فضلا عن ضعف الدور العربي الذي بلور وشكل عاملا اساسيا في قبول الدور التركي لموازنة الدور الإيراني والخطر الشيعي، وتسعى إيران السيطرة والهيمنة والنفوذ وإلى بناء مشروعها الفارسي، وفي المقابل تسعى تركيا للتمدد وفرض نفسها في المعادلة الإقليمية، ويبرز دور كل منهما في سوريا والعراق، وتشترك كل من إيران وتركيا بحدود جغرافية وعلاقات سياسية ومذهبية وعرقية معها، ويمثل العراق بالنسبة لإيران وتركيا محورا اقليما هاما، ولا سيما بعد الانسحاب الأمريكي منه مما أثر سلباً في الجانب الأمني للطرفين، وعند مقارنة النفوذ الإيراني التركي في العراق فإن إيران تتمتع بنفوذ واسع انطلاقًا من علاقتها بالنخب السياسية الشيعية أضافة لعلاقتها الجيدة مع أكراد العراق، أما تركيا فقد مارست دورها عن طريق دعمها للتركمان والعرب والسنة. **(المرشد،2015)**.

وحاوت تركيا نسج علاقات مع معظم مكونات العراق ومع إقليم كردستان، علماً بإن إقليم كردستان كان أهم الدوافع للعلاقات الإيرانية التركية، ولكن دافع أنقرة من هذه العلاقات يكمن في عدم قبول سياسة طهران الرامية للهيمنة على الحكم في بغداد، أضافة إلى التعاون التركي الخليجي في سوريا لكبح الاندفاعات الإيرانية والحيلولة دون عزل السنة، وقد حرصت تركيا على سياسة متوازنة جعلت منها لاعباً استراتيجيا ولا يمكنها أن تتساهل حيال أي محاولة للنيل من دورها في النظام الإقليمي والمساس بمصالحها **(الجمال،2015، ص 184-185)**.

وما يعكس مدى النفوذ الإيراني في العراق ردرود الفعل والضجة التي أثيرت حول دخول قوات تركية في عام 2015م إلى أحد المعسكرات العراقية في (بعشيقة) وقد جوبهت الخطوة التركية بمواقف رافضة ومستنكرة من الأحزاب السياسية الشيعية، بحجة أنها لم تتخذ إذن الحكومة العراقية وانتهاك السيادة العراقية. **(المرشد،2015، ص 88-89)**.

ومع بداية معركة الموصل عام 2016م شهدت العلاقات الإيرانية التركية توتراً وصل إلى استدعاء إيران لسفيرها في تركيا احتجاجاً على التصريحات التركية التي قال فيها المتحدث باسم الحكومة التركية: "إن السياسة المذهبية لإيران هي سبب التوتر الحاصل في العراق" ومن الواضح أن هناك تناقض في المصالح الإيرانية التركية في العراق مما شكل توترًا دائمًا للبلدين، ولا سيما في أطماع طهران التوسعية. **(المرشد،2015، ص 90)**.

ومع وجود التناقض في كل من إيران وتركيا إلا أن كل منهما يحرص على زيادة مساحات التفاهم، ويقوم كل منهما على ضبط الاختلاف وتداخل المصالح في الدوائر نفسها بقدر الإمكان، ويمكن الاستنتاج إن البلدين تواصلان تحركهما لدعم مصالحهم وعدم تعويق اي بلد للأخر **(الجمال،2010، ص 187)**.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جاء التقارب الإيراني التركي بعد عاصفة الاضطرابات التي اجتاحت المنطقة الذي من شأنها عودة كل منهما بمغانم إستراتجية هائلة ويزيد مناعتهما ضد أي تدخلات خارجية، وقد حرصت الولايات المتحدة الأمريكية على إعاقة أي تقدم إستراتيجي بين القوتين الإقليميتين، لما له أثر واضح في تغيير الموازين الإقليمية ومع إعاقة العلاقات بين البلدين فإن واشنطن تسعى إلى الاحتفاظ بتفاهمات إسترتيجية مع كل من إيران وتركيا وليس يخفى أهمية تركيا بالنسبة للولايات المتحدة في الاستراتيجية كحائط صد في مواجهة روسيا وتحجيم تطلعها في النفوذ في المنطقة، ويبدو جليا أهمية إيران للقوى الدولية لما لها أثر في إعادة ترتيبها والحفاظ على استقرارها.**(عبد الفتاح، 2015، ص 56-57)**.

وبعد التوترات التي شهدتها كل من إيران وتركياابتداء من في الملف العراقي والأزمة السورية والتي جاءت بثقلها على البلدين مع اختلاف موقف كل منهما ومصالحه في المنطقة، عادت العلاقات بين البلدين للتقارب، وفي والواقع يمكن إرجاء هذا التقارب الجديد إلى عدة من الدوافع والاعتبارات وهي كالاتي:

أ- ما شهدته الأزمة السورية من أحداث متسارعة وتطورات متصاعدة وظهور التوافق الأمريكي الروسي والاتفاق على تفكيك ترسانة الأسلحة الكيماوية كبديل للخيار العسكري الأمريكي.

ب- قيام إيران بتوقيع الاتفاق النووي مع الدول الكبرى في عام 2013م وتم إقرار دولي على دور إيران الاقليمي واعتبارها لاعبا اساسيا وله وزنه الإقليمي.

ج- القبول بدور إيران ودورها في إيجاد حل للأزمة السورية ومطالبة تركيا مشاركة إيران انطلاقًا من الجهود الدولية لإرساء الاستقرار في المنطقة.

د- حرص أنقرة على إعادة جزء من التوازن بعلاقتها بالمنطقة والعزوف عن عزلتها الدبلوماسية، في وقت تتقارب طهران مع الغرب، وتسعى لزيادة نفوذها في المنطقة.

هـ- إدراك أنقرة إن مجمل الأحداث كان انتصارًا للموقف الإيراني.

و- وجود بواعث قلق لكل من إيران وتركيا من تزايد الطابع الطائفي للحرب الدائرة في سوريا.

ز- التحديات التي تواجه البلدين في ضوء تنامي الجماعات الإرهابية المتطرفة.

ح- تحمل البلدين أعباءً ثقيلة جراء الأزمة السورية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ط–عجز أنقرة عن تحجيم قوة ونفوذ الأحزاب الكردية السورية.

ي– الإطاحة بنظام الإخوان المسلمين في المنطقة **(بيبرس،2015، ص8–11)**.

ك– احتياج تركيا لتفاهمات جادة مع روسيا وإيران على حد سواء لتتمكن من التحرك في الشمال السوري خاصة في محافظة إدلب، في ضوء خطة خفض التصعيد المنبثقة عن مباحثات (أستانا)، حيث تحشد تركيا مزيداً من قواتها العسكرية في ولاية (كيليس) الحدودية بالقرب من إدلب، إنتظاراً لدخول المدينة.

ل– استفتاء الانفصال الذي أجراه إقليم كردستان العراق في ٢٥ سبتمبر 2017، والذي يمهد لاستقلاله ما يفسح المجال أمام مطالبات مماثلة في الشمال السوري والجنوب التركي وكذلك إيران كخطوة في مشوار إنشاء دولة كردستان الكبرى بكل تداعياتها وآثارها على دول المنطقة.

م– انهيار النظام العربي، وتآكل مفاصله الأساسية وانفتاح مستقبل دوله المركزية على كثير من سيناريوهات التقسيم والتفتيت وضبابية الموقف في الخليج ، بل وسعي بعض وحداته السياسية إلى تدعيم النزعات الإنفصالية لدى الأكراد، نكاية في تركيا وعقاباً لها على موقف الداعم والمساند لقطر حتى الان.

ولذا فقد أدركت تركيا أن إعادة تموضع العلاقات مع إيران بات يمثل أولوية ملحة لمواجهة تداعيات الاستفتاء عبر سلسلة من الإجراءات العقابية بحق (أربيل)، شملت غلقاً للمعابر الأرضية والأجواء الملاحية وصولاًا إلى التلويح بالخيار العسكري، حيث أطلقت تركيا مناورات عسكرية في قضاء (سيلوبي) بولاية (شرناق) في مواجهة الحدود العراقية ، وانضمت إليها وحدات من الجيش العراقي لاحقاً، كما تبادل رؤساء أركان جيوش كل من تركيا وإيران والعراق.

حمل استفتاء كردستان العراق الدولتين على إعادة تقييم علاقتهما خاصة على المستوى العسكري، حيث حلَّ رئيس أركان الجيش العراقي (عثمان الغانمي) ضيفاً على أنقرة، والتقى فيها بنظيره التركي (خلوصي أكار) وتم الاتفاق فيها على بدء جهد عسكري مشترك لمواجهة التداعيات المشتركة، ومع كل تلك الاعتبارات والدوافع وقد نجحت الدولتان مرحلياً في طي صفحة الخلافات تأسيساً لمرحلة جديدة. **(العركي،2017، ص4 ص 7)**.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثالث

الآفاق المستقبلية للعلاقات الإيرانية التركية.

شهدت العلاقات الإيرانية التركية العديد من النزاعات والخلافات، ومع الكثير من الضربات والانتكاسات التي شهدتها العلاقات بين البلدين فقد تجنبتا منذ اكثر من قرن من الزمن الدخول في مواجهة عسكرية جديدة، ورجحتا اعتماد سياسة الترغيب والترهيب في علاقتهما والتي نجحتا عن طريقها في حل العديد من الأزمات والمشاكل في مسار حماية المصالح، واعتماد أسلوب الاعتدال والتوازن في علاقتهما، ومع نجاح البلدين في تحييد المشكلات إلا أن هذا لا يعني عدم وجود بعض الملفات المتأزمة في العلاقات الإيرانية التركية، والتي أشار إليها الباحث في الفصول السابقة من الدراسة كمصالح الدولتين المتضاربة في القوقاز وآسيا الوسطى والتقارب الإيراني –الروسي في (قزوين) وموقف إيران من الحرب في (جورجيا) والانتشار والتمركز التركي في الشرق الأوسط والعلاقات التركية الخليجية وبرنامج إيران النووي فضلاً عن المصالح المتضاربة في سوريا والعراق، وقد اتسمت العلاقات بين البلدين بالتنافس، ومن أجل بلورة رؤية استشرافية حول مسار العلاقات بين البلدين، يجب البحث في مظاهر الاقتراب والتباعد التي تجمع العلاقات الإيرانية التركية. **(الناصر،2010، ص 52-53).**

بناء على ما تقدم يتناول الباحث في هذا المبحث المطالب الآتية:

المطلب الأول: نقاط التقارب في العلاقات الإيرانية التركية

المطلب الثاني: نقاط الاختلاف العلاقات الإيرانية التركية

المطلب الثالث: السيناريوهات المستقبلية للعلاقات الإيرانية التركية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الأول

نقاط التقارب في العلاقات الإيرانية التركية

انطلاقًا من تتبع العلاقات التي تجمع البلدين يمكن تحديد أهم العوامل الفاعلة في العلاقة الإيرانية التركية، ومن عوامل التقارب التي تجمع البلدين التجارب السابقة، إذ تحظى العلاقات الثنائية برصيد مهم من التعاون والتنسيق السياسي والاقتصادي بدءاً بميثاق (سعد آباد) عام 1937 م ومن ثم حلف بغداد عام 1958م وحلف المعاهدة المركزية عام 1964م ومنظمة التعاون الاقتصادي عام 1985م، وأخيراً توسيع هذه المنظمة عام 1992م، لتشمل كل من أفغانستان وطاجيكستان وأوزباكستان وكازخستان وتركماستان وإذربيجان ويمثل الموقع الجيوسياسي للبلدين أهمية كبيرة، إذ تشترك الجارتان بحدود تقدر بحوالي 500 كم، وإلى جانب الحدود المشتركة فإن الجارتين يجمعها الجاراتإن قواسم مشتركة، وتشكل المسارات الثقافية والتاريخية المتقاربة لشعوب المنطقة ارضية مناسبة في انصهار هذه الشعوب وثقافتها في بوتقة واحدة **(الناصر، 2010، ص 53 –54)**.

وتتشارك إيران وتركيا في العديد من القضايا التي تشكل تحدياً، وربما تهديداً لسيادة ووحدة البلدين، وأولهما القضية الكردية، حيث يوجد في تركيا أكثر من 12 مليون كردي، وفي إيران أكثر من 7 ملايين كردي ومع أن المشكلة في إيران أقل منها في تركيا إلا أن النزعة الاستقلالية لأكراد المنطقة وانطلاقاً مما تحقق في العراق، يعزز من تلك النزعة هوا ما شكل حافزاً للتعاون بين دول المنطقة، ولا سيما إيران وتركيا وذلك من أجل تطويق النزعات الانفصالية وهذا التحدي شكل أهم عوامل التقارب بين البلدين بمعزل عن النظام السياسي لكلا البلدين، ويعد تنامي النزعة المذهبية في المطقة خصوصاً بعد الاحتلال الأمريكي للعراق ودور واشنطن في إيقاظ هذه النزعة، والذي ترجمته المذابح في العراق وإفغانستان وباكستان وتوترات لبنان، ونظراً للطبيعة التعددية المذهبية في إيران وتركيا فإنهما يخشيان سريان العدوى المذهبية إلى داخلهما، لذا يسعى كل منهما إلى مواجهة تلك النزعة وإبقاء العلاقات بينهما وهي أهم عوامل إخماد تلك النزعة، وأفضى ايضاً الاحتلال الامريكي للعراق إلى نشوء واقع جديد من التوتر والتطرف لدى مختلف الاطراف واستمرار الاضطراب الامني والسياسي هناك ويبقي الخاصرة العراقية مصدر تهديد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

واستقرار وامن لكل من إيران وتركيا **(المصبحين،2012، ص 57)**، ومع الأزمة العراقية فقد بات صناع القرار في تركيا يدركون أن إيران وسوريا أقرب لبلادهم من الولايات المتحده الأمريكية، لأن هناك نقاط التقاء ومصادر واضحه بين الدول الثلاث في إبقاء العراق موحد دون اي تغيير على حدوده الراهنه وأن هذا قد شجع استقرار وتطور العلاقات الأيرانية التركية وموقفها الموحد تجاه الاحتلال الامريكي للعراق، حيث ترى كل من إيران وتركيا أن تجزئة العراق لا يضر بالعراق، بل يضر مستقبلا بالقوة الإقليمية المجاورة، فضلا عن ذالك معرفه إيران أن وجود الولايات المتحدة الأمريكية في العراق سوف يبقى مطولا، ما دفعها إلى التوجه إلى أقامه علاقات مع تركيا بشكل اكبر وبناء هذه الرؤية بخصوص هذا الوجود في تحسين علاقات مع جمهورية تركيا، وأصبحت في صدد التنسيق المستمر لمواجة التطورات المستقبلية **(حميد**، 2017).

بعد الرياح التي عصفت في المنطقة من بعد ثورات الربيع العربي أدى التحول في العلاقات بين البلدين إلى توجه البلدين مرحلياً في طي صفحة الخلافات تأسيساً لمرحلة جديدة يبدو فيها النظام العربي قد وصل إلى مرحلة الموت السريري ، بحيث بات عاجزاً عن لعب دور مؤثر في حل معضلاته وفشلت وحداتة السياسية في بناء تحالفات إقليمية ناجعة، بل عمدت بغرابة شديدة إلى تقويض كل الفرص التي أتيحت لتجديد بنية النظام العربي، حيث عملت بجدٍ لإجهاض الربيع العربي، وسحق قواه الحية، لكنها تبدو عاجزةً عن ادراك حقيقة أن المنطقة العربية لن تعود سيرتها الأولى، وأن حل قضاياها بات رهناً بيد القوتين الأبرز إيران وتركيا وشهدت تلك الفترة أعلى مستويات التعاون والزيارات بين البلدين **(العركي، 2017، ص4-5)**.

وفي زيارة الرئيس التركي إلى طهران عام 2015 م أعلن الرئيس الإيراني أن كلاً من البلدين متفقان على ضرورة وقف الدائرة في اليمن، فضلاً عن أن الزيارة التي أجريت تعد انطلاقة جديدة في مسيرة العلاقات التعاونية بين البلدين في المجالات السياسية والاقتصادية، كما اتفق الجانبان عبر الاتفاق الذي أبرم بين وزيري خارجية البلدين على ضرورة مكافحة الارهاب ومن دخول الإرهابيين إلى أراضيهما، والعمل على تسوية الأمور الخلافية بين البلدين، و أبرما إتفاقية جديدة تتعهد في التعاون لإنهاء النزاع السوري ومما ساهم في تحسين العلاقات بين البلدين وتطورها التوسط التركي في أزمة إيران النووية مع دول الغرب وشهدت العلاقات الإيرانية التركية مستوى جيداً في تلك الفترة **(الجبوري،2016، ص 274-275)**.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يعد العامل الاقتصادي أهم عوامل التقارب في العلاقات الإيرانية التركية خاصة بعد رفع العقوبات الدولية عن إيران وازدهار حركة التجارة والتبادل التجاري بين البلدين من 10 مليارات إلى 30 مليارات دولار، ومن الواضح أن العلاقات الاقتصادية بين البلدين كانت وما زالت في تطور مستمر، إذ إن الواقع قد فرض على البلدين وخصوصا الموقع الجغرافي لكل من إيران وتركيا والحدود المشتركة، والبوابة التركية بالنسبة لإيران لتصدير مواردها إلى أوروبا وإيران، في الوقت ذاته تعتبر البوابة التركية إلى آسيا، غير أن كل من البلدين بحاجة إلى السوق الاستهلاكية لتصدير واستيراد السلع والخدمات فضلا عن أن الموقع الجغرافي الذي يقلل التكلفة المادية لمرور هذه الموارد السلع، ولهذا تطورت العلاقة وشهدت توقيع العديد من الاتفاقيات وتبادل الزيارات، واتجهت العلاقات بين البلدين إلى الانفتاح الداخلي خصوصا في التبادل التجاري، واعتمد التوجه التركي على إيران والذي يتعلق في تخفيف اعتمادها عللى روسيا لصالح إيران وجاء العامل السياسي ليعطي سببًا لتقارب البلدين، وخاصة في الملف السوري، ومن هنا جاء التوافق الأمني والعسكري بينهما، وذلك يعود لشعور إيران بالقلق من تمدد النفوذ الروسي في سوريا وهو ما دفع إيران إلى البحث عن مسارات وحركات إقليمية تدعم وجودها للتنسيق مع تركيا على الأقل في مراحل معينة. **(وحيد،2016)**.

وتنعكس أهم نقاط التقارب الإيراني التركي في زيارة رئيس الاركان الإيراني (حسين باقري) إلى انقره في اغسطس/اب 2017م على رأس وفد عسكري وسياسي رفيع المستوى، وذلك في زيارة هي الأولى من نوعها منذ الثوره الإيرانيه، واستمرت على مدى ثلاثة ايام وأشارات الرضا الإيراني عن الزيارة ومخرجاتها تبدت في تصريحات باقري عن ضرورتها وأهميتها إضافة إلى الاتفاقات الموقعه بين الطرفين في المجالين العسكري والأمني وذلك في مقابل تجاوب تركي على شكل زيارة قريبة للرئيس رجب طيب اردوغان إلى طهران وأهم المواضيع التي أدرجت على جدول أعمال الضيف الإيراني:

1- ضمان أمن الحدود المشتركه بين البلدين ومنع المرور غير الشرعي عبرها، خصوصا أن الزياره تأتي بعد ايام فقط من بدء مشروع بناء جدار عليها بطول(144 كم) وهو ما اعتبر موقفا إيرانيا متقدما في مكافحه حزب العمال الكردستاني.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2- تطوير التعاون في مواجهة المنظمات المصنفه على قوائم الإرهاب، وفي مقدمتها الحزب الكردستاني.

3- توقيع اتفاقيات للتعاون العسكري الأمني .

4- بلورة موقف موحد من استفتاء إقليم شمال (كردستان) العراق وذلك لاعتباره منعطفًا على طريق استقلال الإقليم، وما له من انعكاسات سلبيه على الملف الكردي، في كلا البلدين، وقد حذر وزير الخارجيه التركي من أن يؤدي الاستفتاء إلى حرب اهليه عراقيه، كما أكد باقري رفض طهران وأنقره له، واعتباره بدايه توتر جديد في المنطقه.

5- مواجهة المشروع السياسي الكردي في سوريا.

6- معركه تلعفر في العراق والمخاوف التركية من دخول قوات الحشد الشعبي المدن التركية العراقية والمذهبيه الحساسه، حيث إن غالبيتها من التركمان المزارعين بين السنه والشيعه.

7- آفاق حل الازمه السورية لواسيما مسار أستانا واتفاق مناطق خفض التصعيد .

8- الخيارات المطروحة بخصوص إدلب، ولاسيما بعد سيطرة هيئة تحرير الشام وتركيز واشنطن عليها مؤخرا.

9- خطة تركيا للتدخل عسكريا في منطقه عفرين (أو غيرها) لمواجهة حزب الاتحاد الديمقراطي على غرار عمليه درع الفرات **(الحاج، 2017، ص3)**.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني

نقاط الاختلاف العلاقات الإيرانية التركية

عانت السياسة الإقليمية التركية في العراق من مأزق حقيقي بسبب تزايد الثقل الإقليمي الإيراني هناك وكما عدلت طهران نتيجة السباق بينها وبين أنقرة ومع توقيع البلدين للاتفاق الامني المشترك في ايلول عام 1992م، إلا أنه لم تحقق الثقة الكاملة بشأن المسائل الأمنية وذلك لاتهام تركيا لطهران بدعمها المستمر للمنظمات الإرهابية خاصة في الميليشيات الإيرانية في العراق؛ فالنظام التركي ينظر بجدية إلى إيران كلاعب إقليمي منافس له بصرف النظر عن نقاط التقاء المصالح المشتركة بينهما. **(سلمان،2012، ص 11-13)**.

إن العلاقات الثنائية التي تجمع كلًا من إيران وتركيا قد شهدت خلافات جدية بشأن بعض الخلافات الإقليمية إلا أن ذلك لا يعني أن العلاقات الثنائية بين البلدين قد خرجت عن مسار التعاون بينهما؛ إذ حصل تباين في موقف كل من البلدين حيال الأزمة السورية عام 2011 م، حيث كانت إيران تدعم النظام السوري، وتركيا تدافع عن الحراك الشعبي السوري، فضلاً عن احتضانها للمعارضة السورية، وقد تضررت العلاقات الإيرانية التركية بعد توجيه طهران عدة رسائل وتحذيرات إلى الجانب التركي تطالبه بعدم الاقتراب من سوريا مطالباً إياها بعدم الرضوخ لضغوط الولايات المتحدة الأمريكية وعدم السماح للأخيرة باستخدام قواعدها الموجودة على الأراضي التركية، ويحمل التنازع الإيراني التركي أبعادًا متناقضة حول ما سيؤول إليه الوضع في سوريا، وتدرك الدولتان أن مصالحهما باتت متوقفة على كيفية إنهاء الأزمة السورية برمتها، ونشبت الخلافات أيضاً بين إيران وتركيا على خلفية الدعم التركي لتحالف عاصفة الحزم ضد الحوثيين في اليمن والمدعومين من إيران، لتعود الدولتان بعد ذلك لممارسة سياسة دبلوماسية تحييد الخلافات.**(الجبوري،2016، ص 277-276)**.

وبعد عام 2011م وأحداث الربيع العربي أدى التغيير الحاصل لإعادة تعريف الادوار الإقليمية في المنطقة وإعادة ترتيب الإقليم وفقاً لذلك، ونقطة البداية في رصد حالة التوازن الإقليمي بين تلك القوى الموجودة عززت دور إيران الإقليمي كما وسعت تركيا لتمدد رقعة هذا النفوذ كردياً

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

انطلاقًا من خلال مشاريع اقتصادية في كردستان العراق، وتوغل القوات التركية في الأراضي العراقية، وفي خضم هذه الاجواء يظهر تنافس وتباعد واضح بين تلك القوى على النفوذ في المنطقة، ويظهر واضحاً أن القوى الإقليمية (إيران–تركيا) قد دخلت في حالة اختلاف وتباعد في العلاقات التي تجمع البلدين. **(مبيظين،2015، ص40–149)**.

ويحتد التنافس الإيراني التركي إلى الخليج العربي الذي ترى إيران أن لها الحق في السيطرة على سائر الخليج، وخاصة السواحل الغربية التي تعتبرها مستعمرات تابعة لها عن طريق الاسلام، إذ يكمن الخطر الإيراني في الخليج العربي بوساطة الأقليات الشيعية وهي بمثابة أذرع إيرانية تعمل على تأجيج حركة الاظطرابات عن طريق الأقليات ومثال على ذلك أحداث البحرين في العام 2011م، أما تركيا فتنطلق بعلاقتها مع الخليج العربي من منطلقات سياسية واقتصادية وامنية.

ويضاف إلى ذلك أنماط التحالفات الإقليمية التي زادت حدة التنافس بين البلدين والتوتر والوصول إلى موازنة للأدوار الإقليمية القائمة، فعمدت إيران إلى التحالف مع النظام السوري والقوى الحاكمة والتورط في الأزمة اليمنية، وأقامت تركيا التحالفات مع مجلس التعاون آنذاك والمملكة العربية السعودية خاصةً **(المرشد،2016، ص91)**.

وركزت إيران على تغلغلها في المنطقة وتوسيع نطاق نفوذها وتأثيرها في كثير من الملفات العربية، وباتت تستخدم ذلك كأوراق للمساومات الدولية بما يتعلق بالمصالح الإيرانية، وتتخوف إيران بالوقت ذاته من تطور الموقف الامريكي لشن عمل عسكري ضد النظام السوري مما يعني حرمان إيران لعديد من الأوراق الإقليمية والتي في مقدمتها خط الإمداد والعمق الإستراتيجي لحزب الله البناني ويبدو التنافس بين إيران وتركيا على العديد من الملفات في المنطقة العربية أصبح سمة أساسية لتباعد العلاقات بين البلدين **(مبيظين،2015، ص14)**.

ويمكن الاستنتاج من الوهلة الأولى أن تركيا هي أكثر القوى الإقليمية التي تعاني من ارتباك موقفها السياسي تجاه المتغيرات الإقليمية، فهناك تحولات جذرية في مواقفها من السوريا والتنسيق مع السعودية لتحالفها مع روسيا وإيران والمناطق الآمنة في سوريا، من غير التنسيق مع الولايات المتحدة والتحالف الدولي في عملية درع الفرات، مما يعني وجود اختلاف رؤى بين روسيا وإيران من جهة وبين التحالف الدولي والسعودية من جهة، لتسوية الصراع في سوريا وتركيا هي الدولة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المشتركة في اختلاف هذه الرؤى إلا أن تركيا أدركت أن المنطقة العربية هي المنطقة الأولى باهتمامها في هذه المرحلة في تحقيق مصالحها، وفضلاً عن تزايد أهميتها لدى القوى الغربية التيتعد قوة سياسية تمثل أساس التوازن الإقليمي وتمثل قوة مضافة لحلفائها في المنطقة خاصةً لما تملكه من عناصر القوة الصلبة **(السيد،2017، ص114)**.

يتركز الدور الإيراني في المنطقة على التناقضات والأخطاء السياسية للإمساك بأكبر قدر من أوراق الضغط، لاستخدامها في علاقات إيران مع المجتمع الدولي، أما الدور التركي يتركز على التعاون والعلاقات البناءة، وتنظر إيران إلى الجناح الشرقي من العالم العربي على أنه مسرح للدفاع عن أمنها ونفوذها الإقليمي أما تركيا فتنظر إلى دورها عن طريق العمق الإستراتيجي مع الدول العربية ومن ثم إلى العلاقات الإيرانية التركية والتي تعد بإنها علاقات إيجابية بوجه عام، إلا أن الفرق بين التوجه الإيراني والتركي بالنسبة لدعم نفوذهما في المنطقة يتمثل في أن إيران تدفعها طموحاتها إلى الهيمنة الإقليمية، بينما تركيا تسعى إلى التوازن الإقليمي، ولأن الدولتين تسيران نحو مصالحهما فإنه لابد من وجود نقاط تتعارض فيها المصالح وتحتاج إلى وسيلة وحنكة لمنع الاصطدام الذي يمكن أن يلحق الضرر بالبلدين. **(الجمال،2010، ص 180-183)**.

وتقع تركيا أمام خيار صعب عن طريق سياستها في تصفير المشكلات التي انتهجتها وعلاقتها مع دول الجوار، وفي الوقت نفسه المحافظة على علاقات متوازنة مع الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي والدول العربية والاحتفاظ بعلاقات طيبة مع طهران، ويمكن الحديث بإن تركيا متروك لها الحرية في دورها وعلاقاتها بشرط أن تكون هي الرقيب على نفسها وألا تتعارض سياستها مع مصالح الدول الكبرى. **(الجمال،2010، ص184)**.

وترى تركيا أن النفوذ الإيراني في العراق يؤثر سلباً على المصالح التركية وما يعكس مدى النفوذ الإيراني في العراق ردرود الفعل والضجة التي أثيرت حول دخول قوات تركية في عام 2015م إلى أحد المعسكرات العراقية في بعشيقة وقد جوبهت الخطوة التركية بمواقف رافضة ومستنكرة من الأحزاب السياسية الشيعية بحجة أنها لم تتخذ إذن الحكومة العراقية وإنتهاك السيادة العراقية. **(المرشد،2015، ص 88-89)**.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومع بداية معركة الموصل عام 2016م شهدت العلاقات الإيرانية التركية توتراً وصل إلى استدعاء إيران لسفيرها في تركيا احتجاجاً على التصريحات التركية التي قال فيها المتحدث بأسم الحكومة التركية: إن السياسة المذهبية لإيران هي سبب التوتر الحاصل في العراق ومن الواضح إن هناك تناقض في المصالح الإيرانية التركية في العراق مما شكل توتر دائم للبلدين ولا سيما في اطماع طهران التوسعية. **(المرشد،2015، ص 90)**.

ويرى الباحث أن العلاقات بين البلدين لم تتعد طابع الاختلاف الذي يفضي إلى أشكال التصادم المباشر، والسبب في ذلك حاجة كل منهما للآخر إضافة إلى القوة المتعادلة بين الطرفين والنظرة البرجماتية التي تحكم العلاقات بمعزل عن طبيعة النظام السياسي القائم، ما أحدث نوعا من التوازن في العلاقات على مبادىء غير صدامية، وتسود العلاقات بين البلدين حسابات عقلانية تحقق فوائد ومصالح محدده لكل منهما، وفي الوقت ذاته تعد إيران وتركيا قوتيين أساسيتين في المنطقة ولكل منهما مشروعه ومن ثم قد تتباين وجهات النظر في الكثير من الملفات والقضايا الإقليمية والدولية وبالاعتماد على معطيات التاريخ ومقومات الجغرافية السياسية، ولا سيما في هذه المرحلة التي تشهد تنافسًا دوليًا على المنطقة.

ومع الأخذ بعين الاعتبار الشحن الإقليمي والطائفي المتبادل في المنطقة والمدعم من التحالف الأمريكي الإسرائيلي لم تنح العلاقات الإيرانية التركية منحى الصراع، كالذي يحدث من السعودية ضد إيران والذي تؤيده تركيا، ومع ذلك ما زالت العلاقات الإيرانية التركية ضمن إطار التنافس الهادىء الضامن لإعادة التوازن على مستوى المنطقة وليس تصعيد المواجهة بينهما ويمكن التحدث في الوقت الراهن عن نضوج في الخلافات الإيرانية التركية التي شهدتها البلدان، وربما أدت الترتيبات الدولية المتعلقة بأزمات المنطقة – ولاسيما الازمة السورية إضافة إلى ملفات التعاون مع روسيا ومواجهة سياسة الرئيس الأمريكي ترامب التي تناقض المصالح التركية في المنطقة – إلى دوافع تحسن في العلاقة الإيرانية التركية إلا أن العلاقات تبقى رهناً على المآلات النهائية للموقف التركي بما يخص الأزمة السورية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثالث

السيناريوهات المستقبلية للعلاقات الإيرانية التركية

ما دام أن العلاقات الإيرانية التركية تحكمها عوامل تعاون وعوامل تنافس فمن المتوقع أن تحدث تفاعلات بين هذه العوامل وتحولات تؤدي إلى غلبة احدهما بكيفية تطبيع العلاقات كلها بطابعها، ولهذا فإنه من المتصور أن تتشكل العلاقات الإيرانية التركية في واحد من المشاهد الآتية:

السيناريو الأول: بقاء التنافس وفق سياقات منضبطة:

ويشير هذا السيناريو إلى أن العلاقات الإيرانية التركية ستبقى؛ مستقبلاً؛ تسير وفق معادلة حساسة ومعقدة كما هي عليه الأن يحكمها التنافس الاقليمي من جهة، والحرص على المصالح الضخمة التي تجمع البلدين واستمرار العلاقات، حيث التوترات السياسية على وقع الأزمات الإقليمية الحادة، خاصة الأزمة السورية والعراقية وتمثيل دبلوماسي بين البلدين ومن جهة أخرى، وفي الحالة الأولى يأخذ التنافس مظهر الاشتباك على قضايا المنطقة جراء التنافس الحاد في مواقف كلا البلدين، كما إن الازمة السورية مثلاً نجد أن أي تنازل من البلدين سيؤدي لخسارته في النهاية حتماً، وهذا لأن إيران لن تسمح بسقوط نظام الاسد كحليف استراتيجي لها في المنطقة، وفي الوقت ذاته فإن تركيا أيضاً لن تسمح لمرحلة انتقالية بوجود الاسد أما الحالة الثانية يسعى الطرفان إلى تحييد المصالح الاقتصادية والأمنية من تداعيات ذلك الاشتباك ومع وجود نقاط الاختلاف بين البلدين إلا أنهما يلتقيان في مجال النفط والغاز والتنسيق العسكري تجاه حزب العمال الكردستاني الذي يشكل تهديدًا مشتركًا للبلدين والمواقف الخاصة تجاه الملف النووي الإيراني، ومن هنا يعمل البلدان على ضبط خلافتها بتوافق الضرورة التي تجمعهما المصالح الاقتصادية المشتركة سوف يدفع كل من إيران وتركيا إلى العمل على ضبط حدود الخلاف في ما بينهما حول ازمات المنطقة **(زيارة،2015)(دياب،2017)(سعيد،2017).**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السيناريو الثاني: تحول العلاقات التنافسية إلى التنازع

وهو السيناريو الذي يمكن أن يحدث في حال سقوط نظام الأسد واتجاه تركيا إلى دول الخليج على حساب إيران، ومن تلك الناحية تتخوف طهران من أن الحرب ضد التنظيمات الإرهابية ما هو إلا غطاء للولايات المتحدة للقيام بأعمال عسكرية في سوريا بدون موافقة مجلس الأمن والقوى الإقليمية والدولية، ما يعطي الفرصة للتعامل مع نظام الأسد عسكرياً وإسقاطه على غرار ما حدث مع نظام القذافي في ليبيا، وهو ما يفقد إيران حليفاً استراتيجيًا ويحل محله نظام سني مدعوم من السعودية المنافس الإقليمي لإيران، وتشكيل تحالف تركي سعودي مما يعيد للأذهان المنافسة التاريخية بين طهران وأنقرة، ومما يرجح ايضاً هذا التحول تخوف تركيا من تداعيات الاتفاق النووي على ترتيبات المنطقة والتخوف من تقسيم سوريا إلى مناطق متعدده احداها في الشمال السوري يسيطر عليها الاكراد، وهو ما يمثل تهديدً مباشرًا للجنوب الشرقي التركي، ومن ناحية أخرى فإن إيران تتخوف من الاتجاه التركي نحو الخليج العربي وتشكيل تحالف سني معها مضاد لإيران، وقد يحدث نتيجة تقارب آراء تركيا ودول الخليج العربي حول القضايا الهامة في المنطقة ومنها الأزمة السورية ، ويمكن ترجيح هذا السيناريو أيضاً لاحتدام الصراع بين البلدين على مناطق النفوذ في المنطقة، فيعد نشر الدرع الصاروخي الأطلسي في الاراضي التركية استهدافاً بالدرجة الأولى لإيران وروسيا وهو مازاد احتقان العلاقات بين البلدين وبناء على ما سبق يمكن ترجيح هذا السيناريو ويمكن حدوث تصادم مباشر بين البلدين يعيد للأذهان ما كان بينهما منذ خمسة قرون واتجاه النظام التركي إلى زيادة استثماراته في الخليج العربي وتفعيل مذكرات التفاهم والاتفاقيات التي وقعتها مع دول الخليج مقابل اعتماد الخليج عليها باعتبارها فاعلًا سنيًا هامًا لمواجهة تصاعد النفوذ الإيراني **(زيارة،2015)(دياب،2017)(سعيد،2017).**

السيناريو الثالث: تحول العلاقات التنافسية إلى علاقات تعاونية

مع أن هذا السيناريو الاقل احتمالا نظراً لتعارض مواقف البلدين في ما يخص الأزمه السورية، كما أنه من شأن هذا التحالف أن يؤثر سلبا على علاقة تركيا بدول الخليج العربي ولكن هناك ما يجعل هذا السيناريو ممكنا، مثل وجود مبدأ هام في السياسة التركية تجاه المنطقة يتمثل في

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التعددية الثقافيه والحفاظ على التعددية العرقيه والمذهبية كشرط أول لاستقرار المنطقه، وهذا المبدأ يمكن أن يمتد للوصول إلى التعاون مع إيران، وفضلا عن ذلك يمكن أن يحدث تعاون في العلاقات السياسية بين البلدين نتيجة الاتفاق على أزمات المنطقه لتلاشي التوتر السياسي بين البلدين، ويعقب ذلك التعاون الاقتصادي والأمني، خاصة في الملف الكردي ويشير هذا السيناريو إلى احتمال توجه العلاقات الإيرانية التركية من الحاله التنافسيه السياسية إلى الحاله التعاونية التي تكون ضمن مرحله جديده مفعمة بالمصالح المشتركه في الجوانب الاقتصادية والأمنية فاقتصاديا تجد تركيا في إيران سوقا وممراً لسلعها، وتجد إيران تركيا ممرا لطاقاتها من الغاز والبترول لأوروبا، أما أمنياً فسيرقى التنسيق بين البلدين خاصةً في الأزمة الكردية التي تشكل لهما هاجساً مشتركاً على خلفية الطموحات الكردية بإقامة دولة مستقلة، ويمكن أن تكون هناك محاولات من جانب البلدين لإيجاد وجهة نظر مشتركة لإنهاء الأزمة السورية **(زيارة،2015)(دياب،2017)(سعيد،2017)**.

يرجح الباحث في ضوء ما تقدم وبناء على تدرجه في فصول الدراسة المسار الأول من تلك المسارات وذلك استناداً لعدة اعتبارات، ومنها:

أ- الاعتبارات السياسية:

1- الأزمة السورية ومساعي الحل الروسي الإيراني التركي ومع تنازل تركيا عن الملف السوري وتقاربها مع المحور الروسي فالتقارب التركي الروسي، الأخير ظهر في الملف السوري، وتقديم روسيا للتنازلات كان سبباً للتوتر الإيراني التركي.

2- الخلافات بين كل من روسيا وإيران وتركيا على النفوذ في المنطقة .

3- الأزمة العراقية ومشاركة تركيا في معركة تحرير الموصل؛ فقد شهدت العراق والموصل صراعا حادا بين البلدين، خاصة بعد تخوف تركيا من إقدام إيران باحداث تغيير ديمغرافي في الموصل ذات الأغلبية السنية .

4- يمثل وصول الرئيس ترامب للسلطة وتبني سياسته العدائية ضد إيران دافعاً للتوتر السياسي بين إيران وتركيا باعتبار تركيا حليفًا استراتيجيًا للولايات المتحدة الأمريكية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب – الاعتبارات الاقتصادية:

1- بلغت قيمة التبادل التجاري بين كل من إيران وتركيا نحو (8،4) مليارات دولار وذلك عن الشهور العشرة الأولى من العام 2016م، ويسعى البلدان لزيادة التبادل التجاري؛ ليصل (30)مليارات دولار، علماً بإن وزير الجمارك التركي (بولنت تفنكجي) قد صرح أن التبادل التجاري مع إيران زاد بمقدار 30% بعد رفع العقوبات التي كانت مفروضة عليها.

2- مع كل التوترات السياسية التي عصفت بين البلدين فإن الاقتصاد كان حجر الزاوية في تلك العلاقات وضرورة الحاجة الاقتصادية المتبادلة لكلا البلدين، ومع فرض الولايات المتحدة العقوبات على إيران بسبب برنامجها النووي قامت تركيا برفض الالتزام بتلك العقوبات وانصياعها لعقوبات مجلس الأمن الدولي فقط .

3- مع أن كلا من إيران وتركيا لها مشروعها السياسي إلا أن البلدين يعتبر كل منهما بوابة للآخر في المجال الاقتصادي، فضلاً عن التقارب الجغرافي الذي يخفض نفقات النقل.

4- إلغاء الرئيس الامريكي ترامب الاتفاق النووي الإيراني، ووضع إيران ضمن أولوياته وعودة فرض العقوبات الاقتصادية على إيران، وهذا ما يجعلها بحاجة إلى تركيا.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخاتمة

يستنتج الباحث مما سبق أن حدود النفوذ الإيراني التركي في المنطقة تبقى رهناً بمدى قبول القوى الدولية بتلك الأدوار، وبالتطرق لسياسة أمريكا في مواجهة النفوذ الإيراني التركي فقد قامت الإدارة الامريكية بتطبيق العقوبات الاقتصادية على إيران والتضييق الاقتصادي على تركيا، ودعمت الجماعات المناهضة لطموحات البلدين، وقيام الاتحاد الأوروبي ايضاً بتطبيق سياسة العقوبات على إيران وضبط السياسة التركية عن طريق حلمها في قبول عضويتها في الاتحاد، أما الدور الروسي فقد تمحور في كبح النفوذ الإيراني بالتصويت ضد إيران في مجلس الأمن بما يخص برنامجها النووي وفي الأزمة السورية قامت روسيا بالاستهداف العسكري للميليشات الإيرانية للانصياع للأوامر الروسية، وأما النفوذ التركي فقد عمدت روسيا على إبقائه في مرحلة الجمود من خلال تعزيز قوتها العسكرية في المنطقة.

وأما المبحث الثاني فقد كان للمحاور والتحالفات الإقليمية والدولية ودورها في التنافس بين إيران وتركيا على النفوذ في المنطقة، وقد انعكس ذلك سلباً على دول المنطقة عن طريق الاستقطاب الدولي الاقليمي، وقد شهد البلدان تنافسًا حادًا على الملف العراقي والملف السوري.

وجاء المبحث الثالث لدراسة نقاط الاقتراب التي كان أهما: الاقتصاد والأمن المشترك للبلدين، والتطرق أيضاً إلى نقاط الاختلاف على الملفات الإقليمية خاصةً في الأزمة السورية، وبعد رسم السيناريوهات المتوقعه للعلاقات بين البلدين رجح الباحث بقاء العلاقات ضمن سياقات منضبطة وذلك لعدة اعتبارات سياسية واقتصادية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النتائج

قام الباحث بدراسة أثر العلاقات الإيرانية التركية على التوازنات الإقليمية أثناء الفترة الممتدة منذ عام 2002 وحتى عام 2017 وذلك لأن المنطقة الإقليمية في هذه الفترة قد شهدت العديد من التقلبات والمتغيرات على الساحة العربية تحديداً، والشرق أوسطية والإقليمية عموماً، وكان لكل من إيران وتركيا دورٌ ملحوظ في هذه المتغيرات والتقلبات الإقليمية، وعليه فقد قام الباحث بالتطرق للعديد من المواضيع الخاصة بمجريات العمل والبحث والعلمي والسياسي، حتى انتهت هذه الدراسة بجملة من النتائج وهي كالأتي :

النتائج

بناءً على ما جاء في الدراسة الحالية من دراسة نظرية وعملية تفصيلية، فقد توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

أولاً: مع أختلاف الرؤى والأفكار والإستراتيجيات لكل من الدولة الإيرانية والتركية، وعمليات التجاذب والتنافر على مر التاريخ، إلا أن العلاقات بين الدولتين كانت متقاربة في غالب الأحيان، وجاء ذلك التقارب نتيجة مصالح مشتركة بين الدولتين ومع وجود الطرق التي تسلكها كل دولة في تحقيق أهدافها الشخصية.

ثانياً: شهدت السنوات منذ سبعينيات القرن الماضي تطورا ملحوظاً في العلاقات الإيرانية التركية على عدة مستويات، منها الاقتصادية والسياسية والعسكرية؛ إذ سعت كل منهما إلى تطوير قدراتها التنموية في المجالات الاقتصادية والسياسية والعسكرية حتى عام 2017.

ثالثاً: على الرغم من أن دولة تركيا نأت بنفسها بعيداً عن قضايا الشرق الأوسط منذ تأسيسها كجمهورية، إلا أن العام 2003 شهد حضورا ملحوظاً للدولة التركية إبان احتلال العراق ومنه إلى المتغيرات التي تمثلت بثورات الربيع العربي؛ لتصبح تركيا عنصراً فاعلاً في تشكيل وتغيير التوازنات الإقليمية برفقة إيران التي لم تتوان عن التدخل منذ سبعينيات القرن الماضي.

رابعاً: لكل من دولة إيران وكذلك تركيا مشاريع حيوية في المنطقة العربية والإقليم بشكل عام، تسعى كل من الدولتين لتنفيذ مشاريعها الخاصة سواءً على المستوى العقائدي والسياسي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والتاريخي والعسكري وغير ذلك، والجدير بالذكر أن هذه المشاريع تتطلب من كلتا الدولتين فرض نفسيهما على الساحة الإقليمية، الأمر الذي غير وسيغير مجريات الحياة السياسية والحيوية في التوازنات الإقليمية.

خامساً: هناك انعكاس للعلاقات الإيرانية التركية على واقع التوازنات الإقليمية تمثل فيما يأتي:

- قيام إيران بالاستناد إلى الفكر المذهبي الشيعي كحركة إسلامية تستميل عن طريقها العديد من الشعوب العربية الإسلامية، كالحركة الإسلامية الفلسطينية واللبنانية (حزب الله اللبناني) وغيرها من الجماعات والأحزاب الإسلامية العربية، بالإضافة إلى بناء علاقات مع دولة سوريا وإنعاش الفصائل والحركات الشيعية في المنطقة العربية التي عادت بالولاء إلى الدولة الإيرانية، وأثرت بشكل ملحوظ في مجريات الأحداث السياسية في عدد من الدول العربية، وخير دليل على ذلك النزاعات الدائرة بين السنة والشيعة في كل من العراق وسوريا ولبنان واليمن، والجدير بالذكر أن انقضاء حكم حزب البعث العراقي وحركة طالبان في أفغانستان كان له أثر كبير في بروز إيران كمحرك أساسي في التوازنات الإقليمية والتدخلات المختلفة في الشؤون العربية، وأبرزها دول الخليج العربي، حتى أصبح للوجود الإيراني أثر واضح في قلب الموازين الإقليمية، وخصوصاً في الشأن العربي.

- أما في ما يخص انعكاس الدور التركي على واقع التوازنات الإقليمية، فقد تمثل هذا الدور في النظرة التوسعية لدولة تركيا أحياناً لتاريخها التي تحاول استعادته أو ما تبقى منه، حيث قامت تركيا برئاسة أحمد داود أوغلو، وتلاه الرئيس رجب طيب أردوغان ببناء علاقات ودية وعميقة في عديد من الأقطار العربية خصوصاً والإقليمية عموماً، حيث بنت تركيا الحديثة علاقات تجارية بين العديد من الدول، أهمها قطر وروسيا وأرمينيا، وفرض نفسها بشكل كبير على الأحداث العربية، وأهم تلك الأحداث الأزمة السورية، وتوطيد العلاقات مع السودان بعيداً، والعراق على حدودها، حتى أصبح لتركيا كلمة من كلمات الفصل في عديد من الأحداث الإقليمية، لتصبح عنصراً مؤثراً في التوازنات الإقليمية والشؤون العربية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سادساً: احتوت تركيا بالتعاون الضبابي عن طريق إيران للقضية الكردية، حيث قام وزير الخارجية التركي بزيارات متكررة (مسعود برازاني) رئيس إقليم كردستان العراق؛ للتشاور حول عدة مواضيع حيوية تدور مجرياتها حول القضية الكردية في المنطقة، وبناء علاقات ودية بين الطرفين؛ وذلك لكسب الطرف الكردي شريكاً إستراتيجياً للدولة التركية وخصوصاً بعد الغزو الأمريكي للعراق.

سابعاً: يبدو أن آفاق مستقبل العلاقات بين تركيا وإيران أصبح أكثر وضوحاً تجاه قضايا الإقليم والمتغيرات الدولية، ذلك أن كل من الدولتين لا تحضى بعلاقات ودية بين عدد من الدول العظمى كأمريكا ودول أوروبية بالنظر إلى دولة إسرائيل التي تمثل العدو التاريخي للعرب والمسلمين على اختلاف مذاهبهم؛ لذا فإن هذه العلاقات ستستمر في حال وجود تهديد إقليمي أو دولي لكلتا الدولتين أو لانصارهما.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة المراجع

الكتب:

1-(**ابراهيم**، حسنين، 1999، **مثلث العلاقات المصريه-تركيا-الإيرانيه**،العدد الثاني، امتي في العالم، مركز الحضاره لدرسات السياسيه، القاهره، مصر).

2-(**ابو عامر**،عدنان، **منظومة الامن الاسرائيلي والثورات العربية**،2016،ط1، مركز الزيتونه للدراسات والاستشارات، بيروت لبنان).

3-(**ابو سيف**،عاطف،**علاقات اسرائيل الدولية السياقات والادوات والاختراقات**، 2014،المركز الفلسطسني للدراسات الاسرائلية،رام الله، فلسطين).

4-(**اسماعيل**، محمد، 2010،**إيران إلى اين**،**ط1**،العربي للنشر والتوزيع،القاهرة،مصر).

5-(**اسماعيل**، مصطفى، **الامن القومي العربي**،2009، ط1، مكتبة مدبولي،القاهرة، مصر).

6-(**البشري**،محمد، 2000، **الامن العربي المقومات والمعوقات**، ط 1، مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر ،الرياض،السعودية)

7- (**الحمداني**،ضاري،2012،**سياسه إيران اتجاه الدوله المجاوره**،ط1،القاهره العربي للنشر والتوزيع، القاهره، مصر).

8-(**الحيدري**، نبيل، **الامبراطويه الفارسيه: صعود وسقوط**، 2016، ط1، مكتبه الكعيبان للنشر، الرياض، السعوديه)

9- (**الحريري**، جاسم، **الدور الخليجي في العراق دراسه حالة احداث الموصل**،2014 _ 2016، دار الجنان للنشر والتوزيع،ط1، عمان، الاردن)

10- (**الجحشي**،فراس،**التوازنات الاستراتجية الجديدة في ضوء بيئة امنية متغية**،2015،ط1،الاكاديمون للنشر والتوزيع،عمان،الاردن)

11_(**الجمال**،احمد، **الطموحات والتوازنات للدول غير العربية**،2010، ط1، دار الجهورية للصحافة،القاهرة مصر)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

12_(**الطائي**،تاج، **استراتجية إيران اتجاه دول الخليج العربي**، 2013، ط1، مؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق،سوريا)

13- (**الرشدان**،عبد الفتاح، **الخماش**، رنا، 2016، **تركيا والبرنامج النووي الإيراني:حدود الاتفاق والاختلاف**، ط1،المركز العربي للابحاث والدراسات السياسية،بيروت،لبنان)

14-(**العركي** ، سمير، 2017، **العلاقات التركية –الإيرانية:التطورات والانعكاسات**،المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، مصر)

15- (**السون**، روبرت، 2001، **المسأله الكردية في العلاقات التركية الإيرانية**، ترجمة، احسان، محمد، ط1، دار ئاراس للطباعه والنشر، اربيل، العراق)

16-(**النجار**،هشام، **سوريا والتحولات الكبرى مشكلات الوطن ومستقبل العرب**،2016،دار سما للنشر والتوزيع،القاهرة،مصر)

17- (**النعيمي**، احمد، 2010، **العلاقات العراقيه التركيه**، ط1، دار زهران للنشر، عمان، الاردن)

18- (**النعيمي**، احمد، 2012، **السياسة الخارجية الإيرانية**، ط1،دار الجنان للنشر والتوزيع ،عمان،الاردن)

19- (**العلكه**، وسام، 2013، **التحدي النووي الإيراني حقيقه ام وهم**، ط1، دار سوريا الجديده للطباعه والنشر، دير الزور، سوريا

20_(**العلي**، علي، **مستقبل دوائر التوازن والصراع الدولي الاقليمي في الشرق الأوسط**،2017،ط1،دار امجد للنشر والتوزيع، عمإن، الاردن)

21-(**الكيلاني**، هيثم،**حال الامة العربية**، 1999،ط1، مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت، لبنان)

22-(**اللقيس**،بلال، **الامن القومي الاسرائيلي بعد العام** 2006،**2015**، ط1، دار المعارف الحكمية،بيرت لبنان)

23-(**امر الله**،ايشلر، **تركيا واسرائيل وحصار غزة**، 2010، ط1،مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، الاردن)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

24- (**الزعتري**، احمد، 2017، **العلاقات التركيه الاسرائيلية**، ط1، مركز الزيتونه للدراسات والاستشارات، بيروت، لبنان)

25-(**الزواوي**، محمد، 2015، **بحر النار، تصاعد محفزات الصراع في الشرق المتوسط**، ط1، مجله البيان للنشر والتوزيع))

26-(**أوغلو**، حقي،تحرير عبدالعاطي، محمد،2010، **تركيا بين التحديات الداخل ورهانات الخارج**،ط1،دار العربيه للعلوم،الدوحه، قطر

27-(**أوغلو**،احمد،2010،**العمق الاستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية**،"ترجمة،محمد ثلجي، طارق عبد الجليل"،الدار العربية للعوم والنشر،بيروت لبنان)

28-(**تقي الدين**،سليمان،العرب في مخاض التغيير،2012،ط1، دار الفارابي للنشر والتوزيع،بيروت،لبنان)

29- (**حميد**،محمد،2017،**السياسه الخارجيه التركيه واثرها على الامن العربي**، ط1، القاهره العربي للنشر والتوزيع،القاهره،مصر)

30- (**جفال**، عمار، 2005، **التنافس التركي الإيراني في اسيا الوسطى والقوقاز**، العدد 106، مركز الأمارات للدرسات والبحوث الاستراتيجية،ط1،ابو ظبي، الامارات)

31- (**دلي**، خورشيد، 1999، **تركيا وقضايا السياسه الخارجيه**، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، سوريا)

32-(**طشطوش**،هايل، **الامن الوطني وعناصر قوة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد**، 2012،ط1،دار الحامد للنشر والتوزيع،عمان، الاردن)

33-(**فولر**، جراهام،**الجمهورية التركية الجديدة**،2009، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ابو ظبي،الامارات)

34- (**روبنس**، فليب، 1984، **تركيا والشرق الأوسط، ترجمه ميخائيل نجم خوري**، ط، دار قرطبه للنشر والتوزيع)

35_(**شلبي**،شاكر، **الاستراتجية الامريكية اتجاه الشرق الأوسط**،2013، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع،عمان الاردن)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

36- (**عطوان**، عباس، **العلاقات السعودية-التركية**، 2015،ط1، العربي للنشر والتوزيع،القاهرة،مصر)

37- (**عقراوي** ، منهل، 2015، **العلاقات التركيه الإيرانيه**، ط1،دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، الاردن)

38- (**عدلي**، عبدالمنعم، 2015، **داعش التخطيط الاستراتيجي التركي**، ط1، المكتب العربي للمعارف للنشر والتوزيع، القاهره.مصر)

39-(**عودة**، جهاد،**اسرائيل والعلاقات مع العالم الاسلامي**،2003،ط1، دار مصر المحروسة ،مصر)

40_(مؤلف جماعي، **الشرق الأوسط في ظل اجندات السياسة الخارجية الامريكية**،2017، ط1،المركز الديمقراطي العربي،برلين المانيا)

41- (**محمود**، عمار، 2016، **القضيه الكرديه اشكاليات بناء الدوله**، ط1، العربي للنشر والتوزيع، القاهره، مصر)

42-(**محبوب**، عبد الحفيظ، **التصدي الصلب السعودية في مواجهة الإندفاعات الإيرانية** ، 2017،ط1، دار آي كتب،القاهرة،مصر)

43_(**كمين**، فؤاد، **توجهات تركيا إيران في الشرق الأوسط سياسات ومصالح 2015:1991**، 2015، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية)

44-(**هلال**، علي، **حال الأمة العربية**،2014، ط1،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،لبنإن)

45-(**نبهان**،يحيى، **مقومات الامن القومي العربي**،2009،ط1،دار زهران للنشر والتوزيع،عمان، الاردن)

46-(**نجم**، احمد، 2016، **سياسة تركيا الخارجيه ومعيار القوه في العلاقات الدوليه**، ط1، دار امجد للنشر والتوزيع، عمان، الاردن)

47_(**نوح**،ضياء، **الشرق الأوسط في ظل اجندات السياسة الخارجية الامريكية**،2017،ط1،المركز الديمقراطي العربي،برلين،المانيا)

48-(**يوسف**،عماد،2015، **تركيا استراتيجية طموحة وسياسة مقيدة**،ط1، مركز الامارات للبحوث الاستراتيجية،ابوظبي، الامارات)

49-(كتاب محرر، **يوسف**،احمد، **مسعد**،نيفين، **حال الامة العربية:2012-2013**، 2013،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ط1، مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت، لبنان)

الدوريات:

1-(**ابو النمل**،حسين،**تركيا بين اسطول الحرية وبيت الطاعة الامريكي**،2010،عدد 83، مجلد 21،موسسة الدراسات الفلسطينية،فلسطين)

2-(**التميمي**،زينب، **تاريخ الملف النووي وانعكاساته على العلاقات مع الولايات المتحدة الامريكية وامن المنطقة العربية**،عدد 74،جامعة البصرة،بغداد،العراق)

3- (**الحاج**، سعيد، 2017، **إيران تركيا الإنتقال إلى ساحه التعأون وتنسيق المواقف**، تقرير، مركز الجزيره للدراسات)

4- (**الطويل**،رواء،2008،**العلاقات التجارية التركية الإيرانية (1970-1998)**،**شؤون الأوسط**،العدد 108، ص 146)

5-(**السيد**، دلال، **التغيرات في توازن القوى الاقليمي** ، 2017، مجلة الدراسات واليحوث، جامعة القاهرة، مصر)

6-(**الصمادي**،فاطمة،**ترامب ولجم إيران: محددات الواقع الجيو سياسية**،2017،مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة،قطر)

7-(**العركي**، سمير ، **العلاقات التركية- الإيرانية التطورات والإنعكاسات** ، 2017 بحث منشور، المعهد المصري للدراسات، القاهرة مصر)

8-(**الغنيمي**،عبد الرؤوف،**مستقبل التوغل الإيراني في سوريا في ميزإن نظرية الدور والعلاقات الدولية**،2017،المعهد الدولي للدراسات الإيرانية،الدوحة،قطر)

9-(**النعامي**،صالح، **التصعيد التركي الاسرائيلي:هل يحطم قواعد اللعبة؟**،2017،صحيفة العربي الجديد)

10-(**النعامي**،صالح،2017،**التقارب التركي الإيراني يقلق اسرائيل**، صحيفة العربي الجديد)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

11-(**الكواز**،محمد،**موقف روسيا الاتحادية من تطورات الازمة النووية الإيرانية**، 2012، العدد 2،مجلد 12،مجلة الابحاث كلية التربية الاساسية،مركز دراسات جامعة الموصل،العراق)

12-(**اسرائيل تضع خطة لتوثيق العلاقات والتعأون الاستخباراتي مع الدول المجاورة لإيران**،2013، صحيفة النهار)

13-(**بيبرس**، سامية، **الدعم الامريكي للادوار القوى الاقليمية غير العربية وتداعيات على المنطقة**، 2015، عدد 161، مجلة شؤون عربية،القاهره،مصر)

14-(**باكير**،حسين،2012، **استراتيجيات التعاون مع الثورات العربية دراسة حالة:تركيا،إيران،السعودية**،عمان،مجلة دراسات شرق أوسطية،العدد 61، مركز دراسات الشرق الأوسط)

15-(**بركات**،سليم،**السياسة الامركية والملف النووي الإيراني**،عدد مزدوج 45-53،مجلة الفكر السياسي)

16-(**ناصر**،شحاته، 2002، **إيران والحرب ضد الارهاب**،شؤون خليجية،العدد 29،مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

17-(**حسين**، مصطفى، **الدور الاقليمي التركي من 2002 – 2010**، 2012، العدد20، الجامعه المستنصريه، العراق)

18-(**خان**،عبد الوهاب، **التجاذبات الاقليمية والدولية التي تفرضها ضروف المرحلة على المنطقة**،2014،شؤون عربية،عدد158،القاهرة، مصر)

19-(**خولي**،معمر،**الإنسحاب الامريكي من الاتفاق النووي والرد الإيراني عليه**،2018، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية)

20-(**دياب**،طارق، **تركيا وإيران 2017: المسارات المحتملة** ، 2017، المعهد المصري للدراسات القاهرة، مصر)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

21-(**رفيق**، عادل، **إيران -المكاسب ودارة الفوضى**،2018،المعهد المصري للدراسات،القاهرة، مصر)

22-(**قدورة**،عماد، **روسيا وتركيا:علاقات متطورة وطموحات متناقضة في المنطقة العربية**،2015،المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات،الدوحة،قطر)

23- (**عبد القادر**، محمد، **2007، البعد الامني في العلاقات التركية الإيرانية**، مختارات إيرانية، العدد 78)

24-(**عبدالعظيم**،خالد،**العثمإنية الجديدة:تحولات السياسة الخارجية التركية في الشرق الأوسط**،2012،مجلة سياسات دولية،عدد 187، مجلد 47، القاهرة،مصر)

25-(**عبدالفتاح**، بشير، **الحسابات التركيه الإيرانيه بشان ازمة داعش، شؤون عربيه، العدد**159,2014)

26-(**عبدالفتاح**، بشير، **الدعم الامريكي للادوار القوى الاقليمية غير العربية وتداعياته على المنطقة**، 2015، عدد 161، مجلة شؤون عربية)

27-(**عبدالفتاح**،بشير،**التطورات الاقليمية والدولية وتداعياتها على دينمايكية الوضع العربي**،2015، شؤون عربية العدد 162، القاهرة، مصر)

28-(**عقيل**، وصفي،2016، **الامن القومي لدول المشرق العربي واشكالية البرنامج النووي الإيراني**،العدد 15،جامعة اليرموك، الاردن)

29-(**سليمان**، منى، **دوافع جولة اردوغان الافريقية نهاية 2017 وتأثيرها على الامن القومي**،2018،مجلة السياسية الدولية)

30-(**مبروك**،شريف، **النزاع السعودي الإيراني طبيعته وتبعاته ومآلاته**، 2015، العدد 163، القاهرة، مصر)

31-(**محمد**،نورالدين، **تركيا وامريكا في الشرق الأوسط:تقاطعات وتباينات، شؤون عربية، العدد 139**،**القاهرة،مصر**)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

32- (**مرسي**، مصطفى، **دور السياسات الاقليميه غير العربيه في المنطقه، شؤون عربيه، العدد** 161، 2015)

33_(مركز حرمون، محددات العلاقات الروسية التركية وآفاقها، 2017، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، الدوحة،قطر)

34-(**مليشتاين**، ميخائيل، **شرق أوسط جديد قديم:زلزال الشرق الأوسط وتداعياته على اسرائيل**،2011، مركز الزيتونه للدراسات والاستشارات،بيروت،لبنإن)

35-(**مكي**،لقاء، 2012، **التعريف بالمشروع الإيراني ومكوناته اهدافه مصادر قوته، "تحرير بركات نظام"، مشاريع التغيير في المنطقة العربية ومستقبلها** ، عمان مركز دراسات الشرق الأوسط)

36-(**هياجنة**،عدنان، **التوازن الاقليمي في الشرق الأوسط فب ظل التحولات السياسية**،2011،عدد 56، مجلة دراسات شرق أوسطية،عمان،الاردن)

37-(**هالبرن**، أولي، **سعي اسرائيل المحموم إلى بدء علاقات دبلوماسية مع العرب، العدد**1617,2007، جريدة الوسط)

38- (**وحيد**، مروة، **قراءة في مساحة البناء التقارب التركي الإيرانية**، 2016، مركز المزمات للدرايات والبحوث، ابو ظبي،الأمارات)

39-(**يوسف**،ايمن،**إيران والحسايات الاستراتيجية الامريكية**،2018،العدد1،مجلد 5، مجلة اتحاد الجامعات العربية)

الدراسات:

1_(**ابومطلق**، رائد، **2011، العلاقات التركية الاسرائلية واثرها على القضية الفلسطينة:2002-2010**،جامعة الازهر،رسالة ماجستير منشوره،غزة،فلسطين)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2_(**ابداح**، أماني، **التقارب الامريكي الإيراني واثره على الشرق الأوسط 1991:2015**، 2015 رسالة ما جستير منشورة، جامعة ال البيت، الاردن)

3- (**إف ستيفان الرابي**، عليرظا نادر،2013، **العلاقات الإيرانية التركية في شرق أوسط بات متغيرا** ، تم النشر بواسطة مؤسسة ،RAND ، سانتا مونيكا، كاليفورنيا)

4_(**الاسطل**، عبد الكريم، **السياسة الخارجية للقوى الاقليمية تجاه الثورة السورية "تركيا وإيران** "، 2014، رسالة ماجستير منشورة، جامعة الاقصى، غزة، فلسطين)

5_(**الحباشنة**،صداح،**اشكالية العلاقات الروسية الإيرانية مساحة التقاء وهامش الاختلاف**،2013، بحث منشور ،عدد 1،مجلد 5،المجلة الاردنية في القانون والعلوم السياسية،عمان، الاردن)

6- (**الجبوري**، عمران، 2016، **العلاقات التركيه الإيرانيه والمتغيرات في المنطقه العربيه**، 2011، العدد 53، رساله علميه منشوره، الجامعه المستنصريه، بغداد، العراق)

7_(**الجبور**، عائشة،**الامن القومي العربي وتهديدات دول الجوار الاسيوي**،2014، رسالة ماجستير منشورة،جامعة الشرق الأوسط، عمان، الاردن)

8_(**الجرابعة**،رجائي، **الاستراتيجية الإيرانية تجاه الامن القومي العربي في منطقة الشرق الأوسط**،2012،رسالة ماجستير منشورة،جامعة الشرق الأوسط، عمان،الاردن)

9_(**الدلابيح**،علي،**توازن القوى واثره في الشرق الأوسط بعد الاحتلال الامريكي للعراق**،2011،رسالة ماجستير مشورة،جامعية الشرق الأوسط،عمان،الاردن)

10_(**الدوسري**، فهد، **دور التحالف العربي في الحد من التمدد الإيراني في اليمن**،2017،رسالة ماجستير منشوره،جامعة نايق للعلوم الامنية،الرياض، الامارات)

11-(**الناصر**،علي، **العلاقات التركية الإيرانية (1979-2010)**،2010،رسالة ماجستير منشورة،جامعة مؤتة، الكرك، الاردن)

12_(**الشرطي**، طارق، **تركيا وسياستها الخارجية اتجاه القضية الفلسطينية**، 2011، رسالة ماجستير منشورة، جامعة بيرزيت،فلسطين)

13_(**العدوان**،طايل، **الاستراتيجية الاقليمية لكل من إيران وتركيا نحو الشرق الأوسط**،2013،رسالة منشورة،جامعة الشرق الأوسط،الاردن)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

14_(**الغول**،يسري،2011، **اثر صعور حزب العدالة والتنمية على العلاقات التركية الاسرائلية**، جامعة الازهر ،غزة، فلسطين)

15_(المرشد،مي،**الدور الاقليمي لتركيا في الشرق الأوسط 2002:2016**، 2016، رسالة ماجستير منشورة،جامعة مؤتة، الاردن)

16- (**المصحبين**،ضيف الله، **العلاقات التركية الإيرانية واثرها على امن الخليج 2002-2011**، رسالة ماجستير منشورة،جامعة مؤتة،الكرك، الاردن)

17- (**اللباد**،مصطفى،2006، **العلاقات الإيرانية وانعكساتها على المنطقة**،العدد 127،مجلة شؤون عربية، القاهرة، مصر)

18- (**النجار**،احمد،2013، **مصر وإيران وتركيا:الواقع الاقتصادي والعلاقات الأوربية**، مركز الدراسات السياسة والاستراتيجية)

19-(**النعيمي**،لقمان، 2009،**العلاقات التركية الإيرانية بين التعاون والتنافس (1991-2001)**،العدد 15، جامعة الموصل،رسالة علمية منشورة، الموصل، العراق)

20_(الزبيدي،نائل،**العلاقات التركية السورية في ظل حكم العدالة والتنمية** (2002-2014)، 2015،رسالة ماجستير منشوره،الجامعة الهاشمية،الاردن)

21_(**امنه**، عيساوي، **الدور الاقليمي الإيراني في النظام الشرق أوسطي بعد الحرب البارده**، 2010، رساله علميه منشوره، جامعه الحاج الخضر، الجزائر)

22_(**بوجدري**، فيصل، **سياسة القوى غير العربية في منطقه الشرق الأوسط بعد حرب الخليج الثالثه: تركيا وإيران**، 2017، اطروحه دكتوراة، جامعه الجزائر)

23_(بوعلي،صوفيا،**طوالبية**،وقاء، **الدور الاقليمي التركي في ظل المتغيرات الدولية الراهنه**،2016، رسالة ماجستير منشورة، جامعة العربي التبسي،تبسه،الجزائر)

24-(**بنافي**،ريناس، 2017، **التحليل الجيوستراتيجي: دراسة مقارنة بين تركيا وإيران من ناحية القوة الشاملة للدولة**،تم النشر من قبل الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، لندن)

25_(**طباخ**، ابراهيم، **التحولات الجيوستراتيجية الإيرانية تجاه الشرق الأوسط 2003:2016**، 2017،رسالة ماجستير منشوره، جامعة اليرموك، الاردن)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

26_(**قيس**،تمام، **العلاقات السورية التركية الواقع واحتمالات المستقبل**،2015، رسالة ماجستير منشورة،جامعة دمشق،دمشق،سوريا)
27_(عبد القادر،قاسيلي، **الدور الاقليمي التركي في منطقة الشرق الأوسط من 1990-2014**، 2015، رسالة ماجستير منشوره، جامعة الجيلاني بونعامه،الجزائر الجزائر)
28_(عبد القادر،رامي، **توازن القوى الدولية واثره على الازمة السورية**، 2014، رسالة ماجستير منشورة،جامعة الاقصى، غزة فلسطين)
29_(**ساعو**،وليدة،**الثورات العربية والتوازنات والتفاعلات الجيوستراتيجية ومتغيرات المنطقة**،2014،رسالة ماجستير منشورة،جامعة محمدخضير –بسكرة،الجزائر)
30_(**مبيظين**، رشا، **التنافس بين القوى الاقليمية على النفوذ في المنطقة العربية**،2015، اطروحة دكتوراه منشوره، جامعة العلوم الاسلامية العالمية، عمان، الاردن)
31-(**محمود**، محمد، 2009 ، **الاتفاقيات الامنيه المعقوده بين إيران وتركيا**، ورقة بحثية مقدمة لمؤتمر، جامعه الموصل، الموصل، العراق)
32_(محمود،فارس،**المحدد الامريكي في السياسة الخارجية التركية اتجاه المنطقة العربي**،2010، بحث منشور،مركز الدراسات الاقليمية،جامعة الموصل،العراق)
33_(محمود،حيدر، **واقع السياسة الخارجية التركية حيال الاتحاد الأوربي ومستقبلها**،2014،رسالة ماجستير منشورة،جامعة الشرق الأوسط،عمإن،الاردن)
34_(كاي ، داليا، **سياسات اسرائيل بشإن إيران بعد الاتفاق النووي**،2016، سانتا مونيكا،كاليفورنيا، تم النشر بواسطة موسسة راند)
35_(**لادمي**،محمد،**التنافس التركي الإيراني على مناطق النفوذ في منطقة الشرق الأوسط**،1996-2014،راسالة ماجستير،2014،جامعة محمد خضير –بسكرة،الجزائر)
36_(**زعرب**، احمد، **التغيرات السياسية الاقليمية وانعكاساتها على توازن القوى في الشرق الأوسط 2002:2013**، 2013، رسالة ماجستير منشورة، جامعة غزة، فلسطين)
37_(**زيارة**، كوثر ، **التنافس التركي الإيراني في الشرق الأوسط 2002:2015**، 2015، رسالة ماجستير منشورة،جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وثائق:

1- (**وثيقة موسكو، صادره عن مؤتمر استإنا**، 2016، استإنا، كازخستإن، روسيا، إيران، تركيا)

مواقع إنترنت :

1-(**ادريس**، محمد،2016، **إيران وتركيا والخيارات الاقليمية المأزومة**، المركز العربي للبحوث والدراسات، نقلاً عن:
http://rawabetcenter.com/archives/26694.

2_(**الخطايبة**، علي، **إنقرة تطلب من السفير الاسرائيلي مغادرة الاراضي التركية**،2018م):
https://arabic.rt.com/middle-east/944062

3-(**النجا**،محمد،2017،مقال: **لهذه الاسباب تشجع اسرائيل اقامة دولة كرستان**)
http://www.aljazeera.net

4-(**القرعان** ،خالد، **دور إيران في الخطر الإقليمي على المنطقة العربية** ،2007،
www.m.ahewar.org.com

5-(**ازوجان**، نهاد، **الاتحاد الجمركي الورقة الأوروبية الجديدة بوجه تركيا**،2017)
www.terkpress.conode/36137

6- (**تقي**، فرس، **الضربات الثلاثية لمواقع النظام السوري رسائل صاروخية**)
www.nedaa-sy.com.articles/244

7-(**رسلان**،أمال، **هل يستجيب الاتحاد الأوروبي لمطالب تجميد مفأوضات إنظام تركيا**، 2016)
www.yoam7.com/story/2016/11/25/2982275

8_(**سليمان**،رفعت، **اختتام القمة الاسلامية الامريكية**، 2017)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

www.arabik.rt.com

9- (**سعيد**، احمد، **رؤية استشرافية لمستقبل العلاقات الإيرانية التركية في ضوء الازمة السورية**، 2017). www.sasapost.com.

10- موقع وزارة الخارجيه التركي نقلا عن:

http://www.mfa.gov.tr/economic-and-commercial-relations-with-iran.en.maf

11-موقع وزارة الخارجيه التركي نقلا عن:

http://www.mfa.gov.tr/turkey-iran-relations.en.mfa

12- (**كوش**،عمر، **هل إنتهى حلم تركيا الأوروبي**، 2016) www.tarkpress.co/node/28617

مراجع اجنبية:

1- (**comell**,svante,2018,**the U.S.and turkey pastthepoint of no retam?** The american Interst LLC 2005-2018)

2-(**Eligür**, Banu, 2006," **Turkey's Changing Relations with Syria, Iran, and Israel Since the 2003 Iraqi War** ", Crown Center for Middle East Studies, Brandeis University).

3-(**Ken**, Timmerman, "**Turkey form alhishce with Iran against Kurds**" Oct/15/2015).

4-(**Zanotti**, Jim, Clayton, Thomas, March/23/2018,**"Turkey background and us relations in brief**, Congressional research service)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

www.manaraa.com